

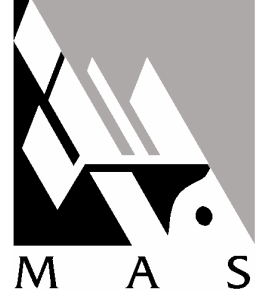
معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس)



# الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة

مجدي المالكي  
ياسر شلبي

كانون الأول 2000



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة

مجدي المالكي  
ياسر شلبي

كانون الأول 2000

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية.

#### أهداف المعهد:

- ✧ إنتاج البحوث التطبيقية وتعزيز استخدامها في عملية رسم السياسات وبلورة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ تقديم الدعم الفني لصانعي القرار على المستويين الرسمي والأهلي لتعزيز القدرة الوطنية على اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي السليم.
- ✧ توفير منبر للحوار الوطني الديموقراطي حول السياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.
- ✧ توفير المعلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي ونشرها لتعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل آليات الرقابة العامة.
- ✧ تعزيز القدرة البحثية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتطوير العلاقات مع المجتمع العلمي والبحثي على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✧ جذب واستقطاب الكفاءات العلمية والبحثية الفلسطينية المهاجرة للمساهمة في تنفيذ البرامج البحثية.

#### مجلس الأمناء:

أحمد قريع، ادمون عصفور (الرئيس)، أنيس فوزي قاسم، جورج العبد، حسن ابو ليدة (أمين السر)، طاهر كنعان، كمال حسونة (أمين الصندوق)، ماهر المصري، مريم مرعي، ناديا حجاب، نبيل قسيس، هاني أبو دية (نائب الرئيس)، اسماعيل الزبري، غانية ملحيس (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2000 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: [MAS@planet.edu](mailto:MAS@planet.edu)

الصفحة الإلكترونية: <http://www.palecon.org>





معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة

مجدي المالكي  
ياسر شلبي

كانون الأول 2000

الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة

الباحثان: مجدي المالكي: زميل باحث في ماس، وأستاذ مساعد، جامعة بيرزيت  
ياسر شلبي: باحث مساعد في ماس

التحرير اللغوي: عبد الرحمن ابو شمالة (عربي)  
كارن مان (انجليزي)

التسيق الفني: لينا عبد الله

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

كانون الأول، 2000

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

---

---

## تقديم

يندرج هذا العمل البحثي في إطار برنامج أشمل لتحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1997، الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي يعتبر بحق أحد الإنجازات الوطنية المهمة. حيث وفر للمرة الأولى قاعدة بيانات فلسطينية شاملة وموثوقة، تتيح المجال لسلسلة من الدراسات التحليلية وأبحاث السياسات الضرورية لتعزيز القدرة على بلورة السياسات التنموية الملائمة وترشيد عملية اتخاذ القرار الفلسطيني في مختلف المجالات.

وقد أستاذ موضوع دراسة وتحليل بيانات الهجرة الداخلية والعائدة التي وفرها التعداد، بالأولوية في سلسلة الدراسات لتحليل بيانات التعداد، التي يخطط معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس - للقيام بها لأهميتها في التخطيط التنموي المتوازن جغرافياً وديمغرافياً من جهة، ولعدم توفر دراسات تحليلية حولها من جهة أخرى. حيث تركزت معظم البحوث المتصلة بالهجرة الفلسطينية على تلك المرتبطة بما تعرض له الوطن الفلسطيني خلال العام 1948 من احتلال للجزء الأكبر من الأرض واقتلاع وتشريد لمعظم الشعب، وما أعقبه بعد ذلك العام 1967 من احتلال لبقية الأرض الفلسطينية وتهجير أعداد متزايدة من أبناء الشعب الفلسطيني خارج حدود الوطن. ولم تحظ الهجرة الفلسطينية الداخلية في الضفة والقطاع والعائدة إليهما من المنافي باهتمام الدارسين والباحثين من قبل، وهو ما يميز هذا العمل البحثي، الذي أتاح التعداد إمكانية القيام به وتبسيط الضوء عليه.

استهدف البحث تحليل ظاهرة الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث تحديد حجم الظاهرة وأسبابها ودوافعها واتجاهاتها وسماتها العامة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية. ورغم التباين بين ظاهرتي الهجرة الداخلية والعائدة، فإن الدراسة حاولت التصدي بالتحليل للظاهرتين معاً، لأهمية دلالاتهما بالنسبة

للبعد السياساتي الخاص بمناطق الاستقطاب، وضرورة بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لاستيعاب المهاجرين والعائدين.

ولعل أهم الدلالات التي خلصت إليها الدراسة، تفرد ظاهرة الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن تلك التي عرفتها بقية دول العالم، بغلبة دوافعها السياسية على الاقتصادية في حالتها الطرد والاستقطاب، يدل على ذلك ان العاصمة القدس مثلاً، كانت مركزاً طارداً لسكانها الفلسطينيين خلال عقود الاحتلال الثلاثة الماضية، حيث اضطرت سياسات وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية أعداداً مهمة منهم لمغادرتها إلى المناطق المجاورة في رام الله وبيت لحم.

والأسباب السياسية ذاتها فيما بعد، حولت القدس إلى مركز استقطاب وعودة لسكانها في السنتين الماضيتين، عندما اشتد الصراع حول مصير العاصمة، وعندما كثفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها وإجراءاتها بسحب هويات المقدسين، ما دفع بهم إلى العودة للمحافظة رغم تشديد الحصار والخنق الاقتصادي.

كما أن العوامل السياسية، أيضاً، تكمن وراء ظاهرة العودة للضفة الغربية وقطاع غزة، سواء ما اتصل منها بالموجة المبكرة في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينيات وخصوصاً تلك التي أعقبت حرب الخليج الثانية وما رافقها من هجرة قسرية جماعية للجالية الفلسطينية في الكويت، وتقليص ملموس للوجود الفلسطيني في الدول العربية النفطية، والذي أسهم في عودة جزء مهم من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، رغم صعوبة الظروف الاقتصادية والمعيشية وسجل ميزان الهجرة فيهما للمرة الأولى منذ احتلالهما العام 1967 صافياً موجباً.

كما كانت الاعتبارات السياسية الدافع الرئيسي وراء موجة الهجرة العائدة الثانية التي أعقبت توقيع اتفاقات الحكم الذاتي الانتقالي وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وأسفرت عن عودة جزء مهم من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة والقطاع.



لقد تناولت الدراسة ظاهرة الهجرة الداخلية والعائدة بشكل تفصيلي، يلقي الضوء على حجمها وسماتها الديموغرافية وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية بشكل تفصيلي.

وبصفتي مديرة للمعهد، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير للباحثين د. مجدي المالكي وياسر شلبي على هذا الجهد البحثي الذي يشكل إثراء وإضافة مهمة للأدبيات الفلسطينية.

كما أتوجه بالشكر والعرفان للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي يبذل جهداً دؤوباً لتوفير الرقم الإحصائي الفلسطيني الموثوق، واضعاً بذلك حجر الأساس لعملية التخطيط العلمي الذي يشكل ركيزة بناء الدولة الفلسطينية الحديثة.

وأتوجه كذلك بالشكر والامتنان لمؤسسة فريدريش إيبيرت التي مولت إنجاز هذا البحث.

د. غانية ملحيس  
مديرة المعهد



## قواعد النشر في

### معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

يعنى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بنشر إنتاجه من البحوث التي ينفذها الباحثون المتفرغون وغير المتفرغين وفقاً لخطط وبرامج أبحاثه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبع المعهد سلسلة من القواعد والإجراءات لضمان مستوى جودة أبحاثه، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يشترط في أي بحث يتم إقرار إنتاجه أن يتم تنفيذه من قبل باحث رئيسي متخصص في مجال البحث، أو أن يتم تحت إشرافه، وأن لا يكون قد سبق إنتاجه أو تقديمه في أي مكان آخر.
2. تقرر الهيئة العلمية للمعهد المؤلفة من الباحثين الرئيسيين المقترح التفصيلي للدراسة للتأكد من وضوح ودقة الأهداف، وسلامة المنهجية العلمية، وإجراءات البحث والبرنامج الزمني لإنجازه.
3. تتابع الهيئة العلمية عمل الباحث أو فريق البحث عبر تقارير دورية عن تقدم العمل.
4. تراجع الهيئة العلمية المسودة الأولى وتبدي ملاحظاتها بشأن التعديلات الموضوعية التي يتوجب إدخالها لإعداد المسودة الثانية.
5. يتم إرسال المسودة الثانية مع الإطار المرجعي إلى محكمين أو ثلاثة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مجال البحث، لتقييمه، وتحديد مدى صلاحيته للنشر، وفي حالة ورود تقييمات إيجابية (اثنين على الأقل) يقوم الباحث بتعديل البحث بالاسترشاد بالملاحظات الموضوعية للمراجعين.

6. يتم عرض البحث المعدل في ورشة عمل يدعى إليها نخبة من الباحثين والأكاديميين، والخبراء المتخصصين وممثلي المؤسسات ذات العلاقة بموضوع البحث في القطاعين الرسمي والأهلي ووسائل الإعلام، ويتم تكليف أحد الخبراء المختصين بالتعقيب على البحث، وبعد ذلك، يفتح باب النقاش للمشاركين.
7. يتولى الباحث إجراء التعديلات النهائية على البحث بالاسترشاد بنتائج ورشة العمل، ويتم تسليم الصيغة النهائية للهيئة العلمية التي تتولى بدورها التأكد من قيام الباحث بإدخال التعديلات الضرورية، ثم يتم إحالة البحث إلى مدقق لغوي.
8. تتم ترجمة الأبحاث المعدة باللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية حيث تنشر باللغتين بشكل مشترك. فيما يتم إرفاق ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية للأبحاث المعدة باللغة العربية.
9. يحتفظ المعهد بحقوق نشر أبحاثه، ولا يجوز للباحث إعادة نشر أي جزء إلا بعد الحصول على إذن خطي من إدارة المعهد.

## المحتويات

1	الفصل الأول
1	1- مقدمة نظرية وملاحظات منهجية
1	1-1 تعريف الهجرة الداخلية
3	1-1-1 أسباب الهجرة الداخلية ودوافعها
11	1-1-2 محددات الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة
13	2-1 الهجرة العائدة
19	3-1 أهمية الدراسة
20	4-1 أهداف الدراسة
26	الفصل الثاني
26	2- السمات العامة للمهاجرين
29	2-2 السمات الاجتماعية
29	1-2-2 النوع الاجتماعي
30	2-2-2 الفئات العمرية
31	3-2-2 الحالة التعليمية
32	4-2-2 الحالة الزوجية
35	5-2-2 العلاقة برب الأسرة
35	6-2-2 حالة اللجوء
36	3-2 السمات المهنية
36	1-3-2 العلاقة بقوة العمل
40	2-2-2 البطالة
42	3-2-2 معدل الإعالة
43	4-2-2 المهنة

45	الفصل الثالث
45	3- اتجاهات الهجرة الداخلية ودوافعها
45	1-3 اتجاهات الهجرة الداخلية
49	1-1-3 توجهات الهجرة حسب النوع الاجتماعي
51	2-1-3 توجهات الهجرة الداخلية حسب نوع التجمع السكاني
52	2-3 دوافع الهجرة الداخلية
56	الفصل الرابع
56	4- السمات العامة للعائدين ودوافع العودة
56	1-4 ملامح عامة
60	2-4 سمات العائدين للضفة الغربية وقطاع غزة
60	1-2-4 السمات الاجتماعية للعائدين
60	1-1-2-4 النوع الاجتماعي
61	2-1-2-4 الحالة التعليمية
62	3-1-2-4 الفئات العمرية
63	4-1-2-4 الحالة الزوجية
64	5-1-2-4 حالة اللجوء
65	6-1-2-4 العلاقة برب الأسرة
66	2-2-4 السمات المهنية للعائدين
66	1-2-2-4 العلاقة بقوة العمل
67	2-2-2-4 البطالة
67	3-2-2-4 معدل الإعاقة
68	4-2-2-4 المهنة
70	3-4 دوافع العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة
73	5- خلاصة











## الفصل الأول

### 1- مقدمة نظرية وملاحظات منهجية

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أهم المساهمات النظرية السوسولوجية المفسرة للهجرة الداخلية، والتي شكلت التراث العلمي في علم اجتماع السكان. كما يتناول أهم العوامل المحددة للهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي ميزتها عن الهجرات الداخلية والعائدة في مجتمعات العالم بشكل عام، وفي المجتمعات العربية بشكل خاص.

#### 1-1 تعريف الهجرة الداخلية

الهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في العالم المعاصر بشكل ملحوظ نتيجة للتحويلات العديدة التي طرأت على المهن، وعلى أنظمة العمل والإنتاج، خلال القرن الماضي في أغلب المجتمعات، وخاصة الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، وإلى العمل في قطاع الخدمات المتضخم. فالإنتاج الزراعي أصبح عاجزا عن توفير فرص العمل، ومستويات معيشة مقبولة لسكان الريف. لذلك، ينظر إلى الهجرة الداخلية والدولية باعتبارها علامات بارزة على التغيير الاجتماعي، الذي يتزامن ويرتبط بالتحويلات الجارية في القطاعات الاقتصادية وطنيا وعالميا.

وتعرف الهجرة الداخلية بأنها عملية انتقال الأشخاص أو الجماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد الواحد. وتتطلب عملية الانتقال هذه، حركة فيزيقية تشمل تغيير مكان السكن، لكنها لا تقتصر على ذلك، بل قد تشمل تغييرا في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وأحيانا الثقافية المحيطة بالمهاجر.

ويفترض رسم الحدود الفاصلة بين مفهوم الهجرة بشكل عام، وبين غيره من المفاهيم المشابهة. فالمهاجرون مثلا، يختلفون عن المتنقلين، لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى، يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر، حتى ولو اضطروهم ذلك تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يستمر في ممارسة حياته كلها في مكان السكن الأول. كذلك، تجدر الإشارة إلى أهمية التمييز بين التنقل الاجتماعي والهجرة. فالتنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي، وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع، دون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى أو هجرة. كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد، وبالتالي تغيير جذري في حياة المهاجر، تكمن بين طياتها عملية تنقل اجتماعي، فالمهاجر غالبا ما يحقق حراكا اجتماعيا أفقيا أو عموديا، يصاحبه تحول مهنيّ وتغييرٌ في مستوى حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تختلف الهجرة الداخلية عن الهجرة الخارجية في نواح عدة، فهي أقل تكلفة بحكم أن الانتقال يكون عادة لمسافات قصيرة، فضلا عن غياب مشاكل الخروج والدخول الحدودية التي تعترض، في بعض الأحيان، المهاجرين دوليا. هذا بالإضافة إلى عدم تعرض المهاجرين هجرة داخلية لمشكلات اللغة، وضرورات الاستعداد الخاص من النواحي الثقافية والنفسية والاجتماعية لمواجهة البيئة الجديدة في المجتمع المستقبلي، كما هو الحال في الهجرة الخارجية. وكما هو معروف، تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية، وخاصة بعد التطور الاقتصادي الذي شهدته المراكز الحضرية في أوروبا أولا، ومن ثم في العواصم والمدن الكبيرة في بلدان العالم الثالث، فما تقدمه المدينة من خدمات وفرص حياة أفضل وحرية تجعلها محط أنظار المهاجرين ومطمحهم.

ويتم تصنيف أنواع الهجرة عادة حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية. والهجرة الإرادية تشمل كل أنواع الهجرة الخارجية أو الداخلية التي يقوم بها أفراد أو جماعات بإرادتهم إلى التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر، وتغيير مكان إقامته المعتادة دون ضغط أو إجبار رسمي. بينما تعني الهجرة القسرية إجبار الأفراد أو الجماعات على الانتقال لأسباب سياسية أو طبيعية... الخ. ويدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير، والأمثلة على هذا التصنيف كثيرة، منها الهجرة القسرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، والهجرة القسرية التي تعرض لها سكان منطقة أبيس والنوبة الجديدة في مصر.

وتصنف الهجرة حسب الزمن إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة. وتمثل الهجرة الدائمة عملية الانتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى وما يصاحبها من تغير لظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه. بينما تشمل الهجرة المؤقتة الأفراد أو الجماعات الذين ينتقلون من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً، ومن أمثلتها هجرة عمال التراحيل في مواسم العمل في مصر. ولا تشمل الهجرة المؤقتة المتنقلين يومياً بين أماكن سكنهم وأماكن عملهم كالعمال العرب في إسرائيل، أو سكان البلدات والضواحي المحيطة بالعواصم والمدن الكبيرة القريبة، والذين ينتقلون إليها يومياً بهدف العمل، ومن ثم العودة لأماكن إقامتهم المعتادة مساءً.

### 1-1-1 أسباب الهجرة الداخلية ودوافعها

بدأت المساهمات النظرية المفسرة للهجرة الداخلية بالظهور في منتصف القرن التاسع عشر متأثرة بمفاهيم الاقتصاد السياسي السائدة آنذاك، والتي كانت تنظر للإنسان ككائن اقتصادي يستجيب للضغوط المحيطة به لتحسين ظروفه المادية، أو لتحقيق طموحاته الاقتصادية. فالفرضية الأساسية المفسرة للهجرة التي استندت إليها معظم هذه المساهمات هي ارتباط الهجرة واتجاهاتها بضرورات تحسين المهاجرين لوضعهم الاقتصادي بالانتقال إلى المراكز الحضرية والصناعية والتجارية، فارتبط حجم

الهجرة بالصعوبات الاقتصادية المحيطة بالسكان في مناطق المنشأ، ودرجة توفر فرص العمل، وتحسين الدخل في مناطق المقصد، وبذلك تكون وتيرة تيارات الهجرة منخفضة إذا كان مكان المنشأ ومكان المقصد متشابهين في ظروفهما الاقتصادية والعكس صحيح. ومهما تكن الأهمية العلمية لهذه المساهمات، فإنها شكلت الأسس الأولى للنظرية الشهيرة المفسرة للهجرة المعروفة بـ "نظرية الجذب والطرْد".

ترى نظرية الجذب والطرْد أن الهجرات واتجاهاتها ووتائرهما مرتبطة بعوامل طاردة للسكان في منطقة المنشأ وأخرى جاذبة لهم في منطقة المقصد. وتشمل عوامل الطرد أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية وطبيعية. وتعتبر البطالة، والركود الاقتصادي، وتدهور الموارد المحلية الأساسية، وانخفاض مستويات المعيشة من أهم العوامل الاقتصادية الطاردة للسكان، كما يعتبر التمييز العنصري، والشعور بالاغتراب، وغياب أو ندرة فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وفرص الاستقرار الاجتماعي، والزواج من أهم العوامل الاجتماعية والثقافية الطاردة، بينما تعتبر الكوارث الطبيعية من أبرز عوامل الطرد المسببة للهجرات الجماعية. أما عوامل الجذب فهي مرتبطة بمدى توفر فرص العمل والتعليم، وفرص تحسين الدخل ومستوى المعيشة في مكان المقصد، هذا فضلاً عن توفر بيئة اجتماعية وثقافية ومناخية مغرية، وقد ترتبط العوامل الجاذبة بهجرة معيل الأسرة أو الزوج أو الزوجة إلى مكان المقصد (Tapinos, 1985:166-167).

ولا شك بأن عوامل الطرد والجذب تلعب دوراً مهماً في تفسير الهجرة الداخلية، غير أن وزن كل عامل من هذه العوامل يختلف فيما بين البلدان، وداخل كل بلد وعبر الزمن. فقد تلعب العوامل السياسية أحياناً دوراً أساسياً في تحريك السكان خارج مناطقهم، مثل التهجير القسري الذي تعرض له السكان الفلسطينيون العام 1948 ، وهروب الفلاحين من ريف كولومبيا أثناء أعمال العنف في الخمسينيات، ومن فيتنام الجنوبية خلال الستينيات. كما تثير نظرية "الأضواء البراقة" للهجرة، التي يغادر

المهاجرون وفقها بسبب جاذبية حياة المدينة بما تتيحه من حريات اجتماعية وثقافية وفرص ترفيه وتسلية، العديد من الأسباب والعوامل المهمة في تفسير الهجرة.

وعلى الرغم من أهمية نظرية الطرد وال جذب في تفسير الهجرة، فإنها واجهت انتقادات عديدة بسبب تبسيطها لظاهرة معقدة تتشابه فيها عوامل ومتغيرات عديدة. فقد أغفلت هذه النظرية العديد من العوامل التي قد تؤثر على قرار المهاجرين بتركيزها على العوامل التي تدفع الأفراد للهجرة، والافتراض بأنهم يمارسون انتقاء واختيارا حرا، وهو ما يخفي وراءه حقيقة تأثيرات موقع العاقل الاجتماعي التاريخي، والإطار الاجتماعي والسياسي المحيط به. وتفترض هذه النظرية أن قرار الهجرة هو قرار عقلائي يتبلور لدى المهاجرين تبعا لمعرفة كاملة بنتائج الهجرة، وبما قد تحققه لهم من مكاسب. ولكن من الملاحظ أنه على الرغم من توفر شروط الجذب وال طرد بصورة متساوية لجميع أفراد المجتمع فإن مجموعة من الأفراد فقط تهاجر فعلا، ما يعني أن الهجرة ترتبط بقرارات شخصية تبعا لمجموعة من العوامل المتداخلة التي قد تدفع الفرد إلى الهجرة. وقد تؤثر بعض هذه العوامل بشكل غير مباشر على الأفراد دون وعيهم بها، ودون أن تخضع لاعتبارات الكسب والخسارة. فالهجرة عملية انتقائية واختيارية تخضع لشبكة معقدة من الاعتبارات والدوافع الموضوعية والذاتية، وإذ لم يكن بالإمكان تحديد الدوافع والأسباب الحقيقية للهجرة، فمن المفترض تقبل الدوافع المعلنة للمهاجرين كأسباب ممكنة. لذلك يرى نيو بيرجر أن هناك ثلاثة أنساق بنائية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تفسير الهجرة، وهي: نسق اتخاذ القرار، أي كافة العوامل التي تمكن من اتخاذ قرار الهجرة، ونسق الدوافع الذاتية والموضوعية لدى المهاجرين، ونسق المعلومات المتوفرة لدى المهاجر عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مكان المقصد (Brown and Neuberger, 1977:465-472).

يربط البعض قرار الهجرة، في هذا السياق، بدورة حياة الأسرة، فالأسرة يبدأ تشكلها بالزواج، ويلي ذلك تكوين مسكن مستقل، ثم الإنجاب وزيادة الدخل، ثم زواج

الأبناء وكبر سن الوالدين. فالزواج يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لهجرة الزوجة خاصة، كما تؤدي زيادة دخل الأسرة بعد الزواج وكبر حجمها بسبب الإنجاب إلى البحث عن مكان آخر للإقامة مثلا في ضواحي المدينة أو في البلدات الصغيرة المجاورة للمدينة. وتلعب ظروف توفر خدمات التعليم وتوفر وسائل النقل الحديثة والسريعة دورا مهماً في اختيار مكان السكن الجديد. وخلال منتصف دورة حياة الأسرة تتغلب قوى الاستقرار على القوى الدافعة للهجرة، لكن، بعد كبر الأبناء وانفصالهم عن الأسرة، وما يصاحب ذلك عادة من هبوط في المستوى الاقتصادي للأسرة، والحرمان النفسي، والشعور بالوحدة، تزداد الرغبة والحاجة لدى الأباء إما للعودة إلى الريف وشبكة علاقات القرابة الممتدة التي تلبى حاجاتهم النفسية والاجتماعية، أو اللحاق بالأبناء والسكن بجانبهم أو معهم.

وفيما يتعلق بسمات المهاجرين، يلاحظ أن الهجرة الطوعية (تميزا لها عن الهجرة القسرية) تنتشر، غالباً، بين الشباب، غير أن الهجرة حسب الجنس تتفاوت بدرجة كبيرة حسب البلد، وحسب المدينة أحيانا، فغالبية المهاجرين في أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط هم من الذكور، بينما غالبية المهاجرين في أمريكا اللاتينية هم من الإناث (الجوهري وشكري، 1980: 435). وقد يعود ذلك إلى قدم مدن أمريكا اللاتينية، وطابع الهجرة التي تتسم بالديمومة، وطبيعة فرص العمل المتوفرة التي تنحصر بالعمل كخدمات لدى عوائل الطبقة الوسطى، وتقبل المجتمع لهذه الهجرة، والعمل في هذه الأعمال بحكم مرونة العادات والقيم المتعلقة بعمل المرأة. كما تتفق الكتابات حول الهجرة، على أن المهاجرين ينتمون عموما إلى الفئات الأفضل تعليما ومهارة بين سكان الريف، والذين يستطيعون بكفاءتهم الاستفادة من فرص العمل التي توفرها المدن. وليس صحيحا أن المهاجرين هم من الفئات الريفية الأكثر فقرا، حيث يعيق البؤس عملية الحركة إلى مناطق أخرى (بينن، 1993: 82)، ولذلك تعتبر الهجرات الريفية من أكثر العوامل المفقرة للآرياف، حيث تمتص الكوادر الأكثر تأهيلا فيها، وتفقد أبنائها الأكثر دينامية ونشاطا.



كذلك يلاحظ أن تطور وسائل النقل، وكثرة المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة الحجم، وانتشار الثقافة والخدمات الحضرية في بعض الأرياف الأوفر حظاً، قد ساهم في تغيير سمات المهاجرين، ففي معظم بلدان العالم الثالث ترتفع مستويات التعليم في المناطق الريفية، وينزع المهاجرون الجدد إلى أن يكونوا أحسن تعليماً، وتتسع نقاط الاتصال مع المدينة قبل الهجرة عبر العلاقات الاجتماعية والقربانية مع المهاجرين القدامى، وعبر وسائل الإعلام والدعاية التجارية وعلاقات السوق، وهو ما يقلص تدريجياً الحدود بين المناطق الريفية والحضرية، ويضيّق الفجوة بين من يهاجرون وبين من يبقون.

وتعزى الهجرة من الريف إلى المدن في الدول العربية إلى أسباب لا تكاد تختلف في جوهرها عن تلك الموجودة في بقية دول العالم الثالث، فالاستقلال السياسي الذي حققته الدول العربية منذ منتصف القرن العشرين، زاد من سرعة تحول المدن فيها إلى مراكز سياسية واقتصادية، حيث تكثف فيها الاستثمار والإنفاق للتطوير والتنمية، وبرزت تدريجياً "المدن الأولية"، وهي، غالباً، العواصم التي التهمت معظم الاستثمارات، وامتصت معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة، وسيطرت على المرافق الثقافية والخدمية المتعددة، وبذلك شكلت مراكز جذب للمهاجرين من الأرياف، فقد وفرت هذه المدن مغريات عديدة لسكان الأرياف، خاصة الشباب منهم. فأتاحت فرصاً جيدة للعمل في مراكزها الصناعية وقطاعاتها الخدمية والتجارية الواسعة، إضافة لكل ما قدمته من خدمات إدارية وصحية ورعاية اجتماعية وتعليمية وثقافية. بالمقابل شكل التضخم السكاني في الأرياف العربية، وضعف قدرات الأرض على الإعالة، وتأخر القوى الإنتاجية، وموسمية العمل الزراعي، ومحدودية فرص العمل، وضعف الخدمات العامة أهم عوامل الطرد لسكانها (أبو عياش، 1980: 150).

وتوجد، اليوم، ملايين من المهاجرين الريفيين الذين يقطنون في العواصم العربية التي تشكل المراكز الحضرية الأساسية فيها، ففي بيروت يعيش حوالي 70% من السكان الحضر في لبنان، وفي القاهرة يعيش حوالي نصف السكان الحضر في

مصر، ويتركز في عمان وكذلك في تونس العاصمة ما يعادل 60% من سكان الحضر في الأردن وتونس، وترتفع هذه النسبة إلى 66% في بغداد (البستاني وفارح، 1994: 130-138). هذا التضخم في أعداد سكان العواصم والمدن العربية الأساسية لا يمكن تفسيره إلا من خلال الهجرة الريفية الحضرية (القاهرة وبغداد)، أو هجرة العمالة الوافدة من الدول المجاورة (مدن الخليج)، أو الهجرات الناتجة عن ظروف سياسية (عمان).

وعلى الرغم من تزايد وتيرة التحضر وتسارع الانجراف السكاني نحو المراكز الحضرية في البلدان العربية، فإن البعض يرى أن ذلك لم يقترن بالازدياد في الحضرية كمنط معيشي، كما هو الحال في تجارب البلدان المتقدمة صناعياً، وقد ترتب على ذلك استمرار جانب كبير من الروابط والانتماءات الجماعية وغير الحضرية التي تشكل مصدراً مهماً للدعم الاجتماعي والتعزيز النفسي. فهذه الروابط تحمي النازح حديث العهد وساكن المدينة من الشعور بالاغتراب وبضياع القيم، وتروده ببعض الخدمات والمنافع الاجتماعية اللازمة، غير أنها تحافظ على ثقافته وسلوكياته الريفية في إطار ما يعرف بـ "الأحياء الريفية"، التي تساهم في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الريفية. الكثير من هذه التجمعات الحضرية والتكتلات الاجتماعية في المدن العربية الكبرى، هي امتداد للشبكات الريفية، وسكانها يعرفون بـ "الريفيين الحضر"، وهم يمثلون نصف سكان القاهرة، ونسبة كبيرة من سكان بغداد، وعمان، وبيروت، وطرابلس، وغيرها من مدن شمال أفريقيا، هؤلاء يعيشون في الأحياء الفقيرة والمزدحمة من المدن والضواحي، ويفتقرون إلى الأعمال الثابتة، ويشكلون مصدراً للعمالة غير الماهرة (خلف، 1986: 148).

ويرى آخرون أن تعريف الحضر وسيطرة الثقافة والأنماط المعيشية الريفية في قلب المدن العربية تم بفضل الهجرات الريفية المستمرة إليها، وبسبب عزز آليات المدينة عن الصمود أمام غزو الريف، وصهر قيم وعادات الريف في بوتقة المدينة بتأثير الأزمات الاقتصادية المتتالية التي ضربت اقتصاد البلدان العربية في منتصف

الثمانينيات. ونتيجة لسيادة النمط الريفي وقيمه ورموزه "عادت ثانية العلاقات التقليدية والقرابية الموروثة للسيطرة على علاقات الناس في المدن، وقد يصح اعتبار هذه المواجهة بين ثقافة الريف والحضر تزاوجا ربط بين الثقافتين، أكثر منه صراعا بينهما، تزاوج فقد الريف فيه العديد من مميزات عند أعتاب المدن، وتراجعت المدن بشكل واضح أمام الريف" (حسين، 1995: 297).

ففي جمهورية مصر العربية مثلا، تشكل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية، وهناك محافظات مستقبلة للهجرة وأخرى طاردة لها، والمحافظات المستقبلة هي محافظات حضرية تتميز بوجود فرص العمل، والخدمات، مثل محافظتي القاهرة والإسكندرية، أما المحافظات الطاردة فتتميز بالطابع الريفي، مثل محافظات دمياط، وأسيوط، وكفر الشيخ، والبحيرة، وبنى سويف.

وتمثل الهجرة الباحثة عن فرص العمل أهم سبب للهجرة الريفية الحضرية في مصر، تليها الهجرة بسبب زواج النساء من مهاجرين أو مقيمين في المدينة، ومن ثم تليها الهجرة بسبب نقل مكان العمل. ويلاحظ أنه منذ بداية الثمانينيات، لم يعد عدد سكان المدن المصرية الكبرى يتزايد، حيث وصل إلى ذروته بعد أن بدأت الأنشطة الحضرية في مصر تهجر المدن الكبرى الرئيسية لتستقر في الضواحي التي لم تعد ريفية إلا من حيث وضعها الإداري (جلي، 1984: 234-236).

أما بالنسبة للهجرة الداخلية في سوريا، فيلاحظ من خلال دراسة توفيق الجرجور عن الهجرة الريفية الحضرية التي نفذت على عينة من 400 مهاجر من القرى السورية، أن هجرة الذكور أعلى من نسبة هجرة الإناث، وأن معظم المهاجرين هم من الأعزاب. وتبين أنه لا توجد هنالك عوامل طرد موحدة لجميع المناطق الريفية في سوريا، فالهجرة أصابت القرى الأكثر حرمانا من الخدمات الأساسية كشبكات الكهرباء والمياه والمدارس... الخ، كما أصابت القرى التي حظيت تاريخيا بهذه الخدمات، وخاصة القرى التي توفرت فيها نسب عالية من المتعلمين، فالهجرة تزيد من

القرى البعلية عنها من القرى التي تغلب فيها الزراعة المروية، كما تزيد في القرى القريبة من المراكز الحضرية لتقل في القرى البعيدة، وغالبا ما تكون هذه الهجرة دائمة بحيث يقطع المهاجر صلاته بالقرية، ولا يأتيها سوى للزيارات الموسمية (الجرجور، 1980: 90-117).

وقد توصل الجرجور إلى أن هنالك عوامل عديدة دفعت الريفيين إلى الهجرة من معظم القرى السورية باتجاه دمشق، أهمها العوامل الاقتصادية، يليها العوامل الاجتماعية. فنحو 62% من مجموع المبحوثين صرحوا بأن سبب هجرتهم كانت الرغبة في الحصول على عمل، ونحو 20% اعتبروا أن سبب هجرتهم كان الفقر والحرمان في قريتهم و 10% أفادوا بأنهم هاجروا بسبب عدم امتلاكهم أراضي زراعية، بينما اعتبر 8% من المبحوثين أن سبب هجرتهم هو الخلافات العشائرية والطائفية والعادات والتقاليد السائدة في قراهم، وغياب وسائل الرفاهية والخدمات الأساسية. ويلاحظ أنه كلما ازداد حجم الأسرة الأصلية (لرب الأسرة)، ازداد عدد المهاجرين منها، وخاصة الشباب، حيث يزداد عدد المهاجرين ممن هم دون سن 24 عاما، ثم ينخفض العدد مع ازدياد السن (الجرجور، 1980: 90-117).

وفي دراسة مسحية للباحثة نور العامودي حول تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة، يلاحظ أن 84% من مجموع المبحوثين، البالغ عددهم 600 مبحوث، هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20-30 عاما. وتعتبر غالبيتهم (78%) من مستويات تعليمية متدنية، أي لا تزيد عن الأساسية والإعدادية، كما أن غالبيتهم من المتزوجين (80%) ومن أرباب أسر كبيرة الحجم نسبيا، أي يزيد عددها عن 6 أفراد. ويلاحظ أن غالبية المهاجرين (77%) قد هاجروا مع أسرهم (العامودي، 1994: 92-101).

وحول أسباب الهجرة إلى مدينة جدة، أفاد حوالي (47%) من عينة البحث أن الدافع الرئيسي لهجرتهم هي الظروف الاقتصادية في مكان المنشأ (القرية)، والفرص

الاقتصادية الأفضل في مكان المقصد. واعتبر 23% منهم أن السبب الرئيسي هو البحث عن عمل، حيث أن الزراعة التقليدية الموسمية لم تعد تدر دخلاً مقبولاً. وأوضح 9% من أفراد العينة أن سبب هجرتهم التعليم، سواء أكان جامعياً أم ثانوياً.

يلاحظ من سمات وتوجهات الهجرة الداخلية في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، أن الهجرة الريفية-الحضرية هي من أهم مكونات هذه الهجرة. ويتجه هؤلاء المهاجرون إلى العواصم والمدن الأولية التي غالباً ما شكلت منذ السنوات الأولى للاستقلال مراكز استقطاب للأيدي العاملة الريفية، وللحرفيين، وللكوادر الأكثر تعليماً في الريف. إلا أن ذلك لا ينطبق على المجتمع الفلسطيني الذي شهد ظروفًا سياسية مختلفة منذ منتصف القرن الماضي.

### 1-1-2 محددات الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

لا يمكن دراسة سمات ومحددات الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بمعزل عن الظروف السياسية والتاريخية التي شهدتها المجتمع الفلسطيني منذ منتصف القرن الماضي. فقد كان لهزيمة العام 1948 آثاراً مدمرة على المجتمع الفلسطيني الذي لم يفقد أرضه وثرواته فحسب، بل فقد، أيضاً، أهم مدنه وتجمعاته الحضرية التي كانت تشكل، تاريخياً، مراكز استقطاب لاستثمارات البرجوازية الفلسطينية الناشئة، وللعمالة الفائضة عن متطلبات الإنتاج الزراعي في القرى الفلسطينية.

وقد أدى قيام دولة إسرائيل واحتلال الأراضي الفلسطينية الأكثر تطوراً، من الناحية الاقتصادية والمجتمعية، إلى تشرذم المجتمع الفلسطيني، وتحول تكوينه الاجتماعي. ومن أبرز هذه التحولات توقف نمو المدن الفلسطينية الجبلية بعد انهيار المدن الساحلية، باستثناء غزة، وتزامن توقف نمو المدن مع تراجع العمل الزراعي، وذلك بخلاف ما حدث في معظم دول العالم الثالث، الذي يرتبط فيه تراجع العمل

الزراعي مع تطور المدن. وقد تم تهديم المدن الفلسطينية الجبلية بعد إلحاقها بالأردن، لتصبح جزءا مما عرف لاحقا بالضفة الغربية. أما غزة فقد تحولت إلى مخيم كبير بعد استقبالها نحو 185640 لاجئا، أي (26%) من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، فما يقرب من 65% من مجموع اللاجئين، قد وجدوا طريقهم، في بادئ الأمر، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ما سبب مشاكل سكانية واقتصادية واجتماعية وسياسية تركت آثارا طويلة المدى، ما زال يعاني منها الفلسطينيون. وقد سلبت المراكز الحضرية الأكثر حداثة في فلسطين مثل يافا وحيفا وعكا، بينما مزقت القدس إلى شطرين، ونشطت بعض المدن الجبلية مثل نابلس والخليل ولكن من موقع ثانوي نسبة لعمان، التي أصبحت منذ الخمسينيات والستينيات "متروبوليا" سياسيا وإداريا وتجاريا سريع النمو. ونشأت مخيمات اللجوء كمدن الصفيح بجوار معظم المدن والبلدات الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتزيد من نسب البطالة والفقر في هذه المناطق. إلا أن بعض اللاجئين الذين وصلوا إلى مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد جلبوا معهم مهارات حرفية وسلوكيات مدنية ساهمت في تعزيز الملامح المدنية لبعض المدن الناشئة آنذاك، مثل مدينتي رام الله والبييرة.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، عملت إسرائيل على محاصرة التجمعات السكانية الفلسطينية الحضرية والريفية بسلسلة من المستوطنات، ما حد من إمكانية اتساعها جغرافيا أو تطويرها اقتصاديا، كما عملت على هدم وإلحاق البنية الاقتصادية الفلسطينية، ما زاد وتيرة الهجرة الخارجية وانتقال العمالة إلى أسواق العمل في إسرائيل. فمذ العام 1968 وحتى سنوات الثمانينيات، هاجر من الضفة الغربية وقطاع غزة ما عدله 20 ألف نسمة سنويا، يعتبر معظمهم من الكوادر المتعلمة. بينما التحق ثلث القوة العاملة الفلسطينية، معظمهم من العمال غير المهرة أو شبه المهرة، بسوق العمل الإسرائيلية، داخل الخط الأخضر، أو في مستوطنات الضفة وغزة، وأغرقت أسواق هذه المناطق بالبضائع الإسرائيلية لتتحول إلى مناطق استهلاكية غير منتجة، وهو ما سرع وتيرة تحول مدينتها إلى مراكز تجارية.

وعلى الرغم من ارتفاع درجة التحضر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الثلاثة الماضية، فإنها بقيت منخفضة قياساً بالدول المجاورة، حيث بلغت نسبة سكان الحضر 54% من مجموع السكان العام 1997 حسب نتائج التعداد العام. وتصل هذه النسبة إلى 63,6% في قطاع غزة معظمهم يتركز في مدينة غزة وخانيونس ورفح، في حين تركز 47,9% في الضفة الغربية في عدة تجمعات حضرية رئيسية مثل نابلس، والخليل، ورام الله البيرة (ماس-المراقب الاجتماعي، 1999: 4). ولكن تسارع عملية التحضر هذه لم تنتج عن الهجرة من الريف إلى الحضر، بل تعود لأسباب تتعلق بتعريف المدينة الإجرائي الذي تم اعتماده في التعداد العام، وإلى تحول العديد من قرى الضفة الغربية إلى مناطق حضرية صغيرة الحجم يتراوح عدد سكانها بين 5000- 9999 نسمة لأسباب مختلفة. ومدن الضفة كلها توظف كمراكز للخدمات وتجارة الجملة والتجزئة بالنسبة إلى المناطق الريفية المحيطة بها، وهي معروفة بقطاعها الصناعي التحويلي، الصغير والضعيف، والعاجز عن استقطاب قوة عاملة كبيرة الحجم من الأرياف.

## 1-2 الهجرة العائدة

أصبح منذ منتصف الثمانينيات تيار الهجرة العائدة تياراً مهماً معاكساً لتدفق الهجرة الخارجية في العديد من البلدان العربية مثل الأردن، ومصر، واليمن، وغيرها. فمنذ ذلك التاريخ تكاثفت عوامل عدة دفعت بالأفراد والأسر العربية إلى العودة "الطوعية" من الدول النفطية الغنية إلى مجتمعات المنشأ. ومن هذه العوامل التدهور في أسعار النفط، والاستعاضة عن العمالة غير المحلية بعمالة محلية في الدول المصدرة للبتروول والمنافسة من قبل العمالة الآسيوية التي تقبل بمستويات أجور أدنى، بالإضافة إلى استكمال البنية الأساسية في معظم الدول النفطية، والعجز المتزايد في ميزانيات بعض الدول النفطية، مثل المملكة العربية السعودية، وتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي والإنفاق. ولذلك، بدأت تستقطب الهجرة العائدة مزيداً من الاهتمام العام في الأوساط الفكرية والإدارية، حيث أصبحت موضوعاً أساسياً في أجندة الاجتماعات الدولية والإقليمية والمحلية.

وعندما اندلعت أزمة الخليج في الثاني من آب 1990، أصبحت مسألة العائدين والعودة المفاجئة القسرية لأعداد كبيرة من المهاجرين مسألة أساسية تثير اهتمام رسمي السياسات في الدول العربية المعنية، فقد اضطر ملايين العرب، والأسر المغتربة الأخرى، التي كانت قد استقرت منذ فترة طويلة في الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى إخلاء منازلهم بسرعة، تاركين وراءهم ممتلكاتهم ووظائفهم، ولقد قدر عدد اللاجئين العائدين من الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى الأردن العام 1990-1991 بنحو 300000 شخص بين أردني وفلسطيني، وإلى مصر بنحو 8985000 شخص، وإلى اليمن بنحو 731800 شخص، بينما قدر عدد الفلسطينيين العائدين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة إثر حرب الخليج بنحو 30000 شخص (الأسكوا، 1993: 22-24).

وتعتمد الآثار الاقتصادية لصافي الهجرة العائدة بصورة رئيسية على مجموعة من العوامل، أهمها المناخ الاقتصادي الكلي الذي يواجهه العائد في بلده عند عودته، وعدد العائدين، والنمط الزمني للهجرة العائدة، وعدد السنوات التي قضاها المهاجر في الخارج، والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعائدين (بما في ذلك المهارات والخبرات المكتسبة في الخارج)، وأنماط سلوك العائدين بعد عودتهم، والطريقة التي يعمل بها العامل العائد على إعادة إدماج نفسه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بلده، وكيفية استخدامه لمهاراته ومدخراته ومهنته الجديدة، وطبيعة علاقاته مع عائلته وأقاربه ومعارفه.

كذلك من الناحية الديموغرافية والاجتماعية، كان أثر الهجرة العائدة المفاجئة كبيراً، وتعتمد الآثار الديموغرافية على حجم وهيكل تيار المهاجرين العائدين بالنسبة



إلى السكان في الوطن الأصلي؛ وقد يكون هذا الأثر أكبر في بعض المناطق (المراكز الحضرية والعواصم) مقارنة بالمناطق الأخرى. وقد تأثر أسلوب حياة العائدين سلباً، حيث كان يتمتع معظمهم بمستويات معيشة مرتفعة في البلدان المستضيفة، وعودتهم القسرية والمفاجئة أدت إلى فقدهم وظائفهم، وإلى ضرورة التكيف مع انخفاض دخولهم، وانخفاض مستويات الخدمات المقدمة لهم. كما واجه العائدون صعوبات في الحصول على السلع المعمرة، والتكيف مع البيئة الاجتماعية والمهنية التي تغربوا عنها سنوات طويلة، ما ساهم في بروز مشاكل اجتماعية ونفسية وشخصية (عائلية)، وزاد من ميل العائدين إلى فقدان الصبر والتذمر والانتقاد، الأمر الذي ساهم في اتساع الفجوة النفسية بين هذه المجموعة وبين غير المهاجرين.

وقد جاء في دراسة استطلاعية حول اندماج الأسرة والمرأة من العائدين في مجتمعات المنشأ أعدتها الأسكوا العام 1994 (الأسكوا، 1994: 14-15)، أن من أهم المشاكل الاجتماعية التي واجهت الأسر العائدة للأردن إثر حرب الخليج هو كيفية اندماج الزوجة العائد التي كانت ترافق زوجها العامل في دول الخليج، والأبناء العائدين الذين لا يعرفون الكثير عن بلد المنشأ. فالمرأة العائدة واجهت مشكلات عديدة أهمها التفاوت الذي برز بوضوح بين مركزها النسبي داخل سوق العمل الأردنية، والمركز الذي وصلت إليه المرأة الأردنية من غير المهاجرين، فالمرأة العائدة كانت في مجتمعات الخليج ربة بيت تنجب الأطفال ولا تعمل، بينما واكبت المرأة الأردنية غير المهاجرة تيار التحديث في الأردن، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة له، حيث ارتفعت مساهمة المرأة الأردنية في النشاط الاقتصادي من 3,1% العام 1961 إلى 12,5% العام 1985، وهو ما يزيد من الضغوط النفسية والاجتماعية على المرأة العائدة داخل أسرتها، خاصة لدى الفئات غير الغنية، أو التي فقدت مدخراتها وهبط مستوى دخلها بعد العودة.

والمشكلة الثانية التي واجهتها الأسرة الأردنية العائدة من الخليج هو تعودها على مظاهر السلوك الاستهلاكي الترفي وهو ما يمثل عبئا على كاهل رب الأسرة، خاصة في ظل ضيق فرص العمل في الأردن.

أما المشكلة الثالثة فتمثلت في عدم اندماج أطفالها في المجتمع الأردني، حيث عبر بعض الأطفال عن افتقارهم للأصدقاء، وصعوبة المناهج التعليمية، وتدهور مستوى التعليم في المدارس العامة، وبعض المدارس الخاصة في الأردن، وقد اضطرت بعض البنات في بعض الحالات إلى ترك تعليمهن بغرض الزواج المبكر نتيجة للظروف الاقتصادية.

أما بالنسبة لسمات العائدين بصفة عامة، يلاحظ أنها تختلف من بلد لآخر، فيظهر من التوزيع المهني للعمالة العائدة في الأردن أن نحو ثلث (34.5%) الأردنيين العائدين كانوا يعملون في مهن تخصصية وفنية، بينما لم ترتفع نسبة الذين كانوا يعملون في الزراعة عن 2.6%، في حين بلغت نسبة عمال الإنتاج 28.8%. ويعكس هذا التوزيع المستوى التعليمي لهم، حيث أوضحت الإحصاءات أن معظم الأردنيين العائدين مؤهلون علميا. فنسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية، وما بعدها، بلغت 74,4% من مجموع العمالة العائدة. ويلاحظ أن التركيب العمري للعائدين تركيب فتي، حيث بلغت نسبة العمالة العائدة في الفئة العمرية 20-49 حوالي 74,2% من إجمالي العمالة العائدة للأردن (62: ESCWA, 1993)، ولهذا الأمر انعكاسات مهمة على مقدرة الاقتصاد الأردني على استيعاب العمالة العائدة، حيث أن معظم تلك العمالة يقع في سن الشباب، والعمل وإعادة دمجهم اقتصاديا بتوفير فرص العمل لهم، كان يعد تحديا أساسيا أمام الجهات الحكومية المسؤولة.

أما بالنسبة لتوزيع العائدين المصريين، فيلاحظ أن معظمهم يتركز في قطاعي الزراعة والإنتاج، حيث تراوحت نسبة هاتين الفئتين بين 42%-69%. ترتبط هذه السمات المهنية للعمالة العائدة المصرية بتوزيع تلك العمالة حسب الحالة التعليمية،

فالمستوى التعليمي للعائدين المصريين متدنٍ، حيث تبلغ نسبة الأميين بينهم 30%، في حين تبلغ نسبة حاملي الشهادات الجامعية سدس العمالة العائدة، ويتركز المهاجرون العائدون إلى مصر في فئة العمر 20-40 عاماً، وتتراوح متوسط أعمارهم بين 35-37 عاماً (ESCWA, 1993: 63).

وبالنسبة للحالة الزوجية للعائدين المصريين، يلاحظ أن معظمهم متزوجون (79.3%) وهذا يعني أنهم يتمتعون بمرونة محدودة عند إعادة استيعابهم داخل سوق العمل، خاصة إذا تطلب ذلك الانتقال إلى مكان العمل. أما بالنسبة لعدد الأبناء المعالين فهي أكثر انخفاضاً للعائد (2.9 فرد) مقارنة بغير المهاجرين (3.2 فرد). ولكن يلاحظ أن العائد يعول عدداً أكبر من الأفراد (1.4 في المتوسط) مقارنة مع غير المهاجرين (0.8 في المتوسط) (ESCWA, 1993: 64). ويعود ارتفاع عبء الإعالة للعائدين إلى اضطرار هؤلاء لإعالة أفراد من الأسرة الممتدة، وليس فقط النووية. ومما لاشك فيه أن ارتفاع نسبة المعالين قد ساهم في مضاعفة مشاكل إعادة دمج العائدين في مجتمعاتهم. ويعتقد أن سمات العائدين المصريين تنطبق على العائدين في الدول العربية الأخرى، حيث توجد انتقائية واضحة للمتزوجين داخل مجتمع العائدين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإعالة.

وفي معظم القطاعات الاقتصادية، وفي الخدمات الاجتماعية ومجالات أخرى من الحياة في بلدان العائدين، كانت التغييرات ضرورية لاستقبال التدفقات الكبيرة للمهاجرين الذين عاد معظمهم فجأة وعلى غير رغبة منهم، وكان من المفترض أن تؤخذ في الاعتبار هذه الموجة الكبيرة من العائدين في جميع القرارات المتعلقة بتنمية الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل، وتوفير الإسكان والتعليم والصحة، وما إلى ذلك. وقد استوعبت العواصم والمدن الكبيرة النسبة الأكبر من العائدين، وبالتالي كان أثرهم عليها أكبر من أثرهم في أي مكان آخر.

وبالنسبة للعائدين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال حرب الخليج وبعدها، فقد كانوا أقل حظاً من حيث الدراسات التي تناولت سماتهم، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانيات إعادة دمجهم في مجتمعهم الأصلي. وقد قام نور مصالحة بدراسة العام 1993 على عينة شملت 795 عائداً، كان معظمهم قد أمضى ثلاثة عشر عاماً أو أكثر في الكويت والمملكة العربية السعودية والخليج قبل عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. ويلاحظ أن المستوى التعليمي لهؤلاء العائدين كان مرتفعاً بشكل عام، فنحو 67% و32% من مجموع المبحوثين من غزة والضفة على التوالي كانوا أطباء ومهندسين ومعلمين وممرضين. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم العائدين إلى الدول العربية في تلك الفترة واجه هؤلاء مشاكل عدة، أهمها البطالة، حيث توجه 80% من عائدي الضفة الغربية إلى قطاع البناء، بينما توجه 70% من عائدي قطاع غزة إلى قطاع الخدمات، وأصبحت مستويات هؤلاء المعيشية متدنية مقارنة مع المستويات التي نعموا بها في الكويت، وقد لوحظ أن مدى نجاح العائدين في التأقلم مع الأوضاع الجديدة مرتبط بمدى إقامتهم في الخارج، أي أنه كلما زاد عدد سنوات الإقامة في الخارج ازداد التأقلم صعوبة. كذلك يلاحظ أن الذين استقروا في المدن كان تأقلمهم ونجاحهم الاقتصادي أيسر مقارنة مع الذين سكنوا الريف أو المخيمات. وكانت سهولة التأقلم تعتمد أساساً على توفر العمل، إذ إن الأغلبية من الذين عانوا صعوبة التأقلم كانت بلا عمل (80%)، بينما بلغت نسبة الذين يعملون وكانوا قد اندمجوا في السياق الاجتماعي نحو 50% في غزة و60% في الضفة الغربية (زريق، 1997: 82-83).

وقام د.إيليا زريق بدراسة أولية العام 1996 ألفت مزيداً من الضوء على مستقبل الفلسطينيين العائدين وتأقلمهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وارتكزت الدراسة على مقابلة 42 فرداً، كان معظمهم متزوجين وعادوا بموجب خطة لم الشمل، وكان نصف الذكور وثلاثة النساء يحملون شهادات ثانوية أو معاهد أو كليات عليا، وكانت فرص العمل أمامهم محدودة، وبلغت معدلات دخل العاملين منهم نصف ما كانوا يحصلون عليه في الخارج، كما كان لوجود الأقارب تأثير بالغ على سهولة تأقلم الأسرة العائدة اجتماعياً واقتصادياً. " وبصورة إجمالية، فإن أنماط التأقلم تدل على أن

العائدين اندمجوا في بيئاتهم الجديدة. ويمكن القول إن الانتظار طويلا للحاق بركب العائلة ( وفي بعض الحالات السكن قرب العائلة الموسعة) كان له دور مهم في توفير الهناء الاجتماعي والنفسي لهم؛ إذ وصف معظمهم العودة بأنها "بركة" لا "لعنة"، ومع ذلك، فقد عبرت أغلبية العائدين عن تشاؤمها إزاء مستقبل الضفة الغربية سياسيا واقتصاديا، لكن قلة منهم وجدت في ذلك سببا كافيا للهجرة، إذا كانت ذكريات النزوح والاقتلاع المتواصلين ماثلة في أذهانهم" (زريق، 1997: 84-86).

ولا شك بأن هناك حاجة ماسة لدراسة أوضاع العائدين، خاصة أولئك الذين عادوا مع منظمة التحرير، وشكلوا كوادر وموظفي المؤسسات المختلفة للسلطة الفلسطينية. فقد كان لهذه العودة أثر اجتماعي وقيمي وديموغرافي مهم على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا بد لمزيد من الدراسات لتشخيص هذه الآثار وتحليلها، وهو ما يخرج عن إطار وأهداف هذه الدراسة.

### 1-3 أهمية الدراسة

لم يسبق الاهتمام بدراسة ظاهرة الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه، تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى التي سنتناول بالبحث والتحليل موضوع الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وآثارها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف مساعدة صانعي القرار الفلسطيني على بلورة السياسات الملائمة، واتخاذ الإجراءات التي تعزز فرص التنمية المتوازنة ديموغرافيا واقتصاديا واجتماعيا. بينما تتوفر بعض الدراسات عن الهجرة العائدة للضفة الغربية وقطاع غزة بسبب حرب الخليج، في حين أنه لم تتم دراسة الهجرة العائدة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعليه، فإن دراسة هذه الهجرة تعزز المعرفة بحجم وسمات وتوزع العائدين، وبالتالي، تمكن صانعي القرار من رسم السياسات الملائمة.

تؤكد أهمية هذه الدراسة عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة حول حجم ظاهرتي الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة لدى الوزارات والمؤسسات المعنية. فقد قام الباحثان بإجراء بعض المقابلات مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، منها وزارة الإسكان، ووزارة الصحة، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والمجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، وأفادت هذه الجهات بعدم توفر المعلومات الكافية حول المهاجرين هجرة داخلية والعائدين، وبخاصة توزعهم بين المناطق، وسماتهم الاجتماعية، وتركيباتهم العمرية، ودوافعهم في الهجرة وغيرها. كما أكدت هذه الجهات أهمية توفر مثل هذه البيانات والمعلومات لمساعدتهم في التخطيط.

#### 1-4 أهداف الدراسة

تتطلق هذه الدراسة من تحليل الأسباب والخصائص العامة للهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والخصائص العامة للهجرة العائدة لها. كما تهدف إلى دراسة الخصائص العامة للمهاجرين وتحليلها، وستركز الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين هجرة داخلية، كعدد أفراد الأسرة المهاجرة، وتوزيع المهاجرين حسب النوع الاجتماعي، والتركيبة العمري لهم، والحالة الزوجية، والمؤهلات العلمية والمهنية، وذلك بالمقارنة مع الخصائص نفسها التي تتعلق بمجمل السكان.
2. التعرف على أسباب الهجرة الداخلية بين الريف والحضر والمخيمات ومعدلاتها واتجاهاتها.
3. دراسة أهم عوامل الجذب والطرود التي تؤثر على حركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها وتأثيرها.

4. التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين العائدين، كعدد أفراد الأسرة العائدة، وتوزيع العائدين حسب النوع الاجتماعي، والتركيبة العمري، وحالتهم الاجتماعية، ومؤهلاتهم العلمية والمهنية، والمهن الحالية لهم.
5. التعرف على أسباب العودة للضفة الغربية وقطاع غزة من خارجهما.
6. التعرف على حجم ظاهرة الهجرة العائدة ومكان استقرار العائدين الحالي، سواء الذين هاجروا قسرا وعادوا إثر قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أو الذين هاجروا طوعا وعادوا للاستقرار في موطنهم الأصلي.
7. استشراف المعدلات السنوية للهجرة الداخلية واتجاهاتها من جهة، والمعدلات السنوية للهجرة العائدة ووتأثيرها واتجاهاتها وخصائصها من جهة ثانية.

## 5-1 المنهجية

نفذت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حاليا)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في الفترة الواقعة بين 10 و 24 كانون الأول من العام 1997، وقد كانت لتنفيذ هذا التعداد أهمية كبرى في توفير البيانات اللازمة لدراسة ظاهرتي الهجرة الداخلية والهجرة العائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه، فإن المنهجية التي اتبعت لتحقيق أهداف الدراسة تعتمد بشكل رئيسي على تحليل البيانات التي يوفرها التعداد العام للسكان-1997.

ومن خلال مراجعة الاستبيان الخاص بهذا التعداد، وجد أن عددا من الأسئلة تمكن من إجراء دراسة تحليلية معمقة لهاتين الظاهرتين، حيث تتناول هذه الأسئلة مكان إقامة الأم وقت ولادة الفرد، وتحدد اسم التجمع والمحافظة أو أسم الدولة في الخارج، وتتناول مكان الإقامة المعتادة الحالية لمن كان لهم مكان إقامة سابق، وتحديد اسم التجمع السكاني والمحافظة. كما تتناول مدة الإقامة المعتادة الحالية بالسنوات الكاملة،

ومكان الإقامة المعتادة السابقة (إن وجدت)، وتحدد، أيضاً، اسم التجمع السكاني والمحافظة أو اسم الدولة في الخارج. كما تتناول سبب أو أسباب تغيير مكان الإقامة السابق، وتحصرها في الخيارات التالية: العمل، الدراسة، الزواج، المرافقة، التهجير، وأسباب أخرى.

وقد عمد إلى ربط هذه المتغيرات، سابقة الذكر، مع متغيرات أخرى ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وديموغرافية كالعمر، والنوع الاجتماعي، والمهنة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ومكان العمل الحالي، وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة بتحقيق الأهداف المتوخاة من دراسة ظاهرتي الهجرة الداخلية والعائدة.

وعلى الرغم من أن دراسة ظاهرة الهجرة الداخلية تختلف عن دراسة ظاهرة الهجرة العائدة، فإن هذه الدراسة تعتمد لتحليل الظاهرتين معاً، لما لذلك من أهمية في البعد السياسي الذي يعنى بمناطق تركيز المهاجرين هجرة داخلية والعائدين، فمن المفترض أن تحظى المناطق المستقطبة باهتمام خاص في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤهلها لاستيعاب المهاجرين والعائدين.

كما تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات المنهجية التي يجب مراعاتها عند الاطلاع على هذه الدراسة:

1. تعتمد هذه الدراسة على بيانات التعداد العام للسكان-1997، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد تم استخراج بيانات المهاجرين والعائدين من بيانات السكان الذين تم عددهم فعلاً خلال الفترة 10-24/12/1997، ولا تشمل هذه البيانات تقديرات السكان الذين لم يتم عددهم على ضوء نتائج الدراسة البعيدة، ولا تشمل، أيضاً، تقديرات السكان في ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967.



2. استخرجت الجداول الخاصة بالمهاجرين هجرة داخلية للأفراد الفلسطينيين الذين مكان إقامتهم المعتادة الحالية داخل محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ومكان إقامتهم المعتادة السابقة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، مع باعتماد التصنيف المتبع لنوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات) لمكان الإقامة المعتادة الحالية حسب التعريف المستخدم في التعداد.
3. استخرجت الجداول الخاصة بالمهاجرين هجرة عائدة للأفراد الفلسطينيين الذين مكان إقامتهم المعتادة الحالية داخل محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ومكان إقامتهم المعتادة السابقة خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، أي في دول أخرى في الخارج، باستثناء من هم مقيمون إقامة معتادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامتهم السابقة داخل المناطق المحتلة العام 1948، أو في إسرائيل، والبالغ عددهم 53,081 فرداً، باعتماد التصنيف المتبع لنوع التجمع (حضر، ريف، مخيمات) لمكان الإقامة المعتادة الحالية حسب التعريف المستخدم في التعداد.
4. في الحالتين سواء أكانت البيانات تتعلق بالهجرة الداخلية أم العائدة، تم استثناء الحالات التي فيها مكان الإقامة المعتادة الحالية والسابقة غير مبين.
5. تجدر الملاحظة إلى أن أعداد الهجرة العائدة ونسبها قد تكونان أقل من الواقع الفعلي، ذلك لكون جزء ممن عادوا من الخارج، بعد أن أقاموا إقامة معتادة في إحدى الدول الأخرى، قد غيروا مكان إقامتهم المعتاد في الضفة الغربية وقطاع غزة من تجمع سكاني إلى تجمع سكاني آخر، وعليه، فإن عددهم الفعلي تم باعتبارهم مهاجرين هجرة داخلية.
6. تجدر الإشارة إلى أن أرقام ونسب الهجرة الداخلية بين المحافظات، أي الانتقال من مكان إقامة معتاد في محافظة من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة إلى محافظة أخرى، قد تكون أقل من الواقع الفعلي، وذلك لكون من انتقل داخل

المحافظة، التي أقام فيها وقت التعداد من تجمع سكاني إلى تجمع سكاني آخر، تم عده على أنه هاجر داخل المحافظة نفسها، ولم يظهر أنه بالأصل هاجر من محافظة أخرى، فاستمارة التعداد العام للسكان - 1997 تتطلب الإدلاء بآخر انتقال قام به الشخص المعداد، ولم تتطرق إذا ما كان هناك انتقال سابق على ذلك.

7. لا تتناول الدراسة بالتحليل التفصيلي كافة الظواهر والمعطيات التي تظهرها البيانات، ذلك لأن مثل هذا التحليل يحتاج إلى توفر بيانات أكثر تفصيلية، من خلال تحليل البيانات الخام للتعداد العام للسكان والمساكن، وهو ما كان غير ممكن، بحيث أن الدراسة اعتمدت على بيانات أعدت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لأغراض الدراسة، حول الأفراد الفلسطينيين الذين غيروا مكان إقامتهم المعتادة سواء في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو العائدين إليهما، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يفترض تنفيذ مسح متخصصة في الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتفسير المعطيات التي تظهرها بيانات التعداد العام للسكان-1997، ذلك لأن بيانات التعداد لا تمكن من تحليل بعض المعطيات بالشكل المطلوب.

8. تم احتساب النسب والمعدلات الخاصة بمجمل السكان بمن فيهم المهاجرون هجرة داخلية أو العائدون، وعليه، فإن احتساب هذه النسب، والمعدلات لمجمل السكان بدون هاتين الفئتين يزيد الفجوات الظاهرة في الدراسة بين الأفراد المهاجرين ومجمل السكان، أو بين الأفراد العائدين ومجمل السكان. وقد يظهر من خلال هذه الدراسة وجود فجوات بسيطة، لكن هذه الفجوات ذات دلالة لسببين: أولهما، أن البيانات مشتقة من تعداد عام وليس من مسح بالعينة. وثانيهما: أن النسب المتعلقة بمجمل السكان تشمل الأفراد المهاجرين والعائدين.

تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أخرى، غير الفصل الأول، الذي تناول خلفية نظرية، وأهمية الدراسة وأهدافها، والمنهجية. فالفصل الثاني يتناول بعض الملامح العامة للهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسمات العامة للمهاجرين. أما الفصل الثالث فيتناول دوافع واتجاهات الهجرة الداخلية سواء بين المحافظات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بين التجمعات السكانية الثلاثة (حضر، ريف، مخيمات). ويتناول الفصل الرابع بعض الملامح العامة للعائدين، وسماتهم، ودوافع عودتهم. وتختتم الدراسة بخلاصة تجمل أهم النتائج التي توصلت لها.

## الفصل الثاني

### 2- السمات العامة للمهاجرين

يهدف هذا الفصل لاستكشاف السمات التي يتمتع بها الأفراد المهاجرون هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومدى اختلاف سماتهم عن مجمل الأفراد فيهما، إضافة إلى دراسة توزيع الأفراد المهاجرين حسب النوع الاجتماعي، ومستويات التعليم، والحالة الزوجية، وحالة اللجوء، والعلاقة بقوة العمل بما تشمله من نسبة مشاركة، ونسبة بطالة، ومعدلات الإعالة، وتوزعهم حسب المهن المختلفة، وحسب العلاقة برب الأسرة. كما يركز هذا الفصل على مقارنة المتغيرات الخاصة بالأفراد المهاجرين مع مثيلاتها بالنسبة لإجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### 1-2 ملامح عامة

بلغ إجمالي عدد المهاجرين 340,131 فردا في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما يعادل 13.3% من سكانهما<sup>1</sup>. وقد شملت الهجرة الداخلية كلا الجنسين، وكانت نسبة الإناث الأعلى، وبلغت 58.6% من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية في الضفة والقطاع، فيما بلغت نسبة الذكور 41.4% فقط. وعلى الرغم من أن عدد المهاجرين الذين يسكنون حاليا في الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، حيث بلغ في الأولى 196,524 فردا وفي الثاني 143,607 أفراد، فإن نسبة المهاجرين الذين يسكنون حاليا في الضفة الغربية من إجمالي سكانها كانت أقل من قطاع غزة، حيث بلغت النسبة 12.5% و 14.5% على التوالي (جدول 1 في الملحق).

<sup>1</sup> تشمل بيانات المهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة السكان الذين تم عددهم فعلا في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت خلال الفترة 10-1997/12/24، ولا تشمل تقديرات عدد السكان الذين لم يتم عددهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية.

وقد كان عدد الأفراد المهاجرين الذين يسكنون حالياً في التجمعات الحضرية أعلى ممن يسكنون حالياً في التجمعات الريفية، وكلاهما أعلى ممن يسكنون في المخيمات، حيث بلغ عددهم 176,863 فرداً و 97,182 فرداً و 66,086 فرداً على التوالي في مجمل الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة المهاجرين الذين يسكنون حالياً في المخيمات هي الأعلى، وبلغت 16.2% من سكان المخيمات، تلتها التجمعات الحضرية وبلغت 13.1% من سكان هذه التجمعات، ثم التجمعات الريفية وبلغت 12.2% من سكانها (جدول 1 في الملحق).

ينطبق هذا التسلسل على الضفة الغربية وحدها، حيث بلغت النسبة في المخيمات 18.7%، وفي التجمعات الحضرية 13.0%، وفي التجمعات الريفية 11.3% من مجمل السكان، حسب كل نوع من أنواع التجمعات السكانية، ولا ينطبق هذا التسلسل على قطاع غزة، حيث أن النسبة الأعلى كانت في التجمعات الريفية، وبلغت 24.6% من إجمالي سكان الريف في قطاع غزة، تلتها المخيمات، وبلغت النسبة 15.4% من إجمالي سكان المخيمات في قطاع غزة، ثم التجمعات الحضرية وبلغت النسبة فيها 13.3% من إجمالي سكان الحضر في القطاع (جدول 1 في الملحق).

وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، أن كافة المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يسكنها أفراد مهاجرون هجرة داخلية. وقد كانت محافظة القدس هي المحافظة الأعلى من بين كافة المحافظات الفلسطينية من حيث نسبة الأفراد المهاجرين الذين يسكنون فيها، وبلغت هذه النسبة 30.4%، من إجمالي عدد سكانها<sup>2</sup>، ولا يعني هذا أن محافظة القدس استقطبت هذه النسبة من السكان للعيش فيها من خارجها، كون هذه النسبة تشمل من غيروا مكان

<sup>2</sup> لا تشمل البيانات الواردة في هذه الدراسة تقديرات عدد السكان في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967، ولهذا فإن النسب الواردة عن المهاجرين هجرة داخلية مقارنة بعدد السكان في محافظة القدس تشمل فقط المناطق التي تم عدها فعلاً، أي المناطق التي لم يتم ضمها من قبل إسرائيل.

إقامتهم الدائم داخل المحافظة نفسها، أي الذين انتقلوا من تجمع سكاني إلى تجمع سكاني آخر داخل المحافظة نفسها. وكانت محافظة سلفيت هي الأدنى من كافة المحافظات الفلسطينية، وبلغت النسبة فيها 5.9%. وعلى صعيد قطاع غزة وحده، كانت محافظة رفح هي الأعلى وبلغت النسبة فيها 20.6%، ومحافظة خان يونس هي الأدنى، وبلغت النسبة فيها 11.6% (جدول 1 في الملحق). وتجدر الإشارة هنا إلى أن ترتيب المحافظات تبعاً للنسب المئوية للمهاجرين، يختلف عن ترتيبها تبعاً للأرقام المطلقة للسكان فيها من المهاجرين هجرة داخلية، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف عدد السكان في كل محافظة.

وتظهر نتائج التعداد العام للسكان 1997 فيما يخص فئة المهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن هناك ازدياداً في نسبة المهاجرين السنوية في كل عام، لكن هذه الزيادة محدودة، ومن الواضح أن هناك تأثيراً لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على رفع معدلات الهجرة الداخلية السنوية، حيث أن 29.1% من إجمالي المهاجرين، هاجروا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أي خلال أربع سنوات فقط، تليها من حيث الوزن نسبة المهاجرين في الفترة الواقعة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، وقبل قيام السلطة الوطنية، وبلغت نسبتهم 17.2% خلال أربع سنوات أيضاً. يلي ذلك المهاجرون في الفترة الواقعة بعد اندلاع الانتفاضة، وقبل اندلاع حرب الخليج، وبلغت نسبتهم 12.2% خلال خمس سنوات، ثم المهاجرون في الفترة الواقعة بعد حرب العام 1967، وقبل اندلاع الانتفاضة، وبلغت نسبتهم 32.6%، وهي ليست النسبة الأعلى، كونها تمتد لعشرين سنة، أي أن معدل الهجرة السنوية فيها يبلغ حوالي 1.5% من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية، أما النسبة الباقية فهم من هاجروا قبل حرب العام 1967 (جدول 2 في الملحق).

تظهر الأرقام السابقة محدودية الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن معدلات الهجرة السنوية محدودة جداً، لكنها تظهر، أيضاً، أن هذه الهجرة تأثرت في بعض المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية بالعوامل السياسية،

حيث يتضح من خلال توزع المهاجرين حسب مدة إقامتهم في مكان الإقامة المعتاد الجديد أن زيادة ملحوظة تحققت في سنوات ما بعد حرب الخليج وقبل قيام السلطة، ثم تبعتها زيادة ملحوظة أخرى بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد يكون السبب في ذلك هو أن عدداً من العائدين من الخارج، وبعد أن أقاموا في مكان إقامة معتاد، غيروا هذا المكان بمكان آخر، كما قد يكون السبب هو تأسيس الكثير من المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية، ما أدى إلى انتقال بعض الأفراد للعمل فيها من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان إقامة معتاد جديد.

ويلاحظ، أيضاً، ارتفاع ملحوظ في نسبة المهاجرين هجرة داخلية في السنة الأولى للانتفاضة الفلسطينية مقارنة بالسنوات السابقة لها، والسنتين اللتين تلتها، وقد يعود ذلك إلى أن عدداً من الأفراد عادوا إلى أماكن سكنهم الأصلية، وخاصة من المدن إلى الريف، حيث أن إغلاق المحال التجارية والمرافق في المدن عند الظهر، والوضع الأمني غير المستقر، وتراجع الوضع الاقتصادي، وزيادة متطلبات التكافل الأسري التي دفعت العائلات الشابة للعودة للعيش مع عائلاتهم الأصلية لاختصار تكاليف المعيشة، كل ذلك كان عوامل مهمة لاتخاذ قرار العودة والاتحاق بالعائلة الأصلية، وقد يكون من أسباب ارتفاع معدلات الهجرة في هذه الفترة، الهروب من المخيمات إلى المدن بسبب أعمال القمع التي تعرض لها سكان المخيمات، وخاصة الفئات الشابة.

## 2-2 السمات الاجتماعية

### 1-2-2 النوع الاجتماعي

تستحوذ الإناث على نسبة 85.6% من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما بلغت نسبتهن قياساً بإجمالي السكان في الضفة والقطاع 49.2% فقط (جدول 3 في الملحق).

وتؤكد النتيجة السابقة، نسبة الجنس، بالنسبة للأفراد المهاجرين مقارنة بمثيلاتها بالنسبة لإجمالي السكان، حيث بلغت 70.6 ذكر لكل 100 أنثى لدى المهاجرين، في حين بلغت 103.2 ذكر لكل 100 أنثى لمجمل السكان.

وغالبا ما يعود ارتفاع نسبة الإناث مقارنة مع نسبة الذكور في فئة المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الزواج، وانتقال الزوجة من مكان سكنها المعتاد إلى مكان سكن زوجها المعتاد في تجمع سكاني آخر، وهو ما سنعالجه بالتفصيل لاحقا.

## 2-2-2 الفئات العمرية

يتسم المهاجرون هجرة داخلية بالتركيبة العمرية الشابة، فقد بلغت نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة بينهم 18.0%، ومن تتراوح أعمارهم بين 15-40 سنة 54.8%، ومن تتراوح أعمارهم بين 40-65 سنة 21.5%، واقتصرت نسبة من تزيد أعمارهم على 65 سنة على 5.7%. وتظهر هذه النتائج أن الفئة العمرية التي تأتي قبل سن العمل متدنية، وغالبا ما يتم انتقال هؤلاء من مكان سكن معتاد إلى مكان سكن معتاد آخر بسبب المرافقة للأهل، أي أن هذه الفئة لا تتخذ قرار الانتقال، وتظهر، أيضا، أن تركيز الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم المعتادة السابقة كان في الفئات العمرية الشابة بين 15 سنة و40 سنة، وضمن هذه الفئة ترتفع النسبة بين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و35 سنة، وهذه الفئة تشمل الملتحقين الجدد في سوق العمل، كما أنها تشمل الأزواج الشابة (جدول 3 في الملحق).

وبالمقارنة مع مجمل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن هناك فرقا واضحا في التركيبة العمرية بين المهاجرين داخل الأراضي الفلسطينية ومجمل السكان، وقد بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من مجمل سكان الضفة والقطاع 47.1%، وهي نسبة أعلى بكثير من هذه الفئة العمرية للأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم الدائم، وهو ما ينعكس على باقي الفئات العمرية. كما تظهر المقارنة



اختلافاً جدياً فيما يخص الفئات العمرية التي تشمل الملتحقين الجدد في سوق العمل، أو الأسر الشابة (الأسر التي يقل أعمار أربابها عن 35 عاماً)، حيث أن نسبة الأفراد في الفئات العمرية بين 19-34 سنة بلغت 36.3% من مجمل الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم، في حين أن هذه النسبة تقتصر على 22.8% من مجمل السكان.

وتظهر البيانات الخاصة بالأفراد المهاجرين داخل الأراضي الفلسطينية تفاوتاً في النسب بين الذكور والإناث، ويختلف هذا التفاوت بين الفئات العمرية المختلفة، حيث أن نسبة الذكور تزيد على نسبة الإناث في الفئة العمرية التي تقل عن 15 سنة، وبلغت 22.6% و 14.7% على التوالي، في حين أن نسبة الذكور تقل عن نسبة الإناث في الفئة العمرية 15-39 سنة، وبلغت 51.6% و 57.2% (جدول 3 في الملحق).

إن زيادة نسبة الإناث في هذه الفئة العمرية عن نسبة الذكور مرده للزواج، حيث أن هذه الفئة العمرية تشمل الأفراد في سن الزواج.

وبالمقارنة مع مجمل السكان، فإن التفاوت بين الجنسين حسب الفئات العمرية المختلفة محدود جداً، حيث أن نسبة كل من الجنسين من إجمالي السكان في كل الفئات العمرية متقاربة، ما يدل على أن التركيبة العمرية للأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد داخل الأراضي الفلسطينية هي من السمات المهمة لهذه الفئة، نظراً لاختلاف هذه التركيبة لهذه الفئة عنها لمجمل السكان، أي أن تغيير مكان الإقامة ينطبق أكثر على الأفراد في سني العمل والزواج.

### 3-2-2 الحالة التعليمية

يتسم المهاجرون في الضفة الغربية وقطاع غزة بمستويات تعليم أعلى من مجمل السكان فيهما، وهو ما يميزهم عن معظم المهاجرين في الدول العربية، ودول العالم الثالث، فمن الملاحظ اختلاف توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي عن

توزيع مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن هذا الاختلاف ليس كبيراً، فعلى الرغم من أن نسبة من أنهم مرحلة التعليم الجامعي فما فوق، ومن أنهم مرحلة الدبلوم المتوسط أعلى لدى الذين غيروا مكان إقامتهم، فإن نسبة الأميين بينهم أعلى أيضاً، فقد بلغت نسبة من أنهم مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأعلى (بكالوريوس فأعلى) بين المهاجرين في الفئة العمرية عشر سنوات فما فوق 4.8%، مقابل 4.5% من مجمل السكان في الفئة العمرية نفسها، وبلغت نسبة من أنهم مرحلة الدبلوم المتوسط 6.0% مقابل 4.3% من مجمل السكان، ونسبة الأميين 15.2% مقابل 11.7% من مجمل السكان (جدول 4 في الملحق).

وقد يكون مرد ارتفاع نسبة الأمية لدى المهاجرين هجرة داخلية مقارنة بالسكان لاختلاف التركيبة العمرية للمهاجرين عن السكان، كما سنبين لاحقاً. لكن، الأرقام السابقة تدل على أن الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم الدائم داخل الأراضي الفلسطينية يتسمون بمستويات تعليم أعلى من مجمل السكان على الرغم من محدودية هذا الاختلاف.

وتظهر البيانات المتوفرة وجود فجوة في مستويات التعليم بين المهاجرين هجرة داخلية أنفسهم حسب النوع الاجتماعي، كما هو الحال بالنسبة لمجمل السكان، وكانت هذه الفجوة لصالح الذكور. ومن الواضح أن ارتفاع نسبة من أنهم مرحلة التعليم الجامعي الأولى فما فوق، وارتفاع نسبة من أنهم مرحلة الدبلوم المتوسط لدى الأفراد المهاجرين هجرة داخلية مقارنة بمجمل السكان يشمل كلا الجنسين، على الرغم من وجود فجوة بينهما.

## 2-2-4 الحالة الزوجية

يتسم المهاجرين في الضفة الغربية وقطاع غزة بارتفاع نسبة المتزوجين بينهم مقارنة مع مجمل سكانهما، وقد يعود سبب هذه الظاهرة، كما سنتطرق لاحقاً، إلى أن الزواج من أهم أسباب تغيير مكان الإقامة.

بينت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، تباينا واضحا، حسب الحالة الزوجية، بين مجمل السكان فوق سن 12 سنة من جهة، والأفراد المهاجرين داخل الأراضي الفلسطينية ضمن الفئة العمرية نفسها من جهة ثانية، ففي حين أن الغالبية العظمى من الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد كانت من المتزوجين وبلغت نسبتها 71.5%، اقتصرت هذه النسبة لمجمل السكان على 54.6%. وبالمقابل، تقل نسبة الذين لم يتزوجوا أبداً لدى المهاجرين عن مثيلتها لدى مجمل السكان، وبلغت 21.8% و 39.7% على التوالي (جدول 5 في الملحق).

وعلى صعيد فئة المترملين، كانت نسبتهم لدى المهاجرين أعلى من مثيلتها لمجمل السكان، وبلغت 5.1% و 3.8% على التوالي (جدول 5 في الملحق)، وقد يكون مرد ذلك للانتقال للعيش مع الأبناء أو الأقارب عند الانتقال للعيش في تجمع سكاني آخر، حيث أن ذلك قد يكون غير ضروري في حال التواجد في التجمع السكاني نفسه.

وبينت النتائج وجود فجوة بين الجنسين من حيث الحالة الزوجية للمهاجرين، فنسبة الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج أبداً بلغت 31.5%، في حين أن نسبة الإناث اللواتي لم يتزوجن أبداً اقتصرت على 15.4% فقط (جدول 5 في الملحق)، ويشير هذا إلى أن الهجرة الداخلية بين النساء غير المتزوجات متدنية مقارنة بالذكور، ويعكس ارتباط هجرة النساء بالذكور، أي أن انتقال الإناث من مكان إقامة إلى مكان إقامة آخر مرتبط بقرار الأسرة أو الزوج، وهو أمر متوقع في المجتمع الفلسطيني الذي ما زالت القيم التقليدية فيه تحكم العلاقات الاجتماعية، وقد تكون نسبة الإناث اللواتي انتقلن من مكان سكن إلى مكان سكن آخر ولم يتزوجن أبداً ناتجة عن المرافقة للأسرة، إلا في بعض الحالات المحدودة، خاصة أن هذه النسب مبنية على الفئات العمرية فوق 12

سنة، وليست مبنية على الفئات العمرية فوق سن الزواج القانوني (15 سنة)، كما قد تكون بفعل الزواج، أي انتقال الإناث عند الزواج للعيش مع أزواجهن في مكان إقامة جديد غير مكان الإقامة المعتادة لهن، ويدل على ذلك ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات اللواتي غيرن مكان إقامتهن المعتادة مقارنة بالذكور، حيث بلغت هذه النسبة 74.9% و66.4% على التوالي (جدول 5 في الملحق). يشير الفرق بين النسبتين السابقتين إلى أن نسبة غير قليلة من النساء اللواتي انتقلن للعيش في مكان إقامة معتادة جديد، انتقلن بسبب الزواج.

لا يتميز المهاجرون، حسب الحالة الزوجية، عن مجمل السكان بشكل عام فقط، لكن تميزا حسب النوع الاجتماعي بين الطرفين قائم، فكما يوجد تمايز بين الجنسين لدى المهاجرين حسب الحالة الزوجية، يوجد هذا التمايز لدى مجمل السكان، لكن الأهم هو أن اتساع التمايز بين الجنسين في كل طرف يختلف، حيث أن الفجوة بين الجنسين لدى المهاجرين حسب الحالة الزوجية أكبر من مثيلتها بين مجمل السكان، فقد بلغت نسبة المتزوجين بين الذكور من مجمل الذكور في الضفة والقطاع فوق 12 سنة 53.2%، وبين الإناث 56.1%، في حين بلغت بين المهاجرين 66.4% و 74.9% على التوالي. تدلل هذه الأرقام على أن الاختلاف بين مجمل السكان والمهاجرين حسب الحالة الزوجية أشد بين النساء، أي أن الزواج كسمة، ينطبق أكثر على النساء المهاجرات هجرة داخلية، على الرغم من أنها موجودة بين الطرفين ولكلا الجنسين.

أظهرت البيانات وجود فجوة بين الجنسين من حيث الحالة الزوجية في الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة، حيث أن من لم يتزوجوا أبدا من الذكور في الضفة الغربية بلغت نسبتهم 32.6%، واقتصرت عند الإناث على 15.0%، كذلك الحال بالنسبة لقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لم يتزوجوا أبدا 30.0%، ولم تتجاوز نسبة الإناث اللواتي لم يتزوجن أبدا 15.9% (جدول 5 في الملحق).

## 2-2-5 العلاقة برب الأسرة

لا توجد مؤشرات مباشرة على ملامح الأسرة المهاجرة، وذلك لأن البيانات تتعلق بالأفراد المهاجرين فقط، ولكن يمكن استكشاف بعض ملامح الأسر المهاجرة من خلال مؤشرات غير مباشرة. تدل الأرقام على أن من سمات الأسر المهاجرة هجرة داخلية صغر حجمها مقارنة بحجم الأسر في الضفة والقطاع بشكل عام، حيث أن ارتفاع نسبة أرباب الأسر ضمن فئة المهاجرين، والتي بلغت الربع تقريبا، مؤشر على أن معدل عدد أفراد الأسرة قليل ويبلغ حوالي 4 أفراد، وذلك بالمقارنة مع مجمل السكان الذي عادل أرباب الأسر فيه أكثر من السدس. ويدل على صغر حجم الأسر المهاجرة مقارنة بمجمل الأسر في الضفة والقطاع النسبة المتدنية لفئة الأبناء والبنات في الطرف الأول مقارنة بالطرف الثاني.

لقد بلغت نسبة أرباب الأسر من مجمل السكان المهاجرين 24.1%، وهي أقل من نسبة فئة الأزواج أو الزوجات التي بلغت 33.6%، ويعود السبب في هذا الفرق إلى أن نسبة من أرباب الأسر غير مهاجرين، وزوجاتهم أو أزواجهن مهاجرون، أي أن الزوجة، مثلا، انتقلت للعيش مع زوجها في التجمع السكاني الذي يقيم فيه إقامة معتادة من الأصل ولم يغيره أبدا. وتزيد هذه النسب عن مثلتها من مجمل السكان في الضفة والقطاع بشكل كبير، حيث بلغت نسبة أرباب الأسر 15.7% ونسبة الأزواج أو الزوجات 14.0%، ويعود السبب في هذا الفرق إلى التركيبة العمرية للمهاجرين، التي تتسم بالشباب مقارنة بالتركيبة العمرية للسكان التي تسم المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بالفتي، وهو ما تم التطرق إليه سابقا في هذه الدراسة. ويؤكد على ذلك، أيضا، انخفاض نسبة فئة الأبناء والبنات لدى المهاجرين هجرة داخلية، والتي بلغت 30.9% عن نسبة هذه الفئة من مجمل السكان التي بلغت 60.3% (جدول 6 في الملحق).

## 2-2-6 حالة اللجوء

تظهر البيانات المتعلقة بالمهاجرين هجرة داخلية أن النسبة الأعلى منهم من اللاجئين، وبلغت 61.7% (59.5% لاجئون مسجلون و2.2% لاجئون غير مسجلين)، والباقي غير لاجئين.

وتختلف نسبة اللاجئين بين هذه الفئة عن مثيلتها من مجمل السكان، حيث أن نسبة اللاجئين بين إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 41.6% (40.0% مسجلين، و 1.6% لاجئين غير مسجلين)، والباقي غير لاجئين. من الواضح، أن الهجرة الداخلية ترتفع بين اللاجئين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتخفض بالمقابل بين غير اللاجئين، ما يظهر أن اللجوء هو من أحد السمات المهمة للمهاجرين هجرة داخلية في الأراضي الفلسطينية.

وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة اللاجئين بين الأفراد المهاجرين هجرة داخلية إلى أسباب تتعلق بعدم توفر الملكية لأراضٍ أو عقارات في التجمعات السكانية التي كانوا يعيشون فيها، وهو ما لا يعيق انتقالهم للعيش في تجمعات سكانية جديدة، كما قد يكون اتساع حجم الأسرة سبباً في انتقالها، أو انتقال بعض أفرادها، للعيش في مسكن أوسع في تجمع سكاني جديد، وقد يكون أحد الأسباب، أيضاً، هو التحسن في الأوضاع المعيشية للعديد من اللاجئين، وخروجهم من المخيمات للسكن في الأحياء التابعة للمدن.

## 2-3 السمات المهنية

### 2-3-1 العلاقة بقوة العمل

يتوزع الأفراد المهاجرون فوق سن عشر سنوات حسب علاقتهم بقوة العمل إلى نشيطين اقتصادياً (وتشمل المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل، والمتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل)، وبلغت نسبتهم 34.4%، وغير نشيطين اقتصادياً وهم النسبة

الباقية، ولا تنطبق هذه النتيجة على مجمل السكان، حيث أن نسبة النشيطين اقتصاديا بلغت 35.7%، والباقي غير نشيطين اقتصاديا، أي يمتاز المهاجرون هجرة داخلية بتدني نسبة النشيطين اقتصاديا مقارنة بمجمل السكان، لكن بدرجة محدودة.

إن التمايز الظاهر في الأرقام السابقة، ولو كان طفيفا، بين المهاجرين هجرة داخلية ومجمل السكان حسب علاقتهم بقوة العمل مضلل، حيث أنه عند حساب نسبة الالتحاق بسوق العمل لكلا الجنسين، كل منهما على حدة، تظهر النتيجة معاكسة تماما، حيث ترتفع نسبة المشاركة من كلا الجنسين بين المهاجرين هجرة داخلية مقارنة بكل منهما من مجمل السكان، فقد بلغت نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا من بين الذكور المهاجرين 72.0% والباقي غير نشيطين، وبلغت نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا من بين الإناث المهاجرات 9.1%، والباقي غير نشيطات. بالمقابل، بلغت نسبة الذكور النشيطين اقتصاديا من مجمل الذكور في الضفة والقطاع 62.7%، والباقي غير نشيطين، وبلغت نسبة الإناث النشيطات اقتصاديا 7.8% من مجمل الإناث في الضفة والقطاع، والباقي غير نشيطات (جدول 7 في الملحق).

يظهر جليا من خلال الأرقام السابقة ارتفاع نسبة المشاركة لدى المهاجرين من كلا الجنسين مقارنة بكل منهما من إجمالي السكان، ويعود السبب في تدني نسبة المشاركة في حال حسابها لكافة الأفراد المهاجرين مقارنة بالسكان إلى اختلاف توزيع الإناث والذكور بين الطرفين، حيث أن نسبة كل من الذكور والإناث من مجمل السكان متساوية تقريبا، في حين أن نسبة الإناث تعادل ثلاثة أخماس المهاجرين، وتقتصر نسبة الذكور على الخمسين، تقريبا، وهو ما يغير في وزن النسب في حال حسابها للجنسين معا.

تكشف النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل عام، عن أن التمايز في العلاقة بقوة العمل بين الجنسين ينطبق على مجمل السكان وعلى الأفراد المهاجرين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تكشف النتائج عن أن التمايز بين المهاجرين ومجمل السكان

يشمل كلا الجنسين، وكان هذا التمايز لصالح الأفراد المهاجرين، حيث أن نسبة النشيطين اقتصاديا منهم في كل من الذكور والإناث أعلى من مثيلاتها لكل من الذكور والإناث من مجمل السكان، وهو هنا لصالح المهاجرين، على الرغم من أن نسبة الأفراد النشيطين اقتصاديا من المهاجرين أقل من نسبة الأفراد النشيطين اقتصاديا من السكان لكلا الجنسين معا، للسبب الذي تطرقنا له سابقا.

وكشفت البيانات عن وجود فجوة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث علاقة الأفراد المهاجرين هجرة داخلية بقوة العمل، فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصاديا في الضفة الغربية 35.4% لكلا الجنسين، والباقي غير نشيطين اقتصاديا، في حين تنخفض نسبة النشيطين اقتصاديا في قطاع غزة إلى 33.0%، وترتفع النسبة الباقية التي تمثل غير النشيطين اقتصاديا (جدول 7 في الملحق).

من الواضح أن علاقة الأفراد المهاجرين بقوة العمل في الضفة الغربية أحسن حالا من قطاع غزة، ويعود السبب في ذلك إلى تميز اقتصاد الضفة الغربية عن اقتصاد قطاع غزة، وخاصة من جانب توفر فرص العمل.

وبالمقارنة مع مجمل سكان كلا المنطقتين، فإن نسبة النشيطين اقتصاديا من مجمل سكان الضفة الغربية التي بلغت 37.7% أعلى من مثيلتها بالنسبة للذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد السابق، في حين أن نسبة النشيطين اقتصاديا في قطاع غزة من مجمل السكان التي بلغت 32.3% أدنى من نسبة النشيطين اقتصاديا للذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد السابق.

تظهر هذه الأرقام أن التضليل الحاصل لنسبة المشاركة في قوة العمل عند حسابها لمجمل الأفراد يقتصر على الضفة الغربية، في حين أنه لا ينطبق على قطاع غزة. وكما هو الحال بالنسبة لكافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، تتضح الصورة عند حساب هذه النسب حسب النوع الاجتماعي فيما يخص الضفة الغربية وحدها،



أيضا، حيث ترتفع نسبة النشيطين اقتصاديا للذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد عن نسبة النشيطين اقتصاديا من مجمل السكان لكلا الجنسين، فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصاديا من الذكور بين المهاجرين في الضفة الغربية 73.5%، وبلغت نسبتهم لإجمالي ذكور الضفة الغربية 65.1%، وفيما يخص الإناث، بلغت نسبة النشيطات اقتصاديا بين المهاجرات في الضفة الغربية 11.3%، وبلغت لمجمل إناثها 9.3%.

وفيما يخص قطاع غزة، كانت نسبة النشيطين اقتصاديا من الذكور أو من الإناث المهاجرين أعلى من مثيلتها لمجمل الذكور أو الإناث فوق 10 سنوات، فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصاديا من الذكور 70.2% من إجمالي الذكور في قطاع غزة ضمن هذه الفئة العمرية، وبلغت نسبة النشيطات اقتصاديا 6.0% من إجمالي الإناث ضمن هذه الفئة العمرية في قطاع غزة، أي لا تختلف الصورة عن مجمل السكان في حال قياس النسب حسب النوع الاجتماعي، ومرد ذلك هو تدني نسبة المشاركة النسائية في سوق العمل في قطاع غزة، ما لا يؤثر على نسبة المشاركة لإجمالي السكان، وإنما يكون تأثير نسبة مشاركة الذكور هو الأكبر.

وتظهر الأرقام السابقة أن الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة لا تقتصر على مجموع الأفراد فوق سن 10 سنوات، بل إنها تشمل كلا الجنسين ضمن هذه الفئة العمرية. حيث أن نسبة النشيطين اقتصاديا من الذكور أو الإناث في الضفة الغربية أعلى من نسبة النشيطين اقتصاديا من الذكور أو الإناث في قطاع غزة، ويعود ذلك، إلى أن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية أفضل حالا من قطاع غزة، وخاصة فيما يتعلق بسوق العمل.

تظهر علاقة الأفراد المهاجرين بقوة العمل، بشكل عام، تظهر تميزهم عن مجمل السكان، لكن هذا التميز كان محدودا فيما يخص النساء، وهو ما يعني أن دوافع الهجرة لم تكن مربوطة بشكل كبير بالبعد الاقتصادي عندهن، بل إن هجرتهم ترتبط أكثر بعوامل اجتماعية كالمرافقة والزواج، وخاصة أن مؤشر العلاقة بقوة العمل يقتصر

على الفئة العمرية فوق عشر سنوات. أما فيما يخص الذكور فتظهر النتائج تميز الذكور المهاجرين عن مجمل الذكور في الضفة والقطاع من حيث العلاقة بقوة العمل، حيث ترتفع نسبة المشاركة لدى المهاجرين الذكور عن مجمل الذكور في الضفة والقطاع، وهو ما يشير إلى تأثير العوامل الاقتصادية على هجرة الذكور بشكل ملحوظ، وخاصة إذا ما قورن ذلك بهجرة النساء.

## 2-2-2 البطالة

بلغت نسبة البطالة بين الأفراد المهاجرين النشيطين اقتصادياً، والذين تزيد أعمارهم على 10 سنوات في الضفة الغربية وقطاع غزة 16.0% (جدول 8 في الملحق)، وبلغت هذه النسبة بين مجمل السكان من الفئة نفسها 17.9%، أي أن نسبة البطالة بين المهاجرين هجرة داخلية أدنى من نسبة البطالة لمجمل السكان، ما يدل على وجود تأثير للعامل الاقتصادي على الهجرة الداخلية الفلسطينية.

وتظهر البيانات وجود فجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة البطالة، وتشمل هذه الفجوة كلاً من المهاجرين هجرة داخلية، ومجمل السكان النشيطين اقتصادياً في كل منهما. وكانت هذه الفجوات لصالح الضفة الغربية، وبلغت نسبة البطالة للأفراد المهاجرين فيها 12.2%، فيما بلغت في قطاع غزة للفئة نفسها 21.6%، في حين كانت هذه النسب بين مجمل النشيطين اقتصادياً أعلى ووصلت إلى 14.7% و 24.2% في كل من المنطقتين على التوالي (جدول 8 في الملحق). وتشير هذه النسب، أيضاً، إلى أن نسبة البطالة بين المهاجرين هجرة داخلية في كل منطقة من المنطقتين أدنى من مجمل السكان في كل منهما، أي أن البطالة بين المهاجرين سواء في الضفة أو في القطاع محدودة مقارنة بمجمل السكان في كل من المنطقتين، وهو ما يشير إلى تأثير العامل الاقتصادي كأحد دوافع الهجرة الداخلية.

وأظهرت البيانات وجود فجوة، أيضاً، في نسبة البطالة حسب النوع الاجتماعي بين الأفراد المهاجرين، فقد بلغت نسبة البطالة بين الذكور 16.2% وهي أعلى من هذه النسبة بين الإناث التي بلغت 14.5% (جدول 8 في الملحق). لا تنطبق هذه الحالة على مجمل السكان في الضفة والقطاع، حيث أن نسبة البطالة بين الذكور هي الأدنى وبلغت 17.5% مقابل 20.8% بين الإناث، ويظهر هذا الاختلاف تأثير العامل الاقتصادي كدافع لهجرة الأفراد الداخلية في الضفة والقطاع.

تنطبق حالة ارتفاع نسبة البطالة بين المهاجرين للذكور عن الإناث على قطاع غزة فقط، إذ بلغت نسبة البطالة بين الذكور فيه 22.1% وبين الإناث 16.7%، أما الضفة الغربية فالأمر معكوس، إذ بلغت نسبة البطالة بين الذكور 11.8% وبين الإناث 13.7% (جدول 8 في الملحق).

وتظهر النتائج السابقة، بشكل عام، تدني نسبة البطالة بين المهاجرين مقارنة بإجمالي السكان، وتظهر، أيضاً، تدني هذه النسبة لكلا الجنسين بين المهاجرين مقارنة بكل منهما من السكان، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين، أولهما: ارتفاع نسبة التعليم لدى مجمل المهاجرين عن مجمل السكان، ولدى كلا الجنسين، وثانيهما: ارتفاع نسبة الفئات الشابة بين المهاجرين عن مجمل السكان. كما تظهر النتائج تدني نسبة البطالة في الضفة الغربية عن قطاع غزة سواء للأفراد المهاجرين، أو لمجمل السكان، ولكلا الجنسين.

وتظهر البيانات وجود تفاوتات بين المحافظات المختلفة في نسبة البطالة بين المهاجرين، وكانت النسبة في محافظة أريحا هي الأدنى بين كافة المحافظات، وبلغت 5.7%، تلتها محافظة رام الله وبلغت نسبة البطالة فيها 9.1%. وبشكل عام، كانت نسبة البطالة في محافظات الضفة الغربية أدنى من هذه النسبة قياساً بمحافظات قطاع غزة، وكانت نسبة البطالة في محافظة رفح الأعلى من بين كافة المحافظات الفلسطينية وبلغت 28.2% (جدول 8 في الملحق)، وغالبا ما يعود الفرق في نسبة البطالة بين المحافظات

الفلسطينية إلى مدى توفر المؤسسات الرسمية الحكومية منها وغير الحكومية، حيث تظهر النسب تميزا لصالح محافظتي أريحا ورام الله، وتمتاز محافظة أريحا بوجود المقرات الرئيسية لبعض الوزارات الفلسطينية والمقرات الرئيسية لبعض الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، أما محافظة رام الله فتنتشر فيها المؤسسات غير الحكومية بشكل ملحوظ مقارنة مع المحافظات الأخرى، كما أنها تحوي على العدد الأكبر من المقرات الرئيسية للوزارات الفلسطينية في الضفة الغربية. وفيما يخص قطاع غزة، فإن نسب البطالة المتدنية في محافظتي غزة وشمال غزة تعود، أيضا، لأن هاتين المحافظتين تحظيان بحصة الأسد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مقارنة مع باقي محافظات قطاع غزة.

### 2-2-3 معدل الإعالة

يتسم المهاجرون هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بانخفاض معدل الإعالة لديهم مقارنة بإجمالي سكانهما، حيث يعيل كل فرد عامل من بين المهاجرين هجرة داخلية 2.9 فرد آخر (جدول 9 في الملحق)، في حين يعيل كل فرد عامل من إجمالي سكان الضفة والقطاع 4.7 فرد آخر. تدلل هذه النسب على ارتفاع نسبة الملتحقين بأسواق العمل بالنسبة للمهاجرين مقارنة بإجمالي السكان، وهو ما تبين سابقا، كما تدلل على صغر حجم الأسر المهاجرة مقارنة بحجم الأسر في الضفة والقطاع بشكل عام.

وتظهر النتائج أن اختلاف معدل الإعالة بين المهاجرين، ومجملي السكان، ينطبق على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن معدل الإعالة لدى المهاجرين أدنى من معدل الإعالة لمجملي السكان في كليهما. وتظهر النتائج (جدول 9 في الملحق)، أيضا، تدني معدل الإعالة في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، سواء للعائدين أو للسكان، وهو ما يشير إلى انعكاس الوضع الاقتصادي للمنطقة على معدل الإعالة فيها.

## 2-2-4 المهنة

يظهر توزيع الأفراد فوق سن عشر سنوات الذين سبق لهم العمل حسب المهنة بين فئة المهاجرين هجرة داخلية (جدول 10 في الملحق) وجود اختلاف عن توزيعه الأفراد من مجمل السكان وللفئة نفسها. فقد أظهرت هذه التوزيعة زيادة في النسبة لدى المهاجرين عن مجمل السكان في المهن التي تعتمد على مستويات تعليم أعلى (المشروعون وموظفو الإدارة العليا، والمتخصصون، والمتخصصون المساعدون، والفنيون، والكتبة). وقد كان الفرق الأكبر بين المهاجرين ومجمل السكان في فئة الفنيين والمتخصصين المساعدين، حيث بلغت النسبة لدى المهاجرين 14.6%، واقتصرت لدى مجمل السكان على 6.6%.

أما بالنسبة للمهن الأخرى التي لا تعتمد على مستويات تعليم عليا (العاملون في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك، والعاملون في الحرف وما إليها من المهن، ومشغلو الآلات ومجموعها، والمهن الأولية) فتنخفض النسبة لدى المهاجرين عن مجمل السكان. وكان الفرق الأكبر بين الطرفين ضمن فئتي العاملين في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق، والمهن الأولية، إذ ترتفع نسبة العاملين في هذين المجالين لدى السكان عن المهاجرين، بشكل ملحوظ، مقارنة بالمجالات الأخرى (جدول 10 أ و 10 ب في الملحق).

ينطبق التقسيم السابق على كلا الجنسين، حيث أن نسبة كل من الذكور والإناث المهاجرين تزيد على نسبة كل منهما لدى السكان في المهن التي تتطلب مستويات تعليم أعلى، يستثنى من ذلك نسبة الإناث في مهنة الكتبة، حيث أن نسبة الإناث المهاجرات في هذه المهنة تقل عن النسبة بين إجمالي الإناث من السكان. وكذلك الحال، فإن نسبة كل من الذكور والإناث في المهن التي لا تحتاج إلى مستويات تعليم عليا تقل عن نسبة كل منهما لدى السكان، يستثنى من ذلك نسبة الإناث في المهن

الأولية، حيث أن نسبة الإناث المهاجرات في هذه المهن تزيد على النسبة بين إجمالي الإناث من السكان (أنظر الجدول المذكور أعلاه).

ولا ينطبق التقسيم السابق، على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كل منهما على حدة، لكنه ينطبق أكثر على الضفة الغربية، في حين أنه لا ينطبق كثيرا على قطاع غزة، حيث أن نسبة المهاجرين في الضفة الغربية في المهن التي تتطلب مستويات تعليم أعلى ترتفع عن النسبة بين إجمالي سكانها، وتتنخفض نسبة المهاجرين في المهن التي لا تتطلب مستويات تعليم عليا مقارنة بإجمالي سكانها، أما في قطاع غزة، فليس هناك اتجاه واضح في تغير النسب بين المهن التي تتطلب مستويات تعليم عليا أو التي لا تتطلب ذلك بين المهاجرين وإجمالي السكان، وهو ما يشير إلى أن سمات المهاجرين من ناحية المهنة في الضفة الغربية تختلف بشكل واضح عن سمات سكانها، في حين أن ذلك لا يتضح جليا في قطاع غزة (أنظر الجدول المذكور أعلاه).

وفيما يخص مكان ممارسة المهنة، أي مكان العمل، (كما هو واضح في الجدول رقم 11) فإن ما يميز المهاجرين عن مجمل السكان هو العاملون منهم في محافظات أخرى غير المحافظة التي يقيمون فيها إقامة معتمدة، حيث أن نسبة العاملين من المهاجرين في محافظات أخرى ترتفع عن نسبة العاملين من مجمل السكان في محافظات أخرى (14.1% و 10.3% على التوالي). بالمقابل، تقل نسبة العاملين بين المهاجرين في إسرائيل عن مثيلتها بين مجمل السكان (18.6% و 20.7% على التوالي)، وكذلك فيما يخص العاملين في المستوطنات (1.5% و 2.2% على التوالي)، والعاملين في الخارج (0.2% و 2.5% على التوالي). أما العاملون في المسكن وفي المحافظة نفسها فنسبهم متقاربة.

## الفصل الثالث

### 3- اتجاهات الهجرة الداخلية ودوافعها

يركز هذا الفصل على تحليل اتجاهات الهجرة الداخلية بين المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وعلى اتجاهات الهجرة في داخل كل محافظة من جهة أخرى. ويركز، أيضا، على تحليل هذه الاتجاهات تبعا لنوع التجمع السكاني المستقبل والطارد للمهاجرين، وذلك من أجل استكشاف إمكانية وجود مراكز استقطاب للمهاجرين، وتحديد المقومات التي تقف وراء هذا الاستقطاب. كما يتناول هذا الفصل الدوافع التي تقف وراء الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### 3-1 اتجاهات الهجرة الداخلية

كشفت البيانات عن توجه محدود في الهجرة الداخلية من قطاع غزة باتجاه الضفة الغربية، حيث كشفت عن أن عددا من سكان قطاع غزة هاجر إلى الضفة الغربية، وقد بلغ معدل عدد الأفراد الذين هاجروا من قطاع غزة إلى الضفة الغربية 18 شخصا لكل عشرة آلاف شخص من سكان قطاع غزة، وهو ما يعادل 11 شخصا لكل عشرة آلاف شخص من سكان الضفة الغربية<sup>3</sup>.

وعلى صعيد المحافظات الفلسطينية المختلفة، يُظهر تحليل الأرقام المتعلقة بأعداد الأفراد الذين قدموا لكل محافظة من خارجها، والأفراد الذين غادروا من كل محافظة إلى محافظات أخرى، تمايزا بين المحافظات، فقد تبين أن بعض المحافظات

---

<sup>3</sup> وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تخص كافة المهاجرين من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وفي كافة السنوات.

تشكل مراكز استقطاب، ولو بشكل نسبي، مقارنة بالمحافظات الأخرى، في حين أن بعض المحافظات كانت طاردة لنسبة من سكانها باتجاه المحافظات الأخرى.

ومن حيث مراكز الاستقطاب، أظهرت النتائج (جدول 12 في الملحق) أن محافظة رام الله هي المركز الرئيسي للاستقطاب في الضفة الغربية، وبلغ صافي الهجرة<sup>4</sup> 7461 شخصا، وهو ما يعادل 3.4% من سكانها. ومن الممكن أن تكون هذه النسبة غير دقيقة لأنها تشمل فقط من قدموا من محافظات أخرى واستقروا في مكان إقامة معتاد في محافظة رام الله والبيرة، ولم يغيروا هذا المكان في داخل هذه المحافظة، أما الذين قدموا من محافظات أخرى في الأصل إلى محافظة رام الله والبيرة، وغيروا مكان إقامتهم المعتاد داخلها بعد ذلك، اعتبروا في التعداد أنهم غيروا مكان إقامتهم المعتاد داخل المحافظة. وتكمن أهمية هذا التنويه بسبب ملاحظة ظاهرة الاستقطاب الحاصلة في محافظة رام الله، وفي الوقت نفسه تغيير مكان السكن من تجمع سكاني إلى تجمع سكاني آخر داخل هذه المحافظة بحثا عن الأماكن التي يتوفر فيها سكن بأجرة أقل، إذ تطورت في محافظة رام الله مراكز حضرية جديدة، مثل بلدة بيتونيا، وبعض المراكز السكنية الجديدة، مثل القرى الواقعة بين بلدة بير زيت ورام الله، وبلدة بيتين وغيرها. كما تجدر الإشارة إلى أن الانتقال من حدود بلدية رام الله إلى حدود بلدية البيرة يعتبر أيضا تغييراً لمكان الإقامة المعتاد، وهو ما قد ينعكس، أيضا، على تدني النسبة الحقيقية للقادمين لهذه المحافظة من خارجها.

وبشكل عام، فإن محافظة رام الله هي المركز الرئيسي للاستقطاب في الضفة الغربية، مع وجود محافظات أخرى استقطبت عددا محدودا من خارجها، كبيت لحم، وقلقيلية، وأريحا، وبشكل أقل محافظة نابلس. وتظهر النتائج (جدول 12 في الملحق) أن محافظة أريحا هي الثانية بعد محافظة رام الله من حيث نسبة صافي الهجرة مقارنة بعدد سكانها، وغالبا، ما يعود ذلك إلى عاملين: أولهما: أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في بدايته تم في قطاع غزة، وفي محافظة أريحا فقط من الضفة الغربية،

<sup>4</sup> صافي الهجرة = القادمون - المغادرون إلى منطقة الهجرة.



وهو ما ساهم في انتقال بعض الأفراد للعيش في هذه المحافظة للعمل في مؤسسات السلطة الوطنية، وثانيهما: ارتباط بعض التجمعات السكانية في محافظة أريحا ببعض التجمعات السكانية من منطقة شمال الضفة الغربية، وخاصة محافظة طوباس، حيث أن بعض التجمعات السكانية القائمة في منطقة الغور الفلسطيني، معظم سكانها في الأصل من منطقة طوباس وطمون، وهم، غالباً، مهاجرون موسميون، مرتبطة هجرتهم بالمواسم الزراعية.

أما فيما يخص محافظة قلقيلية، التي تلي محافظة أريحا من حيث نسبة صافي الهجرة لعدد سكانها (جدول 12 في الملحق)، فغالباً ما يعود السبب في استقطابها عدداً من الأفراد من خارجها، لكونها مدينة حدودية واقعة على الخط الأخضر، حيث أن بعض العاملين في سوق العمل الإسرائيلية يقيمون فيها بشكل معتاد للتمكن من الانتقال إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر بسهولة. كما أن بعض الأنشطة التجارية المتعلقة بزبائن من داخل الخط الأخضر نشطت فيها، ولم تقتصر على سكانها الأصليين، بل إن بعض الأفراد من محافظات أخرى انتقلوا للعيش فيها لتأسيس مثل هذه الأنشطة أو العمل فيها. وتظهر البيانات بشكل واضح أن الأفراد الذين قدموا للإقامة في محافظة قلقيلية بشكل معتاد كانت غالبيتهم العظمى من منطقة شمال الضفة الغربية.

وفيما يخص محافظة بيت لحم، فإنها تلي محافظة قلقيلية من حيث ترتيبها في درجة الاستقطاب المبينة على نسبة صافي الهجرة للسكان، وتظهر البيانات (جدول 12 في الملحق) أن النسبة الأعلى من القادمين للعيش فيها بشكل معتاد هم من منطقة وسط الضفة الغربية، وغالباً ما تكون هذه النسبة من محافظة القدس، لكون محافظتي رام الله وأريحا اللتين تقعان في وسط الضفة، أيضاً، هما محافظتان مستقطبتان، في حين أن المحافظة الطاردة الوحيدة في منطقة وسط الضفة هي محافظة القدس.

أما محافظة نابلس، فإن درجة الاستقطاب فيها محدودة جداً مقارنة بعدد سكانها، ولا تتجاوز نسبة صافي الهجرة فيها 0.3%، مع أنها المحافظة المركزية في

منطقة شمال الضفة الغربية، ولا يبدو أنها تمتاز باستقطابٍ مميزٍ للمهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية (جدول 12 في الملحق).

وكانت المحافظة الأعلى من حيث نسبة السكان الذين غادروها للإقامة في محافظات أخرى هي محافظة القدس، حيث بلغ صافي الهجرة منها ناقص 7796 شخصا، أو ما يعادل 6.8% من سكانها. أما محافظتا الخليل وجنين، كمحافظتين رئيسيتين في الضفة الغربية، فيمكن القول أن صافي الهجرة فيهما يعادل الصفر تقريبا، وعلى الرغم من أنه بالسالب، فإنه لا يظهر بالنسبة المئوية (جدول 12 في الملحق).

وعلى صعيد قطاع غزة، كانت محافظة شمال غزة هي المحافظة الأساسية التي تميزت باستقطابها لنسبة كبيرة من المهاجرين هجرة داخلية في القطاع، وبلغت نسبة صافي الهجرة فيها من إجمالي عدد سكانها 6.5% (جدول 12 في الملحق). وغالبا ما تعود هذه النسبة المرتفعة للأفراد الذين استقطبتهم محافظة شمال غزة لتأسيس وبناء عدد من التجمعات السكانية الجديدة، والإسكانات الجديدة في هذه المحافظة، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى انتقال عدد من الأفراد والأسر للعيش في هذه التجمعات الجديدة لتوفر المساكن التي لا تتوفر في المناطق التي كانوا يقيمون فيها إقامة معتادة.

ولا تظهر البيانات (جدول 12 في الملحق) أن أية محافظة أخرى في قطاع غزة استقطبت أفرادا من خارجها سوى محافظة خان يونس، ولكن نسبة صافي الهجرة فيها لم تتجاوز 0.3%. أما باقي المحافظات في قطاع غزة فكانت محافظات طاردة، أي أن نسبة صافي الهجرة فيها كانت بالسالب.

وقد كانت محافظة غزة هي المحافظة الطاردة الأعلى من حيث صافي عدد الأفراد، وبلغ هذا العدد ناقص 8146 شخصا، تلتها محافظة رفح وبلغ العدد فيها ناقص 3321 شخصا (جدول 12 في الملحق). أما من حيث النسبة لعدد سكان كل منهما، فإن

الوضع يصبح معاكسا، حيث أن النسبة الأعلى كانت لمحافظة رفح، وبلغت ناقص 2.8%، ثم محافظة غزة، وبلغت النسبة فيها ناقص 2.3%، وكانت محافظة دير البلح من المحافظات الطاردة، أيضا، ولكن بدرجة أقل من محافظتي غزة ورفح.

### 1-1-3 توجهات الهجرة حسب النوع الاجتماعي

على الرغم من أن النسبة الأعلى من الأفراد المهاجرين هجرة داخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة هي من الإناث، وعلى الرغم، أيضا، من أن نسبة الإناث أعلى، سواء على الصعيد الهجرة الداخلية في كل محافظة على حدة، مع استثناء محافظة شمال غزة في قطاع غزة، ومحافظة أريحا في الضفة الغربية، أو على صعيد من غيروا مكان إقامتهم المعتاد من محافظة إلى محافظة أخرى، مع استثناء محافظة القدس، فإن هناك تمايزا بين الضفة الغربية وقطاع غزة على هذا الصعيد، حيث أن نسبة الجنس في الضفة الغربية بالنسبة للمهاجرين داخل محافظاتهم كانت أقل من نسبة الجنس للذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد من محافظة إلى محافظة أخرى، أي أن نسبة الذكور ترتفع بالنسبة للإناث بين الذين غيروا مكان الإقامة المعتاد من محافظة إلى أخرى، في حين أنها أقل بين الذين غيروا مكان الإقامة المعتاد داخل المحافظة نفسها. لكن الأمر مختلف فيما يخص قطاع غزة، حيث أن نسبة الذكور مرتفعة بالنسبة للإناث قياساً بالذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد داخل المحافظة، في حين أنها أقل بين الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد من محافظة إلى أخرى (جدول 13 في الملحق).

وقد يعود هذا الاختلاف بين المنطقتين إلى أن الهجرة داخل كل محافظة في الضفة الغربية مرتبطة أكثر بعوامل اجتماعية كالزواج، وتوفير المسكن، وهو ما يجعل الفجوة بين الذكور والإناث مرتفعة، وهي الحالة التي تنطبق على الهجرة بين

المحافظات في قطاع غزة. في حين أن الهجرة بين المحافظات في الضفة الغربية قد تكون مرتبطة بالعمل أو المسكن، ولهذا تقل الفجوة بين الذكور والإناث، وهي الحالة التي تنطبق على الهجرة داخل كل محافظة في قطاع غزة والتي ترتبط في الغالب بالمسكن.

على صعيد آخر، فإن نسبة الجنس متباينة بين المحافظات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن الملاحظ مثلا أن نسبة الذكور إلى الإناث بين المهاجرين في محافظة القدس مرتفعة، وتبلغ 97.6 ذكر لكل مائة أنثى، وكانت هذه النسبة بين القادمين من محافظات أخرى لمحافظة القدس أعلى، وبلغت 100.9 ذكر لكل مائة أنثى، في حين كانت بين المهاجرين داخل محافظة القدس نفسها 96.7 ذكر لكل مائة أنثى (جدول 13 في الملحق).

قد تدلل هذه النسب على أن المهاجرين في محافظة القدس هم، غالبا، من الأسر، وذلك يعود إلى أسباب سياسية تتعلق بالسياسات الإسرائيلية التي تفرض قيودا على سكان محافظة القدس، وخاصة سكان البلدة القديمة، وتحد من إمكانية ترميم مساكنهم أو بناء مساكن جديدة، ما يستدعي انتقال بعض الأسر لتجمعات سكنية جديدة خارج البلدة القديمة بحثا عن المسكن. وفيما يخص القادمين لمحافظة القدس من المحافظات الأخرى، فإنه يعتقد أن معظم هؤلاء قد عادوا إلى محافظة القدس خوفا من فقدان الهوية الإسرائيلية بعد التهديدات والإجراءات التي نفذتها السلطات الإسرائيلية، والتي تقضي بفقدان الهوية الإسرائيلية لحاملها إذا كانت إقامتهم المعتادة خارج حدود القدس. إن تشبث هؤلاء بحمل الهوية الإسرائيلية مرتبط بالامتيازات المختلفة المتمثلة في التأمين الوطني، والتأمين الصحي، وتأمينات بدل البطالة، وغيرها من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها إسرائيل لمن يحملون الهوية أو الجنسية الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بمحافظة رام الله والبيرة، كونها مركز الاستقطاب الرئيسي في الضفة الغربية، كما تبين سابقا، فإن نسبة الذكور إلى الإناث مرتفعة، أيضا، للقادمين

من خارج المحافظة، وتبلغ 82.1 ذكر لكل مائة أنثى، وهو ما يدل على أن القادمين لهذه المحافظة ترتفع بينهم نسبة الأسر. أما فيما يخص المهاجرين داخل المحافظة نفسها، فكانت نسبة الذكور للإناث 63.9 ذكر لكل مائة أنثى، وهي أقل من نسبة الذكور للإناث للقادمين لهذه المحافظة من خارجها، وهي نسبة مرتفعة، أيضا، مقارنة بمعظم المحافظات في الضفة الغربية (جدول 13 في الملحق).

وفيما يتعلق بمحافظات قطاع غزة، فعلى الرغم من وجود تباين بينها في نسبة الذكور للإناث، فإن درجة هذا التباين محدودة، خاصة إذا ما قورنت بالتباين بين محافظات الضفة الغربية، الأمر الذي يدل مجددا على ارتباط الهجرة الداخلية في قطاع غزة، بشكل كبير، بالمسكن. وقد كانت محافظة شمال غزة هي المحافظة التي ترتفع فيها نسبة الجنس عن بقية محافظات قطاع غزة، وبلغت 86.6 ذكر لكل مائة أنثى، وبلغت بين المهاجرين داخل المحافظة نفسها 100.4 ذكر لكل مائة أنثى، وبين القادمين لهذه المحافظة من محافظات أخرى 76.9 ذكر لكل مائة أنثى (جدول 13 في الملحق)، الأمر الذي يدل مجددا على أن الهجرة الداخلية في قطاع غزة بشكل عام، وفي محافظة شمال غزة بشكل خاص، هي هجرة أسر، وترتبط بالبحث عن مسكن أكثر من غيره من العوامل الأخرى.

### 3-1-2 توجهات الهجرة الداخلية حسب نوع التجمع السكاني

تشير البيانات المتعلقة بالمهاجرين أن الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مبعثرة وليس لها توجه معين من حيث نوع التجمعات السكانية، فقد أظهرت البيانات (جدول 14 في الملحق) أن الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة تبادلية بين التجمعات السكانية المختلفة، ولم يكن لها توجه واضح من أحد أنواع هذه التجمعات باتجاه الأخر. كما تشير البيانات إلى توجه آخر في الهجرة بين التجمعات السكانية من النوع نفسه، أي بين التجمعات الريفية نفسها، أو التجمعات الحضرية

نفسها، أو المخيمات نفسها، وهو ما يؤكد عدم وجود مركز استقطاب واضح من حيث نوع التجمع السكاني.

فعلى الرغم من أن البيانات تظهر توجهها نحو التجمعات الحضرية في كافة المحافظات في الضفة الغربية ما عدا محافظة القدس التي يظهر فيها توجه نحو التجمعات الريفية، فإن هذه التوجهات محدودة جداً، وغير مرتبطة بمركز استقطاب فعلي.

وعلى صعيد قطاع غزة، فبالإضافة للتوجه نحو التجمعات الحضرية كان هناك توجه نحو التجمعات الريفية، أيضاً، وذلك على حساب المخيمات، وغالبا ما يعود السبب في ذلك إلى أزمة المساكن التي تعاني منها مخيمات قطاع غزة، وإلى تأسيس وإنشاء عدد من المساكن والتجمعات السكانية الجديدة، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، في التجمعات الريفية أو الحضرية، ما زاد عدد الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد في المخيمات إلى مكان إقامة معتاد جديد في الحضر أو الريف.

ولا يعني وجود توجه نحو التجمعات الحضرية في بعض المحافظات عدم وجود توجه معاكس باتجاه الريف أو المخيمات، بل إن مثل هذا التوجه موجود، لكن الفرق كان لصالح التجمعات الحضرية.

### 3-2 دوافع الهجرة الداخلية

تظهر البيانات التي وفرها التعداد العام للسكان - 1997 أن معظم الأفراد الذين غيروا مكان إقامتهم الدائم السابق كان بفعل المرافقة، أي أنهم لم يتخذوا قرار الانتقال بأنفسهم، بل إن القرار اتخذ من قبل رب الأسرة. وقد بلغت نسبة الأفراد الذين هاجروا بفعل المرافقة 50.4% من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية في الضفة

والقطاع، تلا هؤلاء، من حيث الترتيب، الأفراد الذين هاجروا بفعل الزواج، وبلغت نسبة هؤلاء 26.0% من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية، ثم الأفراد الذين انتقلوا بفعل عوامل أخرى<sup>5</sup>، وبلغت نسبتهم 14.9%، ثم من هاجروا بهدف العمل، وبلغت نسبتهم 5.6%، ثم المهاجرون بهدف الدراسة، وبلغت نسبتهم 1.7%، وأخيراً من هاجروا بفعل التهجير، وبلغت نسبتهم 1.3% (جدول 15 في الملحق).

وتظهر البيانات أن المقيمين في التجمعات الحضرية من بين الأفراد المهاجرين، وانتقلوا بسبب العمل، هم النسبة الأعلى مقارنة بالتجمعات الريفية والمخيمات، وبلغت النسبة 6.3% و 5.7% و 3.3% على التوالي، وهو ما يعني أن المدن تشكل مراكز استقطاب للمهاجرين الذين يغيرون مكان إقامتهم الدائم بسبب توفر فرص العمل. بالمقابل، كانت النسبة الأعلى للمهاجرين بسبب الزواج في التجمعات الريفية، ثم المخيمات، ثم التجمعات الحضرية، وبلغت 33.1% و 32.6% و 19.7% على التوالي. وفيما يخص الهجرة بفعل التهجير كانت النسبة الأعلى للمقيمين في المخيمات وبلغت 2.6%، ثم التجمعات الحضرية وبلغت النسبة 1.1%، ثم الريف وبلغت 0.8%.

وعلى صعيد المناطق الجغرافية، فإن نسبة المهاجرين في الضفة الغربية بسبب العمل أعلى بكثير من المهاجرين في قطاع غزة للسبب نفسه، وبلغت هذه النسب 7.7% و 2.7% على التوالي (جدول 15 في الملحق)، وهو ما يعني أن تأثير العوامل الاقتصادية على الهجرة الداخلية في الضفة الغربية أعلى من تأثير هذه العوامل في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى اتساع المسافات نسبياً بين التجمعات السكانية في الضفة

<sup>5</sup> بعد الاستفسار من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أوضح العاملون في الجهاز أن فئة "أخرى" في أسباب الهجرة الداخلية تشمل كل الأسباب التي لم تذكر صراحة ومنها، مثلاً، الأفراد الذين هاجروا بسبب توسع العائلة وعدم توفر متسع في مكان الإقامة الأصلي لها، وانتقال جزء منها لمنزل آخر في تجمع سكاني آخر، وتشمل الأفراد الذين انتقلوا بسبب خلافات اجتماعية مختلفة مع أسر أو أفراد آخرين في التجمع نفسه استندعت الرحيل من مكان الإقامة الدائم.

الغربية عنها في قطاع غزة، واتساع الفجوات بين أنماط المعيشة، وأنماط السكن بين التجمعات السكانية والمناطق المختلفة في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة.

كما أن هناك فوارق مهمة، بين المهاجرين بسبب العمل، بين الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث نوع التجمع السكاني، حيث أن النسبة الأعلى ممن غيروا مكان إقامتهم بسبب العمل في الضفة الغربية كانت في التجمعات الحضرية وبلغت 9.5%، تلتها التجمعات الريفية وبلغت النسبة فيها 6.0%، ثم المخيمات وبلغت النسبة فيها 5.8%. أما في قطاع غزة، فقد كانت النسبة الأعلى ممن غيروا مكان إقامتهم بسبب العمل في التجمعات الريفية وبلغت 3.5%، ثم التجمعات الحضرية وبلغت النسبة فيها 2.8%، والمخيمات وبلغت النسبة فيها 2.4%. تؤكد هذه الأرقام ارتفاع تأثير العوامل الاقتصادية في الضفة الغربية على الهجرة الداخلية مقارنة بقطاع غزة.

تدل النتائج السابقة على أن تأثير العوامل الاقتصادية على الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل عام، كان محدوداً، لكن تأثير هذه العوامل فيما يخص المقيمين في التجمعات الحضرية كان أعلى من باقي أنواع التجمعات. بالمقابل، تدل النتائج على التأثير الكبير للعوامل السياسية المتمثلة في السياسات الإسرائيلية، وللعوامل الاجتماعية كالزواج.

ويؤكد صافي الهجرة السالب فيما يخص محافظة القدس، والزيادة في التجمعات الريفية على حساب التجمعات الحضرية في هذه المحافظة، أن العوامل السياسية كان لها أثر كبير على هجرة هؤلاء، وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الإسرائيلية التي تمنع إنشاء المباني داخل مدينة القدس.

وتؤكد ارتفاع نسبة المتزوجين من بين المهاجرين هجرة داخلية في الفئة العمرية فوق 12 سنة على أن العوامل الاجتماعية مهمة في الانتقال، وهو ما يتوافق مع ارتفاع نسبة من صرحوا بأنهم هاجروا بسبب الزواج، ويبدو من ارتفاع نسبة



المتزوجات بين المهاجرين مقارنة بالذكور، أن عامل الزواج كان ذا أثر أكبر على هجرة الإناث من هجرة الذكور.

وعلى صعيد قطاع غزة، يبدو أن الدافع الأهم للهجرة هو المسكن، حيث أن التجمعات التي تأسست فيها مساكن وتجمعات سكانية جديدة، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت الأكثر استقطاباً للمهاجرين هجرة داخلية في قطاع غزة، ما يؤكد تدني نسبة الذين هاجروا بسبب العمل.

## الفصل الرابع

### 4- السمات العامة للعائدين ودوافع العودة

يحدد هذا الفصل الملامح العامة للعائدين للضفة الغربية وقطاع غزة، كما يهدف إلى استكشاف السمات الاجتماعية والمهنية التي يتمتع بها هؤلاء العائدون، ومدى اختلافها عن سمات مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، و يهدف، أيضاً، إلى التعرف على بعض العوامل التي ساعدت على عودة هؤلاء من الخارج للعيش والاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### 1-4 ملامح عامة

بلغ مجموع العائدين للأراضي الفلسطينية ممن كان لهم مكان إقامة معتاد سابق في الخارج 267,355 شخصاً حتى نهاية العام 1997. ويشكل هؤلاء 10.5% من سكان الأراضي الفلسطينية الذين تم عددهم فعلاً في التعداد العام للسكان-1997 (جدول 16 في الملحق). وكانت نسبة الذكور العائدين أعلى من نسبة الإناث، وبلغت 53.6% و 46.4% على التوالي (جدول 19 في الملحق).

شكلت نسبة العائدين إلى الضفة الغربية 65.3% من إجمالي العائدين، واقتصرت النسبة على 34.7% للعائدين إلى قطاع غزة، وكانت نسبة العائدين المقيمين في التجمعات الحضرية في الضفة الغربية أعلى من نسبة العائدين المقيمين في تجمعات حضرية في قطاع غزة، وبلغت 57.8% و 42.2% على التوالي، وكانت نسبة العائدين المقيمين في التجمعات الريفية في الضفة الغربية أعلى، أيضاً، من العائدين المقيمين في التجمعات الريفية في قطاع غزة، وبلغت 95.5% و 4.5% على التوالي، في حين أن

نسبة العائدين المقيمين في المخيمات في الضفة الغربية أقل من العائدين المقيمين في مخيمات قطاع غزة، وبلغت 21.3% و78.7% على التوالي.

ومن حيث نسبة العائدين لعدد السكان، بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 11.1% من إجمالي سكانها، وبلغت النسبة في قطاع غزة 9.4% من إجمالي سكانه. وتظهر البيانات أن نسبة العائدين للتجمعات الحضرية والتجمعات الريفية في الضفة الغربية أعلى من العائدين لهذين النوعين من التجمعات في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة العائدين لكل من هذين النوعين من التجمعات في الضفة الغربية 11.4% من إجمالي سكان كل منهما، في حين أن نسبة العائدين إلى التجمعات الحضرية في قطاع غزة بلغت 9.5% من إجمالي سكان الحضر فيه، وبلغت نسبة العائدين إلى التجمعات الريفية 7.6% من إجمالي سكان الريف فيه. وتختلف هذه الصورة فيما يخص المخيمات، حيث أن نسبة العائدين للمخيمات في الضفة الغربية بلغت 7.6% من إجمالي سكان المخيمات فيها، وهي أقل من نسبة العائدين إلى مخيمات قطاع غزة والتي بلغت 9.5%، وهو ما يعطي تفسيراً للانتشار الواسع للمخيمات في قطاع غزة (جدول 16 في الملحق).

وتظهر البيانات الخاصة بالعائدين من خارج الأراضي الفلسطينية للإقامة فيها إقامة معتادة توزع هؤلاء بين كافة المحافظات الفلسطينية، لكن بنسب متفاوتة، وكانت النسبة الأعلى لمحافظة نابلس وبلغت 12.7% من إجمالي العائدين، تلتها محافظة غزة وبلغت نسبة العائدين إليها 12.5%، فيما كانت أقل نسبة من العائدين في محافظة أريحا، واقتصرت على 1.0% من إجمالي العائدين.

ويختلف ترتيب المحافظات الفلسطينية من حيث عدد العائدين لعدد سكانها عن ترتيب نسبة العائدين لكل محافظة، وهو ما تم التطرق له سابقاً، حيث كانت منطقة سلفيت الأعلى من حيث نسبة العائدين إلى نسبة السكان، وبلغت هذه النسبة فيها 16.5%، تلتها محافظة طولكرم وبلغت النسبة فيها 16.3%، وكانت النسبة في محافظة الخليل الأدنى، وبلغت 6.3% من سكانها (جدول 16 في الملحق).

أما من حيث توزع العائدين بين المناطق المختلفة حسب نوع التجمع السكاني في المنطقة نفسها، فقد أظهرت البيانات أن 53.0% من العائدين أقاموا في تجمعات حضرية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، و 33.2% منهم أقاموا في تجمعات ريفية، و 13.8% أقاموا في مخيمات. وتختلف هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت نسبة الذين أقاموا في تجمعات حضرية في الضفة الغربية أقل من الذين أقاموا في هذا النوع من التجمعات في قطاع غزة، وبلغت النسبة 46.9% و 64.3% على التوالي. وكذلك الحال بالنسبة للمخيمات، حيث بلغت النسبة في الضفة الغربية 4.5% وفي قطاع غزة 31.4%. أما التجمعات الريفية فكانت النتيجة مخالفة، حيث تزيد نسبة العائدين للضفة الغربية في هذا النوع من التجمعات والبالغ 48.6% على نسبتهم لقطاع غزة البالغة 4.3%.

وتظهر نتائج التعداد العام للسكان 1997 الخاصة بفئة العائدين من الخارج أن النسبة الأعلى منهم عادوا بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبلغت 48.5%، وهي نسبة عالية إذا ما ارتبطت بالسنوات الأربع، تليها من حيث الترتيب نسبة العائدين بعد حرب الخليج الثانية، وبلغت 24.1% خلال أربع سنوات أيضا. أما النسب الأخرى فهي نسب متدنية (جدول 17 في الملحق).

وتظهر الأرقام زيادة ملحوظة في كل سنة من السنوات في نسبة العائدين إلى الأراضي الفلسطينية، لكن هذه الزيادة قد لا تكون حقيقية إذا ما ارتبطت مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان، حيث أن الفرق بين سنة وأخرى محدود جدا، ويكاد لا يغطي نسبة الزيادة الطبيعية في عدد السكان. لكن من الملاحظ أن هذا التوجه لا ينطبق على فترة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفترة ما بعد حرب الخليج الثانية، حيث أن الزيادة في نسبة العائدين كانت واضحة وبشكل كبير (جدول 17 في الملحق). وتعود هذه الزيادة فيما يخص مرحلة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلى عودة الفلسطينيين العاملين في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفقا لاتفاقية أوسلو

الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ويعود السبب في هذه الزيادة في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية إلى عودة الكثير من الفلسطينيين من دول الخليج، وخاصة الكويت، وكانت هذه العودة قسرية، حيث قامت الكويت بطرد العمالة الفلسطينية فيها.

ويؤكد توزع العائدين حسب مدة اقامتهم المعتادة الحالية في الضفة والقطاع، التأثير المباشر لحرب الخليج الثانية وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على عودة النسبة الأكبر من الفلسطينيين، حيث يلاحظ أن النسبة الأكبر من العائدين بعد حرب الخليج الثانية قد عادوا في السنة الأولى، ومن ثم انخفضت هذه النسبة في السنتين الثانية والثالثة، ثم عادت لترتفع، لكن من المرجح أن هذا الارتفاع نتج عن انطلاق عملية التسوية السلمية في المنطقة بعد مؤتمر مدريد. لكن زيادة واضحة وكبيرة حدثت في السنة الأولى من قيام السلطة الوطنية أخذت في التراجع سنة بعد سنة وصولاً إلى الفترة التي تم تنفيذ التعداد العام للسكان فيها.

وتظهر النتائج (جدول 17 في الملحق) أن هناك اختلافاً في نسبة العائدين بين الضفة الغربية وقطاع غزة في المراحل المختلفة، حيث أن النسبة الأعلى للعائدين بعد حرب الخليج الثانية وقبل قيام السلطة الوطنية كانت إلى الضفة الغربية، وهو أمر متوقع، كون المهاجرين الفلسطينيين لدول الخليج معظمهم من الضفة الغربية، في حين أن النسبة الأعلى للعائدين بعد قيام السلطة الوطنية كانت لقطاع غزة ما عدا السنة الأخيرة (1997)، وقد يكون مرد ذلك إلى أن بدء تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كان في كافة مناطق قطاع غزة وفي مدينة أريحا فقط في الضفة الغربية، ثم تبعها تنفيذ أجزاء أخرى من الاتفاق شمل المدن الرئيسية في الضفة الغربية وبعض المناطق الأخرى.

أما عن الدول التي قدم منها العائدون، فتظهر النتائج أن الغالبية العظمى من العائدين قدموا من الدول العربية، واقتصرت نسبة العائدين من دول أجنبية على 10.9% من إجمالي العائدين، معظمهم من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين عادت

النسبة الباقية من الدول العربية، وكانت النسبة الأعلى من إجمالي العائدين من الأردن، وبلغت 36.4%، تلتها دول الخليج وبلغت 31.0% فيما توزعت النسبة الباقية بين مصر وسوريا ولبنان واليمن وتونس ودول عربية أخرى (جدول 18 في الملحق).

#### 2-4 سمات العائدين للضفة الغربية وقطاع غزة

يمكن التعرف من خلال بيانات التعداد العام للسكان-1997 على بعض السمات الأساسية للعائدين، ويمكن تقسيم هذه السمات إلى قسمين: سمات اجتماعية وتشمل السمات التي تتعلق بالنوع الاجتماعي، والحالة التعليمية، والفئات العمرية، والحالة الزوجية، وحالة اللجوء، والعلاقة برب الأسرة. والقسم الثاني يتعلق بالسمات المهنية التي تشمل العلاقة بقوة العمل، والبطالة، ومعدلات الإعالة والمهنة.

#### 1-2-4 السمات الاجتماعية للعائدين

##### 1-1-2-4 النوع الاجتماعي

ترتفع نسبة الذكور عن الإناث لدى الأفراد العائدين من الخارج إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبة الذكور 53.6% ونسبة الإناث 46.4% (جدول 19 في الملحق)، أي أن نسبة الجنس تبلغ 115.7 ذكر لكل 100 أنثى، وغالبا ما يعود هذا الفرق إلى عودة الكثير من الأفراد الذكور مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية دون عائلاتهم، وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وبالمقارنة مع نسبة الذكور والإناث من مجمل السكان في الضفة والقطاع، فإن نسبة الذكور العائدين أعلى من نسبة الذكور من السكان، حيث بلغت نسبة الذكور من السكان 50.8%، وبلغت نسبة الإناث 49.2% وهي بهذا أعلى من نسبة الإناث العائدات.

وبمقارنة الأرقام السابقة مع مثيلاتها في حالة الهجرة الداخلية يظهر اختلاف بين المهاجرين هجرة داخلية والهجرة العائدة من حيث توزيعهم حسب النوع الاجتماعي، حيث أن الهجرة الداخلية اتسمت بارتفاع واضح لنسبة الإناث مقارنة بالذكور، في حين أن الهجرة العائدة ارتفعت فيها نسبة الذكور مقارنة بالإناث، وغالبا ما يعود السبب في ذلك إلى اختلاف العوامل التي أدت إلى الهجرة والانتقال للعيش في مكان إقامة معتادة جديد.

#### 4-2-1-2 الحالة التعليمية

بلغت نسبة الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فما فوق 14.0% من مجمل الأفراد الفلسطينيين العائدين من الخارج، والذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر، وبلغت نسبة من أنهوا مرحلة الدبلوم المتوسط 9.2% منهم، فيما بلغت نسبة من أنهوا مرحلة التعليم الثانوي 17.2%، ونسبة من أنهوا مرحلة التعليم الإلزامي 42.1%، ونسبة الملمين (من يعرفون القراءة والكتابة) 11.8%، ونسبة الأميين 5.8% (جدول 20 في الملحق).

وبالمقارنة مع إجمالي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن المستوى التعليمي للعائدين للأراضي الفلسطينية من خارجها أعلى، حيث أن نسبة من أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فما فوق تقتصر على 4.5% من مجمل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر، وتبلغ نسبة الأميين بينهم 11.7%. وقد يكون مرد ارتفاع المستوى التعليمي للعائدين من الخارج مقارنة بإجمالي السكان في الداخل إلى الضغوط الإسرائيلية على السكان في الضفة والقطاع وإعاقة عملية التعليم، وتقييد الجامعات وإغلاقها، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية الناتج عن السياسات الإسرائيلية.

وتكشف البيانات عن وجود فجوة بين الجنسين من حيث مستويات التعليم لدى الأفراد العائدين من الخارج، حيث أن نسبة الأمية مرتفعة بين الإناث وتبلغ 8.9%، في حين أنها تقتصر على 3.1% بين الذكور، كما أن نسبة الإناث اللواتي أنهين مرحلة التعليم الجامعي الأولى فما فوق تبلغ 6.6% فقط، وترتفع لدى الذكور لتصل إلى 20.3%. وتظهر البيانات أن نسبة الذكور مقارنة بنسبة الإناث ترتفع كلما ارتفع المستوى التعليمي، في حين أن نسبة الإناث ترتفع كلما انخفض المستوى التعليمي مقارنة بالذكور (جدول 20 في الملحق).

وبالمقارنة مع إجمالي سكان الضفة والقطاع، تكشف بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 عن وجود فجوة بين الجنسين من حيث المستوى التعليمي، أيضاً، حيث أن نسبة الأمية بين الذكور تبلغ 6.7% وترتفع عند الإناث إلى 16.8%. وترتفع نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى فما فوق عن نسبة الإناث في هذه الفئة، وبلغت النسبة 6.3% و 2.5% على التوالي. من الواضح وجود فرق بين الجنس الواحد ما بين الأفراد العائدين من الخارج ومجمّل السكان، أي يستدل من الأرقام وجود فجوة بين الإناث اللواتي عدن من الخارج وبين مجمل الإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك الحال بالنسبة للذكور، وهذه الفجوة لصالح العائدين من الخارج ولكلا الجنسين.

#### **4-2-1-3 الفئات العمرية**

تختلف التركيبة العمرية للأفراد الذين عادوا للأراضي الفلسطينية عن التركيبة العمرية لمجمّل الأفراد الذين عدوا فعلا في التعداد العام للسكان-1997، ففي حين توزع الأفراد العائدون حسب الفئات العمرية إلى 28.0% تحت سن 15 سنة، و47.5% للفئة العمرية 15-39 سنة و 21.3% للفئة العمرية 40-64 سنة و 3.2% للفئة العمرية 65 سنة فما فوق (جدول 19 في الملحق)، توزع مجمل الأفراد في الضفة والقطاع حسب هذه الفئات إلى 47.1% و 38.1% و 11.3% و 3.5% على التوالي. يظهر مما تقدم أن هناك فرقاً كبيراً بين نسبة الأفراد في الفئة العمرية تحت سن 15



سنة، وبين الأفراد العائدين، ومجمل الأفراد في الضفة والقطاع، بانخفاض نسبة الطرف الأول وارتفاع نسبة الثاني، في حين تختلف الحالة فيما يخص الفئة العمرية 15-39 سنة، حيث أن نسبة الطرف الأول ترتفع عن نسبة الثاني، ما يظهر أن الأفراد العائدين يتسمون بسمّة الشباب، حيث أن النسبة الأعلى بينهم ضمن الفئات العمرية الشابة، أما المجتمع الفلسطيني بشكل عام فيتسم بالفتي نظرا لارتفاع نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة.

وفيما يتعلق بتوزع الأفراد على الفئات العمرية حسب النوع الاجتماعي، لم تظهر البيانات الشاملة لكافة الأفراد في الضفة والقطاع فوارق جدية بين الجنسين في كل الفئات العمرية. بالمقابل، أظهرت البيانات الخاصة بالأفراد العائدين من خارج الضفة والقطاع (جدول 19 في الملحق) فوارق جدية بين الجنسين في كل الفئات العمرية، حيث أن نسبة الإناث من هؤلاء في الفئة العمرية التي تقل عن 15 سنة بلغت 29.6%، وبلغت نسبة الذكور 26.5%، وكانت النسبة الأعلى للإناث في الفئة العمرية 15-39 سنة، وبلغت 50.3%، وهي أعلى من نسبة الذكور في هذه الفئة التي بلغت 45.0%، وتعود نسبة الإناث لتتخفض في الفئة العمرية 40-64 سنة إلى 17.3%، وتتنخفض نسبة الذكور في هذه الفئة، أيضا، لكن بالدرجة نفسها عند الإناث، حيث بلغت 24.7%، وكانت نسبة المسنين (65 سنة فما فوق) أعلى عند الذكور، وبلغت 3.7%، وعند الإناث 2.7%. تدلل هذه الأرقام على أن من سمات الأفراد العائدين للأراضي الفلسطينية اختلاف التركيبة العمرية للذكور عن الإناث، كما أنها تدلل في حال مقارنتها مع التركيبة العمرية لكل من الجنسين من مجمل السكان على اختلاف جدي بين الطرفين.

#### 4-1-2-4 الحالة الزوجية

تظهر البيانات اختلافا بين الأفراد العائدين الذين تزيد أعمارهم على 12 سنة ومجمل السكان في الضفة والقطاع ضمن هذه الفئة العمرية من حيث الحالة الزوجية، ويتسم الأفراد العائدون ضمن هذه الفئة العمرية بارتفاع نسبة المتزوجين منهم مقارنة

بمجمّل السكان في الضفة والقطاع ضمن الفئة نفسها. ففي حين بلغت نسبة من لم يتزوجوا أبداً بين العائدين 33.6%، والمتزوجين منهم 61.5%، والذين عقدوا قرانهم لأول مرة 1.4% والمطلقين 0.8% والمترملين 2.7% (جدول 21 في الملحق)، بلغت هذه النسب بين مجمل السكان ضمن هذه الفئة العمرية 39.7% و54.6% و1.2% و0.7% و3.8% على التوالي.

وأظهرت البيانات أن الفجوة بين الجنسين حسب الحالة الزوجية لدى الأفراد العائدين مشابهة لمجمّل السكان، الأمر الذي يشير إلى أن الفرق بين الطرفين يشمل الذكور والإناث، أي أنه تغيير عام، ما يؤكد تمييز الأفراد العائدين عن مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة الزوجية.

#### 4-2-1-5 حالة اللجوء

تقل نسبة اللاجئين العائدين من الخارج عن نسبة اللاجئين من إجمالي السكان في الضفة والقطاع، فقد بلغت نسبة اللاجئين لفئة العائدين 38.3% (35.8% مسجلون و2.5% غير مسجلين) والباقي غير لاجئين. أما نسبة اللاجئين بين مجمل سكان الضفة والقطاع فبلغت 41.6% (40.0% مسجلون، و1.6% غير مسجلين) والباقي غير لاجئين. تظهر هذه الأرقام تدني نسبة اللاجئين بين العائدين عن نسبة اللاجئين بين السكان، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: عدم حيازة معظم اللاجئين في الخارج أوراقاً ثبوتية تمكنهم من العودة لأرض الوطن، وارتفاع نسبة غير اللاجئين الذين يحملون مثل هذه الأوراق، والسياسات الإسرائيلية، على مدار سنوات الاحتلال، التي لم تكن تعيق عودة الفلسطينيين للعيش في وطنهم فحسب، بل إنها كانت تهدف إلى تعزيز الهجرة الخارجية لهم عن طريق الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تمارسها عليهم، وتوفر ملكية الأراضي والمسكن لغير اللاجئين، من قبلهم أو من

قبل أسرهم، داخل مناطق الضفة والقطاع، في حين أن مثل هذه الملكية محدودة بين الأفراد اللاجئين الذين يقيمون في الخارج.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن عودة معظم اللاجئين مرتبطة بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعودة عدد من العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية المدنيين منهم والعسكريين مع القيادة الفلسطينية.

#### 4-2-1-6 العلاقة برب الأسرة

بلغت نسبة أرباب الأسر بين الأفراد العائدين من الخارج 26.3%، وهي أعلى من نسبة فئة الأزواج أو الزوجات التي بلغت 18.5% (جدول 22 في الملحق)، ويعود السبب في هذا الفرق إلى عودة نسبة أعلى من أرباب الأسر بدون زوجاتهم، وخاصة مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن بعض العائدين، وخاصة العاملين في الأجهزة العسكرية، عادوا دون عائلاتهم، عدا عن أن 38.5% من إجمالي الأفراد العائدين من الخارج وتزيد أعمارهم على 12 سنة غير متزوجين (لم يسبق لهم الزواج، مترملون، مطلقون، منفصلون)، وهو ما ساهم، أيضاً، في الفرق بين نسبة أرباب الأسر ونسبة فئة الأزواج أو الزوجات.

تزيد نسبتاً فئتي أرباب الأسر والأزواج والزوجات لدى مجمل السكان في الضفة والقطاع (15.7% و14.0%) على مثيلتيها لدى العائدين، ويعود هذا الفرق إلى اختلاف التركيبة العمرية لفئة العائدين التي تتسم بالشباب عن التركيبة العمرية للسكان التي وسمت المجتمع بالفتي، ويؤكد ذلك الفرق في نسبة الأبناء والبنات بين الجهتين، حيث بلغت هذه النسبة لدى العائدين 43.7% (جدول 22 في الملحق)، فيما بلغت لإجمالي السكان 60.3%.

تؤكد نسبة أرباب الأسر لدى فئة العائدين صغر حجم الأسر العائدة من الخارج مقارنة مع حجم الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع، حيث أنها تشير إلى أن

معدل عدد أفراد الأسرة الواحدة يزيد على أربعة أفراد بقليل، في حين أن معدل عدد أفراد الأسرة الفلسطينية في الضفة والقطاع بشكل عام يزيد على 6 أفراد، الأمر الذي يشير إلى أن صغر الحجم من سمات الأسر العائدة.

#### 2-2-4 السمات المهنية للعائدين

##### 1-2-2-4 العلاقة بقوة العمل

بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً من مجمل الأفراد فوق سن عشر سنوات بين العائدين للأراضي الفلسطينية من خارجها 42.4% (جدول 23 في الملحق)، وهي نسبة أعلى من مثيلتها بين مجمل السكان في الضفة والقطاع التي بلغت 35.7%، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل بين العائدين مقارنة بإجمالي السكان، ويعود ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من العائدين عادوا مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وكانوا سابقاً يعملون لدى منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقلوا مع قيام السلطة الوطنية للعمل في مؤسساتها المدنية منها والعسكرية (الأمنية).

يشمل ارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل لدى فئة العائدين من الخارج بالمقارنة مع إجمالي السكان كلا الجنسين، حيث ترتفع نسبة مشاركة الذكور العائدين عن نسبة مشاركة إجمالي الذكور في الضفة والقطاع، وبلغت هذه النسب 69.0% مقابل 62.8%. وترتفع، أيضاً، نسبة مشاركة الإناث العائدات عن نسبة مشاركة إجمالي الإناث في الضفة والقطاع، وبلغت هذه النسب 11.1% و 7.8% على التوالي (أنظر الجدول 23 في الملحق فيما يخص النسب الخاصة بفئة العائدين).

وقد أظهرت النتائج أن الوضع الاقتصادي الأكثر تردداً في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية انعكس على نسبة المشاركة في سوق العمل في كلا المنطقتين، حتى على فئة العائدين. فعلى الرغم من أن نسبة المشاركة لدى العائدين أعلى من نسبة

المشاركة لدى مجمل السكان في كلا المنطقتين، فإن نسبة المشاركة في الضفة الغربية كانت أعلى من مثيلتها في قطاع غزة، سواء للعائدين أو لمجمل السكان.

#### 4-2-2-2 البطالة

تشير بيانات التعداد العام للسكان-1997 إلى أن نسبة البطالة بين العائدين للضفة الغربية وقطاع غزة من خارجها تتدنى قليلاً عن مثيلتها بين مجمل السكان فيهما، وكلاهما للفئة العمرية فوق 10 سنوات، حيث بلغت بين العائدين 17.7%، وبلغت لمجمل السكان 17.9%. لكن، من الملاحظ أن الفجوة بين الضفة الغربية من جهة وقطاع غزة من جهة ثانية في نسبة البطالة كانت أقل بين العائدين مقارنة بإجمالي السكان في كلا المنطقتين، حيث بلغت نسبة البطالة بين العائدين إلى الضفة الغربية 16.1%، وبين العائدين إلى قطاع غزة 21.2%، في حين أن نسبة البطالة بين مجمل السكان في الضفة بلغت 14.7%، وبين مجمل السكان في قطاع غزة 24.2% (أنظر جدول 24 فيما يخص نسب البطالة لدى فئة العائدين).

ومن الملاحظ، أيضاً، أن نسبة البطالة بين العائدين الذكور كانت أقل من نسبة البطالة بين إجمالي السكان الذكور في الضفة والقطاع، وبلغت 17.2% و 17.5% على التوالي. لكن هذه النتيجة تختلف مع ما يخص نسبة البطالة بين الإناث، حيث أن نسبة البطالة بين الإناث العائدات البالغة 21.0% كانت أعلى قليلاً من نسبة البطالة بين مجمل الإناث في الضفة والقطاع البالغة 20.8% (أنظر جدول 24 في الملحق فيما يخص نسبة البطالة لدى كلا الجنسين ولدى فئة العائدين). تدل هذه النسب على أن ارتباط الهجرة العائدة بالعامل الاقتصادي كان أكبر لدى الذكور، في حين أن هذا الارتباط كان متدنياً لدى الإناث لكون الهجرة العائدة للإناث هجرة مرافقة.

#### 4-2-2-3 معدل الإعالة

يتسم العائدون إلى الأراضي الفلسطينية بتدني معدل الإعالة مقارنة بمعدل الإعالة لدى مجمل السكان فيها، حيث يعيل كل فرد يعمل من بين العائدين 1.9 فرد

آخر، ويعيل كل فرد يعمل من بين السكان في الضفة والقطاع 4.7 فرد آخر (أنظر جدول 25 في الملحق فيما يخص معدلات الإعالة لدى فئة العائدين). يدل هذا على ارتفاع نسبة الملتحقين في سوق العمل من العائدين مقارنة بنسبتهم من إجمالي السكان، كما يدل على صغر حجم الأسر العائدة من الخارج مقارنة بحجم الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع، وغالبا ما يعود ذلك إلى عودة بعض أفراد العائلة وبقاء العدد الآخر في الخارج.

ينطبق تدني معدل الإعالة لدى العائدين من الخارج مقارنة بمعدلها لدى السكان على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن معدل الإعالة لدى العائدين أدنى من معدل الإعالة لدى السكان في كل منهما. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود فجوة في معدل الإعالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بين العائدين، كما هو الحال بين السكان، وهي فجوات لصالح الضفة الغربية، حيث يتدنى فيها معدل الإعالة عن قطاع غزة، سواء للعائدين أو لمجمل السكان.

#### 4-2-2-4 المهنة

تختلف سمات الأفراد العائدين للضفة الغربية وقطاع غزة من خارجهما، من حيث مهنتهم، والذين تزيد أعمارهم على 10 سنوات وسبق لهم العمل عن إجمالي السكان فيهما، ويتركز هذا الاختلاف في ارتفاع نسبة الأفراد العائدين الذين يمتنون مهناً تتطلب مستويات تعليم معينة (المشروعون، وموظفو الإدارة العليا، والمتخصصون، والمتخصصون المساعدون، والفنيون، والكتبة) مقارنة بإجمالي السكان، في حين تنخفض نسبة الأفراد المهاجرين مقارنة بالسكان في المهن التي لا تتطلب مستويات تعليم معينة (العاملون في الخدمات، والباعة في المحلات التجارية والأسواق، والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك، والعاملون في الحرف وما إليها من مهن، ومشغلو الآلات ومجموعها، والمهن الأولية) (أنظر جدول 26 في الملحق فيما يخص توزيع فئة العائدين حسب المهنة).

وتتطبق الحالة السابقة على كل من الذكور والإناث، دون وجود أية استثناءات، لكن مع بعض التمايزات في الفرق بين نسبة العائدين والسكان في بعض المهن بين الجنسين، حيث أن درجة الاختلاف بين العائدين والسكان تزيد في بعض المهن لدى الإناث على الذكور، وتقل في بعض المهن الأخرى.

كما تنطبق الحالة السابقة على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، دون وجود أية استثناءات، أيضا. فقد أظهرت النتائج أن نسبة الأفراد العائدين في جميع المهن التي تتطلب مستويات تعليم معينة أعلى في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من سكان كل منهما، وكذلك كانت نسبة الأفراد العائدين في جميع المهن التي لا تتطلب مستويات تعليم معينة أقل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من سكان كل منهما.

يتميز الأفراد العائدون عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل عام، بامتھانهم مهناً تتطلب مستويات تعليم عالية نسبياً، وينطبق ذلك على كل من المنطقتين، كما ينطبق على كلا الجنسين. وقد يعود السبب في ذلك إلى النسبة الكبيرة من الأفراد العائدين الذين ارتبطت عودتهم بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أو الذين عادوا بعد حرب الخليج الثانية.

أما عن مكان ممارسة المهنة، أي مكان العمل، للأفراد العائدين من الخارج، فأظهرت النتائج اختلافاً واضحاً ما بينهم وبين مجمل العاملين من إجمالي السكان. فعلى الرغم من تشابه النسب للعاملين في المسكن وللعاملين ضمن المحافظة نفسها، فإن نسبة العاملين في إسرائيل وفي المستوطنات كانت أعلى لدى مجمل السكان وبشكل واضح من نسبة العائدين، وقد يعود ذلك إلى كون النسبة الأكبر من العائدين مرتبطة بالعمل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، في حين أن نسبة أقل من السكان مقارنة بعددهم تعمل لدى هذه المؤسسات. بالمقابل، كانت نسبة العاملين في محافظات أخرى وفي الخارج أعلى لدى العائدين من السكان، ويعود ذلك في الجزء الأول إلى ارتباط العائدين مع مؤسسات السلطة أكثر من السكان، ما يستدعي العمل في مناطق غير المناطق

المقيمين فيها، وفي الجزء الثاني لارتباط العائدين بالخارج أكثر من السكان، وخاصة أن نسبة منهم كانت لها أعمالها في الخارج (أنظر جدول 27 فيما يتعلق بمكان ممارسة المهنة لدى فئة العائدين).

#### 3-4 دوافع العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

إن أعلى نسبة من العائدين من الخارج عادوا بسبب المرافقة، وبلغت نسبة من عادوا لهذا السبب 54.9% من إجمالي العائدين للضفة الغربية وقطاع غزة. وتشمل المرافقة هنا كل الأفراد الذين عادوا بقرار ليس من أنفسهم هم، بل إنهم عادوا لمرافقة أحد أفراد الأسرة كالزوجات، أو الأبناء، أو البنات، أو الأباء، أو الأمهات، أو الأخوة، أو الأخوات، أو أحد الأقارب الآخرين.

تتوزع بقية النسبة بين من عادوا للعمل، وتبلغ نسبتهم 11.3%، ومن عادوا بسبب الزواج، وتبلغ نسبتهم 7.4%، وبسبب التهجير، وتبلغ نسبتهم 4.5%، وبسبب إنهاء الدراسة، وتبلغ نسبتهم 1.9%، ومن عادوا لأسباب أخرى غير المذكورة، وتبلغ نسبتهم 20.1% (جدول 28 في الملحق). ومن الممكن أن تشمل نسبة العائدين لأسباب غير المذكورة والمصنفين تحت أسباب أخرى، الأفراد الذين عادوا بسبب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أو الأفراد الذين عادوا من الخارج لتجنيد أبنائهم العيش في الدول الأخرى، وخاصة الأجنبية منها، حرصاً على تربيتهم وفق ثقافة أهلهم الأصلية، أو الأفراد الذين عادوا بفعل حرب الخليج الثانية، لكنهم لم يعودوا مباشرة إلى الضفة والقطاع، وإنما أقاموا إقامة معتادة في الأردن قبل عودتهم للضفة والقطاع، ولهذا لم يصنفوا تحت تصنيف التهجير مثلاً.

يلاحظ أن أهم أسباب العودة من الخارج هي الأسباب التي لم يتم ذكرها، ويتبين ذلك إذا تم احتساب نسب أسباب العودة بدون نسبة المرافقين. تبلغ نسبة العائدين



لأسباب غير مذكورة (أسباب أخرى) وبدون نسبة المرافقين 44.5%، وترتبط عودة هؤلاء بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة العائدين للضفة والقطاع بعد قيام السلطة والتي بلغت 48.5% من إجمالي العائدين. كذلك ترتبط عودة هؤلاء بحرب الخليج الثانية، حيث يؤكد ذلك ارتفاع نسبة العائدين بعد اندلاع هذه الحرب وقبل قيام السلطة الوطنية والتي بلغت 24.1% من إجمالي العائدين.

تؤكد الأرقام السابقة على أن العامل السياسي الفلسطيني كان من أهم العوامل التي أدت إلى عودة الفلسطينيين من الخارج إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمثل هذا العامل السياسي تحديداً في قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن العامل السياسي الإقليمي لعب دوراً مهماً، أيضاً، في عودة الكثير من الفلسطينيين إلى الضفة والقطاع، وتمثل هذا العامل بشكل أساسي في اندلاع حرب الخليج الثانية، وتأييد الفلسطينيين على المستويين الرسمي والشعبي لمواقف العراق، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من إسرائيل، وقيامها بتوجيه ضربات صاروخية لها. وتدعم هذا السبب نسبة من عادوا بسبب التهجير، والتي بلغت 10.0% من إجمالي العائدين دون فئة العائدين بسبب المرافقة.

وقد كان للعامل الاقتصادي أثره، أيضاً، في عودة بعض الفلسطينيين من الخارج، حيث بلغت نسبة من صرحوا بأنهم عادوا بسبب العمل 25.0% من إجمالي العائدين دون فئة العائدين بسبب المرافقة. وكان من الملاحظ أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية حمل معه توقعات إيجابية في انتعاش الاقتصاد الفلسطيني، ونمو المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغالباً، ما يكون ذلك من العوامل المهمة في عودة بعض الفلسطينيين للاستثمار والعمل في الأراضي الفلسطينية. كما أن قيام السلطة مكن بعض الفلسطينيين من العودة من الخارج والاستقرار في الضفة والقطاع من أجل العمل فيهما سواء في مؤسسات السلطة الوطنية، الفلسطينية، أو في مؤسسات القطاع الخاص، وخاصة الفلسطينيين المقيمين في الأردن نظراً لتردي الوضع الاقتصادي فيها. كما أن بعض الفلسطينيين عاد للضفة والقطاع للعمل في المناطق

الإسرائيلية والمستوطنات الإسرائيلية، وتؤكد ذلك نسبة العائدين العاملين في هذه المناطق والتي بلغت 14.1% من إجمالي العائدين المشتغلين أو الذين سبق لهم العمل. من الجدير ذكره هنا، أن إجراءات الحصول على تصاريح الزيارة للأهل أو الأقارب من السلطات الإسرائيلية طرأ عليها بعض التحسن مع بداية التسوية السلمية وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

وكان للعوامل الاجتماعية أثرها، أيضا، في عودة جزء من الفلسطينيين من الخارج، حيث أن 16.3% من العائدين دون العائدين بسبب المرافقة عادوا بسبب الزواج، أي أنهم انتقلوا للعيش في الضفة والقطاع بعد أن كان مكان إقامتهم المعتاد في دول أخرى بسبب التحاقهم للعيش في بيت الزوجية. كما أن نسبة من العائدين بلغت 4.2%، دون العائدين بسبب المرافقة، عادت بسبب التعليم، ويمكن الإشارة هنا إلى أن بعض الأسر الفلسطينية تفضل عودة أبنائها للدراسة في المدارس أو الجامعات الفلسطينية بسبب عدم رغبتها في تدريسهم في دول أخرى، وخاصة الدول الغربية، وغالبا ما يكون الدافع وراء ذلك، الرغبة في تنشئتهم في ظل ثقافتهم الأصلية، وعدم الرغبة في انخراطهم في المجتمعات الغربية وثقافتها بشكل كبير.

بشكل عام، كانت العوامل السياسية الدافع الأساسي وراء عودة الجزء الأكبر من الفلسطينيين، وخاصة التهجير، أو قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، تليها العوامل الاجتماعية من زواج وتعليم ورغبة في تنشئة الأبناء في ظل الثقافة الأصلية للأهل، ثم تليها العوامل الاقتصادية وهي محدودة، كما أنها لا ترتبط كثيرا بالاقتصاد الفلسطيني، بل إن جزءاً منها يرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي.

## 5- خلاصة

تشير تجارب دول العالم بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، إلى أن اتجاه الهجرة الداخلية تركز أساساً في الانتقال من الريف إلى الحضر، ويعود ذلك إلى تحول المدن إلى مراكز سياسية واقتصادية تمتص نسبة عالية من الأيدي العاملة والقوى المنتجة من جهة، وتركز الأنشطة الثقافية والترفيهية والخدمية المتعددة فيها من جهة ثانية، وهي بالتالي، شكلت مراكز استقطاب للمهاجرين من الأرياف. كما شكل التضخم السكاني في الأرياف، وضعف قدرات الأرض على الإعالة، وتخلف القوى الإنتاجية، وموسمية العمل الزراعي، ومحدودية فرص العمل، وضعف الخدمات العامة، أهم العوامل الطاردة للسكان من الريف إلى الحضر.

تبرز خصوصيات الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة في غياب تطور مراكز حضرية تاريخياً لأسباب سياسية، وذلك على الرغم من تسارع انتشار التحضر، والذي لم ينتج عن الهجرة من الريف إلى الحضر بل تعود أسبابه إلى تعريف الحضر الإجرائي الذي تم اعتماده إحصائياً، وتحول العديد من مناطق الضفة الغربية إلى تجمعات حضرية صغيرة الحجم. فالتركيب الاقتصادي والاجتماعي الضعيف للمدن في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تشكل حالة استقطاب لسكان الريف، وهذا ما عكس نفسه على سمات واتجاهات الهجرة الداخلية فيهما.

وبشكل عام اتسمت اتجاهات الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتبادلية، حيث أنه لم تبرز مراكز استقطاب أو طرد واضحة بين التجمعات السكانية الثلاثة. وتشير الدراسة إلى أن مرد هذه التبادلية يعود لأن الزواج والمرافقة هما الدافعان الرئيسيان للهجرة الداخلية. كما تشير البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة إلى توجه آخر في الهجرة الداخلية وهو الهجرة بين التجمعات السكانية من النوع نفسه، أي

بين التجمعات الحضرية نفسها، وكذلك الحال بالنسبة للتجمعات الريفية والمخيمات، وهو ما يؤكد عدم وجود مراكز استقطاب واضحة. يمكن، في هذا السياق، القول أن ضعف الهجرة من الريف إلى الحضر في الضفة الغربية وقطاع غزة يعود للأسباب التالية:

1. لم تبرز في الضفة الغربية مراكز صناعية أو عاصمة سياسية وإدارية تتميز بنمو حضري كما هو الحال في الدول المجاورة بسبب سياسات الاحتلال الصهيوني، فتطورت المدن المتوسطة الحجم كمراكز تجارية وخدمية بوتيرة بطيئة ومتشابهة لتخدم مجموعة من سكان القرى والمخيمات المجاورة، وبذلك لم تشكل هذه المدن مراكز جذب للقوى العاملة الريفية، بل للمستهلكين الريفيين الذين يأتون إليها خلال النهار ويعودون مساءً إلى قراهم.
2. حركة العمالة الريفية اتجهت نحو أسواق العمل الإسرائيلية والمستوطنات القريبة من أماكن سكنهم، حيث وفرت فرص عمل بأجور عالية مقارنة بأسواق العمل المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما حد من حجم العمالة المهاجرة إلى المدن الفلسطينية.
3. لقد ساهم تطور وسائل النقل، وقرب التجمعات الفلسطينية جغرافياً من بعضها البعض، بسبب صغر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، في منع الهجرة الداخلية واستبدالها بحركة التنقل اليومية.
4. ساهمت مجمل العوامل السابقة في تغيير مفهوم الفصل بين المدينة والقرية الذي كان سائداً في الخمسينيات والستينيات، أي أن أسلوب الحياة في المدينة والقرية أخذاً بالتقارب بفعل التفاعل المستمر وحركة السكان بينهما، كما أن انتشار الأنماط الاستهلاكية المدنية في الريف الذي ترافق مع الحصار الاقتصادي والثقافي الذي فرضه الاحتلال على المدن، قد ساهم في تعزيز التقارب في أنماط الحياة السائدة في التجمعات السكانية الفلسطينية المختلفة، وهو ما حد من الهجرة الداخلية.

5. بعد قيام السلطة الفلسطينية، ارتفعت أسعار العقارات وأجور المساكن بسبب زيادة الطلب عليها، ما ساهم في تقليص فرص الهجرة والاستقرار في المدن أمام الفئات الشابة خاصة.

وفي هذا السياق لا يمكن الحديث عن ظاهرة هجرة داخلية واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن محافظة رام الله شكلت استثناء نسبياً باستقطابها بعض الكوادر المتعلمة من محافظات الضفة الغربية الذين انخرطوا في المؤسسات الخدمية والتعليمية المنتشرة في المدينة، كما شكلت خلال التسعينيات مركز استقبال لبعض سكان القدس الذين انتقلوا إليها تحت ضغوط السياسات الإسرائيلية الهادفة لتفريغ القدس من سكانها العرب. وبدرجة أقل، يمكن اعتبار محافظة بيت لحم مركز استقطاب ثانياً في الضفة الغربية، وبهذا، يمكن اعتبار القدس المركز الطارد الأساسي في الضفة الغربية على الرغم من توفر الخدمات الصحية والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستويات المعيشة فيها مقارنة بسكان الضفة والقطاع، وبالتالي فإن الأسباب الكامنة وراء طرد القدس لسكانها تتمحور بشكل رئيسي حول الظروف السياسية، والقيود الإسرائيلية المفروضة على سكانها، كعدم منح رخص للبناء، والملاحقات الضريبية التعسفية، وغيرها من السياسات الهادفة لتفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بقطاع غزة، فقد أظهرت الدراسة أنها منطقة طاردة للضفة الغربية، ولكن بشكل محدود، ومن المحتمل أن ترتفع نسبة المهاجرين منها في حال أزيلت القيود الإسرائيلية المفروضة عليها، والتي تحد من إمكانية انتقال بعض سكانها للعيش في الضفة الغربية. وعلى الصعيد الداخلي لقطاع غزة، أظهرت الدراسة أن محافظة شمال غزة هي مركز الاستقطاب الرئيسي والوحيد من بين مجمل المحافظات فيه، ويعود السبب في ذلك إلى تأسيس تجمعات سكنية وإسكانات جديدة في هذه المحافظة، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بهدف التخفيف من حدة الكثافة السكانية العالية في المناطق الأخرى.

أظهرت الدراسة أن الأفراد المهاجرين يتسمون بسمات تميزهم عن مجمل الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان-1997 أن الهجرة الداخلية في الضفة والقطاع مؤنثة، بحيث تغلب فيها نسبة الإناث على الذكور، كما يتسم المهاجرون بارتفاع نسبة اللاجئيين، وبشكل واضح، مقارنة مع نسبة اللاجئيين من إجمالي السكان، ويعود ذلك إلى عدم وجود ملكية للأراضي أو العقارات لديهم، الأمر الذي كان من الممكن أن يحد من انتقالهم للعيش في تجمعات سكنية جديدة. وأظهرت النتائج، كذلك، أن الأفراد المهاجرين يمتازون بمستويات تعليم أعلى مقارنة بالسكان، بحيث ترتفع نسبة من أنهم مرحلة التعليم الجامعي الأولى فأعلى ونسبة من أنهم مرحلة الدبلوم المتوسط بينهم مقارنة بالسكان.

ويتسم الأفراد المهاجرون من حيث توزيعهم حسب الفئات العمرية بالشباب، وهم بذلك يمتازون عن سمة المجتمع الفلسطيني الفتى، حيث أن نسبة الشباب بين المهاجرين هي الأعلى، في حين أن نسبة الأطفال في المجتمع بشكل عام هي الأعلى، وتنعكس هذه السمة، أيضاً، على تميز الأفراد المهاجرين من حيث الحالة الزوجية لهم، حيث أن معظم هؤلاء في الفئة العمرية فوق 12 سنة من المتزوجين، في حين أن النسبة الأعلى من بين مجمل السكان ضمن هذه الفئة العمرية هم ممن لم يسبق لهم الزواج مطلقاً، وتطبق هذه السمة على الإناث المهاجرات أكثر من الذكور.

أظهرت النتائج أن المهاجرين يتسمون من حيث علاقتهم برب الأسرة بارتفاع نسبة فئة أرباب الأسر أنفسهم وارتفاع نسبة فئة الزوجات أو الأزواج مقارنة بمثيلاتها من مجمل السكان، وكان هذا الارتفاع على حساب فئة الأبناء و/أو البنات، حيث تقل نسبة هذه الفئة بشكل كبير عن مثيلتها لمجمل السكان. وترتبط هذه السمة بشكل واضح بالتركيبة العمرية للمهاجرين التي تتسم بالشباب، والتي تختلف اختلافاً كبيراً عن التركيبة العمرية لمجمل السكان التي وسمت المجتمع الفلسطيني بالفتى. وتشير هذه النتائج، أيضاً، إلى أن من سمات الأسرة المهاجرة صغر حجمها مقارنة بحجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام.

وعلى الرغم من أن النتائج أظهرت أن نسبة المشاركة في سوق العمل لدى المهاجرين أدنى من مثيلتها لمجمل السكان، فإن هذه النتيجة كانت مضللة، حيث أن حساب نسبة المشاركة حسب النوع الاجتماعي أظهرت أنها أعلى بين المهاجرين لكل من الجنسين على حدة عن مثيلاتها للسكان، وهو ما يعني تأثير العوامل الاقتصادية على هجرة الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هذا التأثير كان محدوداً، وخاصة بين النساء، في حين أنه كان ذا أثر أكبر بين الذكور، حيث تزداد الفجوة في نسبة المشاركة في سوق العمل بين الذكور المهاجرين عن مثيلتها بين مجمل الذكور في الضفة والقطاع وبشكل واضح. ويؤكد انخفاض نسبة البطالة بين المهاجرين عن نسبة البطالة بين السكان، والذي ينطبق على الجنسين، تأثير العوامل الاقتصادية على هجرة الأفراد الداخلية في الضفة والقطاع. ويؤكد ذلك، أيضاً، انخفاض معدل الإعالة لدى الأفراد المهاجرين مقارنة بالسكان. وبشكل عام، يتسم المهاجرون بارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل لديهم، وانخفاض نسبة البطالة، وانخفاض معدل الإعالة مقارنة بالسكان في الضفة والقطاع.

يتسم المهاجرون، أيضاً، بارتفاع نسبة العاملين منهم (في الفئة العمرية فوق 10 سنوات) في مهن تتطلب مستويات تعليم عالٍ، وانخفاض نسبة العاملين منهم في المهن التي لا تتطلب مثل هذه المستويات، وذلك مقارنة بإجمالي السكان ضمن الفئة العمرية نفسها، وتتنطبق هذه الحالة على كلا الجنسين، في حين أنها تنطبق على الضفة الغربية أكثر من قطاع غزة، حيث أنه لا يوجد اتجاه واضح بهذا الخصوص في قطاع غزة، وهو ما يشير إلى أن تأثير العوامل الاقتصادية في الضفة الغربية أكبر من قطاع غزة، وهو أمر متوقع في ظل الوضع الاقتصادي الأكثر تردياً في قطاع غزة من الضفة الغربية، وخاصة في مجال توفر فرص العمل، عوضاً عن أن مساحة الضفة الغربية أوسع من مساحة قطاع غزة، وهو ما لا يستدعي انتقال الأفراد في قطاع غزة للعيش في تجمعات سكانية جديدة بسبب فرص العمل، لسهولة الوصول لأماكن العمل بشكل يومي، وهو ما يختلف عن واقع الضفة الغربية التي تتسم باتساع أكبر، وبعيد

التجمعات السكانية، وخاصة المدنية منها، ما قد يستدعي الانتقال للعيش في تجمع سكاني جديد بسبب توفر فرصة عمل.

وفيما يتعلق بالهجرة العائدة، يتسم الأفراد العائدون بسمات تميزهم عن مجمل الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان-1997 أن الهجرة العائدة للضفة الغربية وقطاع غزة تتغلب فيها نسبة الذكور عن الإناث. وتتسم الهجرة العائدة، أيضا، بانخفاض نسبة اللاجئين مقارنة مع نسبة اللاجئين من إجمالي السكان، وتتسم، كذلك، بارتفاع مستويات التعليم مقارنة بمستويات التعليم لمجمل الأفراد في الضفة والقطاع.

ويتسم الأفراد العائدون من الخارج، من حيث توزيعهم حسب الفئات العمرية، بسمة الشباب، بسبب ارتفاع نسبة الأفراد ضمن الفئات العمرية الشابة، وانخفاض نسبة من تقل أعمارهم عن 15 سنة، وهم بذلك يختلفون عن السمة العامة للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وهي أنه مجتمع فتي تغلب فيه نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وقد تكون هذه السمة هي المسبب لسمة أخرى يتسم بها العائدون من الخارج من حيث الحالة الزوجية لهم، حيث أن نسبة عالية من هؤلاء في الفئة العمرية فوق 12 سنة من المتزوجين، ونسبة قليلة ممن لم يسبق لهم الزواج مطلقا، في حين أن النسبة الأعلى من بين مجمل السكان ضمن هذه الفئة العمرية هم ممن لم يسبق لهم الزواج مطلقا، ونسبة قليلة من المتزوجين.

ويتسم العائدون، من حيث علاقتهم برب الأسرة، بارتفاع نسبة فئتي أرباب الأسر والزوجات أو الأزواج مقارنة بهاتين الفئتين من مجمل السكان. بالمقابل، تنخفض نسبة فئة الأبناء و/ أو البنات عن مثيلتها من مجمل السكان بشكل واضح. لا شك أن هذه السمة على علاقة بالتركيبة العمرية للعائدين التي تتسم بالشباب، والتي تختلف اختلافا كبيرا عن سمة المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وهي أنه مجتمع فتي. وتدل سمة ارتفاع نسبة أرباب الأسر من مجمل الأفراد العائدين على صغر حجم الأسر



العائدة مقارنة بحجم الأسرة بشكل عام في الضفة والقطاع، حيث أن انخفاض نسبة أرباب الأسر من مجمل السكان تدلل على كبر حجم الأسرة.

ويتسم العائدون، أيضا، بارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل بينهم للفئة العمرية فوق 10 سنوات مقارنة بإجمالي سكان الضفة والقطاع ضمن الفئة العمرية نفسها. وينطبق ارتفاع نسبة المشاركة لدى العائدين على كلا الجنسين، الذكور والإناث، وهو ما يشير إلى تأثير مهم للعوامل الاقتصادية على عودة هؤلاء إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من الخارج، ويعود ذلك غالبا إلى ارتباط عودة الكثير من الأفراد بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي، العمل في مؤسساتها، وغالبا ما كان هؤلاء من العاملين في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

ويتسم العائدون، كذلك، بانخفاض نسبة البطالة بينهم مقارنة بنسبة البطالة بين السكان بشكل عام في الضفة والقطاع، لكن انخفاض نسبة البطالة عن السكان يقتصر على الذكور فقط، في حين أن نسبة البطالة بين الإناث العائدات ترتفع عن نسبة البطالة بين مجمل الإناث في الضفة والقطاع، وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة المشاركة بين الإناث العائدات عن مثيلتها بين مجمل الإناث من السكان، وقد يكون بسبب ارتباط عودة الإناث بالمرافقة للذكور، وخاصة أولئك العائدين من دول الخليج، كما يتسم العائدون بانخفاض كبير في معدل الإعالة مقارنة بالسكان.

كما يتسم العائدون فوق سن عشر سنوات بارتفاع نسبة العاملين منهم في مهن تتطلب مستويات تعليم عالية نسبيا، وانخفاض نسبة العاملين منهم في مهن لا تتطلب مثل هذه المستويات مقارنة بتوزع إجمالي السكان ضمن هذه الفئة العمرية، وتتنطبق هذه الحالة على الذكور كما تنطبق على الإناث، وغالبا ما يرتبط ذلك بارتفاع مستويات التعليم لدى العائدين مقارنة بالسكان والذي يشمل كلا الجنسين أيضا.

وتشير الدراسة إلى أن العوامل السياسية هي العوامل الرئيسية في عودة عدد من الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة من خارجهما، وتتمثل هذه العوامل في قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وما رافقه من عودة عدد من الفلسطينيين الذين كانوا منخرطين في صفوف الثورة الفلسطينية، أو في أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. وتتمثل أيضا، على الصعيد الإقليمي في اندلاع حرب الخليج وما رافقها من طرد عدد من الفلسطينيين من بعض دول الخليج، وخاصة الكويت، وعودتهم للضفة والقطاع. وتشير الدراسة، أيضا، إلى تأثير العوامل الاجتماعية في عودة بعض الفلسطينيين من الخارج، وبخاصة الزواج، في حين أن العوامل الاقتصادية كانت محدودة التأثير في عودة الفلسطينيين من الخارج، وهو أمر متوقع بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، ومحدودية فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## ملحق الجداول

استخرجت كافة البيانات المتعلقة بالهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة من بيانات التعداد العام للسكان، 1997 الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة الواقعة بين 10 و 24 كانون الأول من العام 1997.



## قائمة الجداول

- جدول 1: نسبة الأفراد الفلسطينيين الذين لهم مكان إقامة سابق عن الحالي (في الداخل) من إجمالي عدد أفراد الضفة الغربية وقطاع غزة معا  
83 وفي كل منهما على حدة وفي كل محافظة وحسب نوع التجمع - 1997
- جدول 2: الأفراد الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل) حسب مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالية والمنطقة -  
84 1997
- جدول 3: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق (في الداخل) حسب الفئات العمرية والجنس - 1997  
85
- جدول 4: الأفراد الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل) حسب الحالة التعليمية والجنس - 1997  
86
- جدول 5: توزيع الأفراد الفلسطينيين (12 سنة فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق (في الداخل) حسب الحالة الزوجية والجنس والمنطقة - 1997  
87
- جدول 6: الأفراد الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل) حسب العلاقة برب الأسرة والجنس - 1997  
88
- جدول 7: الأفراد الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997  
89
- جدول 8: الأفراد الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر): النشيطون اقتصاديا الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997  
90
- جدول 9: الأفراد الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية ومعدل الإعالة - 1997  
91

- جدول 10 أ: توزيع الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل وكان لهم مكان إقامة سابق (في الداخل) حسب الجنس والمهنة الرئيسية والمنطقة - 1997
- 92
- جدول 10 ب: توزيع الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهنة الرئيسية -1997
- 93
- جدول 11: التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل، وكان لهم مكان إقامة سابق (في الداخل) حسب مكان الإقامة الحالية ومكان العمل - 1997
- 94
- جدول 12: الأفراد الفلسطينيون الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد حسب المحافظة التي انتقلوا إليها وصافي الهجرة لكل محافظة
- 95
- جدول 13: الأفراد الفلسطينيون الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد حسب المحافظة التي انتقلوا إليها وصافي الهجرة لكل محافظة
- 96
- جدول 14: السكان الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق عن الحالي (في الداخل) حسب مكان الإقامة السابق (المحافظة) ونوع التجمع - 1997
- 97
- جدول 15: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابقة عن الحالي (في الداخل) حسب مكان الإقامة الحالي (المحافظة) وسبب تغيير مكان الإقامة السابقة - 1997
- 98
- جدول 16: نسبة الأفراد الفلسطينيين الذين لهم مكان إقامة سابق عن الحالي (في الخارج) من إجمالي عدد أفراد الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، وفي كل منهما على حدة، وفي كل محافظة، وحسب نوع التجمع -1997
- 99
- جدول 17: الأفراد الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالية والمنطقة - 1997
- 100
- جدول 18: السكان الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق عن الحالي (في الخارج) حسب مكان الإقامة السابق (الدولة) -1997
- 101
- جدول 19: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق (في الخارج) حسب الفئات العمرية والجنس -1997
- 102

- جدول 20: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب الحالة التعليمية والجنس -1997 103
- جدول 21: توزيع الأفراد الفلسطينيين (12 سنة فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق (في الخارج) حسب الحالة الزوجية وفئات العمر والجنس والمنطقة -1997 103
- جدول 22: الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب العلاقة برب الأسرة والجنس - 1997 104
- جدول 23: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997 105
- جدول 24: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) النشيطون اقتصاديا الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997 106
- جدول 25: معدل الإعاقة لدى الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية-1997 107
- جدول 26: توزيع الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل وكان لهم مكان إقامة سابق (في الخارج) حسب المهنة الرئيسية والمنطقة -1997 108
- جدول 27: توزيع الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل وكان لهم مكان إقامة سابق (في الخارج) حسب مكان الإقامة الحالية ( المحافظة) ومكان العمل -1997 109
- جدول 28: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابقة عن الحالي (في الخارج) حسب مكان الإقامة الحالي (المحافظة) وسبب تغيير مكان الإقامة السابقة -1997 110





جدول 1: نسبة الأفراد الفلسطينيين الذين لهم مكان إقامة سابق عن الحالي (في الداخل) من إجمالي عدد أفراد الضفة الغربية وقطاع غزة معا وفي كل منهما على حدة وفي كل محافظة وحسب نوع التجمع - 1997

المحافظة	نوع التجمع			المجموع	
	حضر	ريف	مخيمات	(%)	عدد
جنين	13.0	9.7	19.2	11.4	21,947
طوباس	17.2	17.1	19.7	17.4	5,985
طولكرم	13.0	14.3	20.2	14.4	17,831
قلقيلية	10.8	9.9	-	10.5	7,087
سلفيت	7.1	5.4	-	5.9	2,579
نابلس	9.3	7.3	18.4	9.3	22,858
رام الله والبيرة	29.9	7.1	16.6	15.5	31,420
القدس	39.3	24.5	18.1	30.4	34,759
أريحا	17.4	27.2	30.5	23.4	7,041
بيت لحم	13.4	12.7	21.2	13.6	17,527
الخليل	5.1	11.4	11.1	7.1	27,490
الضفة الغربية	13.0	11.3	18.7	12.5	196,524
شمال غزة	21.5	51.9	14.3	20.2	36,224
غزة	8.4	30.5	22.5	11.2	39,618
دير البلح	17.6	19.5	13.0	14.7	20,963
خانيونس	10.2	19.2	11.4	11.6	22,497
رفح	27.1	19.4	15.3	20.6	24,305
قطاع غزة	13.3	24.6	15.4	14.5	143,607
الضفة والقطاع	13.1	12.2	16.2	13.3	340,131

جدول 2: الأفراد الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي  
(في الداخل) حسب مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة  
الحالية والمنطقة - 1997

الضفة والقطاع	قطاع غزة	الضفة الغربية	مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالية
8.9	8.3	9.3	أقل من سنة
7.8	7.1	8.4	1
6.7	5.9	7.2	2
5.7	5.3	6.0	3
29.1	26.6	31.0	بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية
4.9	4.6	5.2	4
4.5	4.2	4.7	5
3.6	3.7	3.6	6
4.1	4.2	4.0	7
17.2	16.7	17.5	بعد حرب الخليج وقبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية
3.6	3.7	3.5	8
3.2	3.7	2.8	9
5.3	6.1	4.8	10
12.2	13.5	11.1	بعد الانتفاضة وقبل حرب الخليج
22.6	27.4	19.0	20-11
10.0	8.6	11.1	30-21
8.9	7.2	10.2	أكثر من 30
41.5	43.2	40.3	قبل الانتفاضة العام 1987
100	100	100	(%)
336,809	142,942	193,867	عدد
المجموع*			

\* لم تشمل فئة غير المبين.

جدول 3: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق (في الداخل)  
حسب الفئات العمرية والجنس - 1997

بيانات اجمالي السكان (%)			الجنس						فئات العمر بالسنوات
كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين		إناث		ذكور		
			(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	
18.4	18.3	18.6	4.0	13,624	3.3	6,642	5.0	6,982	0 - 4
16.3	16.2	16.4	6.8	23,061	5.6	11,112	8.5	11,949	5 - 9
12.4	12.2	12.5	7.2	24,465	5.9	11,651	9.1	12,814	10 - 14
10.5	10.4	10.6	9.8	33,478	9.5	18,838	10.4	14,640	15 - 19
9.1	8.9	9.3	12.8	43,432	13.9	27,637	11.2	15,795	20 - 24
7.3	7.2	7.5	11.9	40,528	13.2	26,231	10.2	14,297	25 - 29
6.4	6.2	6.5	11.6	39,359	11.9	23,792	11.1	15,567	30 - 34
4.8	4.6	4.9	8.7	29,500	8.7	17,327	8.6	12,173	35 - 39
3.4	3.5	3.4	6.4	21,810	6.6	13,241	6.1	8,569	40 - 44
2.6	2.6	2.6	5.3	17,965	5.2	10,418	5.3	7,547	45 - 49
2.1	2.3	2.0	4.0	13,621	4.2	8,416	3.7	5,205	50 - 54
1.6	1.9	1.3	2.9	9,968	3.2	6,463	2.5	3,505	55 - 59
1.6	1.8	1.4	2.9	9,888	3.0	5,966	2.8	3,922	60 - 64
3.5	3.9	3.0	5.7	19,252	5.8	11,509	5.5	7,743	65 +
			100.0	339,951	100.0	199,243	100.0	140,708	المجموع
100	100	100		100.0		58.6		41.4	النسبة من المجموع

مصدر بيانات إجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان - الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص 127-128).

جدول 4: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق  
للحالي (في الداخل) حسب الحالة التعليمية والجنس-1997

بيانات إجمالي السكان			بيانات المهاجرين			الحالة التعليمية	
كلا الجنسين	إناث	ذكور	كلا الجنسين	إناث	ذكور		
11.7	16.8	6.7	15.2	19.7	8.7	أمي	
17.0	16.4	17.6	12.8	11.6	14.6	ملم	
26.3	25.6	26.9	22.5	22.1	23.4	ابتدائي	
22.9	22.4	23.5	23.1	23.2	22.6	إعدادي	
13.4	12.3	14.4	15.6	14.8	16.8	ثانوي	
4.3	4.0	4.6	6.0	5.7	6.3	دبلوم متوسط	
3.9	2.4	5.4	4.3	2.8	6.5	بكالوريوس	
0.1	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	دبلوم عالٍ	
0.3	0.1	0.6	0.3	0.1	0.7	ماجستير	
0.1	0.0	0.2	0.1	0.0	0.3	دكتوراه	
100	100	100	100	100	100	(%)	المجموع
1687889	830897	856992	301742	180197	121545	عدد	

مصدر بيانات إجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997: النتائج النهائية. تقرير السكان- الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص156-157).

جدول 5: توزيع الأفراد الفلسطينيين (12 سنة فاكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق (في الداخل) حسب الحالة الزوجية والجنس والمنطقة- 1997

الحالة الزوجية							الجنس	مكان الإقامة الحالي
المجموع		أرمل	مطلق	متزوج	عقد قران لأول مرة	لم يتزوج أبداً		
عدد	(%)							
65445	100	0.8	0.3	65.0	1.3	32.6	ذكور	الضفة الغربية
105099	100	8.2	1.1	75.1	0.5	15.1	إناث	
170544	100	5.4	0.8	71.2	0.8	21.8	الجنسين	
51200	100	0.9	0.3	68.1	0.7	30.0	ذكور	قطاع غزة
71502	100	7.6	1.4	74.6	0.5	15.9	إناث	
122702	100	4.7	1.0	71.9	0.6	21.8	الجنسين	
116645	100	0.8	0.3	66.4	1.0	31.5	ذكور	الضفة الغربية وقطاع غزة
176601	100	7.9	1.3	74.9	0.5	15.4	إناث	
293246	100	5.1	0.9	71.5	0.7	21.8	الجنسين	
بيانات إجمالي السكان								
788200	100	0.6	0.3	53.2	1.3	44.6	ذكور	الضفة الغربية وقطاع غزة
768945	100	7.0	1.1	56.1	1.1	34.7	إناث	
1557145	100	3.8	0.7	54.6	1.2	39.7	الجنسين	

مصدر بيانات إجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان- الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص144).

جدول 6: الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل)  
حسب العلاقة برب الأسرة والجنس - 1997

بيانات اجمالي السكان	الجنس			العلاقة برب الأسرة
	المجموع	أنثى	ذكر	
15.7	24.1	5.0	51.1	رب الأسرة
14.0	33.6	57.3	0.1	زوج / زوجة
60.2	30.9	22.9	42.3	ابن / بنت
1.4	2.5	3.8	0.6	أب / أم
1.7	1.6	1.4	1.8	أخ / أخت
0.1	0.1	0.1	0.0	جد / جدة
3.7	0.7	0.6	0.9	حفيد / حفيدة
1.7	3.6	6.1	0.1	زوجة ابن / زوج بنت
1.4	1.2	1.6	0.6	أقرباء آخرون
0.1	1.7	1.2	2.5	آخرون
2593608	340,131	199,326	140,805	المجموع

مصدر بيانات اجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997:  
النتائج النهائية. تقرير السكان - الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص 112-118).

جدول 7: الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل)  
حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997

العلاقة بقوة العمل والجنس												مكان الإقامة المعتادة الحالية (المحافظة)
المجموع (أرقام مطلقة)			غير نشيطين اقتصادياً			نشطون اقتصادياً						
						متعطّل			مشتغل			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
20,427.0	13,565.0	6,862.0	65.6	89.0	19.3	4.9	1.7	11.3	29.5	9.3	69.4	جنين
5,379.0	3,020.0	2,359.0	57.9	85.7	22.2	4.9	2.1	8.6	37.2	12.2	69.2	طوباس
16,166.0	10,413.0	5,753.0	62.9	84.9	23.1	6.3	3.6	11.1	30.8	11.5	65.8	طولكرم
6,430.0	4,284.0	2,146.0	65.9	89.2	19.7	4.2	0.9	10.7	29.9	9.9	69.6	قلقيلية
2,386.0	1,784.0	602.0	70.4	86.5	22.3	4.2	2.0	11.0	25.4	11.5	66.7	سلفيت
20,938.0	13,893.0	7,045.0	68.5	90.4	25.3	4.2	1.6	9.4	27.3	8.0	65.3	نابلس
27,939.0	16,449.0	11,490.0	62.6	86.1	29.0	3.4	1.1	6.7	34.0	12.8	64.3	رام الله والبيرة
28,944.0	14,817.0	14,127.0	62.5	92.2	31.4	4.4	1.1	7.8	33.1	6.7	60.8	القدس
6,158.0	3,570.0	2,588.0	53.6	77.5	20.7	2.7	1.5	4.3	43.7	21.0	75.0	أريحا
15,761.0	9,640.0	6,121.0	64.6	87.9	27.9	4.4	1.7	8.7	31.0	10.4	63.4	بيت لحم
24,510.0	15,644.0	8,866.0	69.7	92.9	28.7	3.7	0.8	9.0	26.6	6.3	62.3	الخليل
175,038.0	107,079.0	67,959.0	64.6	88.8	26.6	4.3	1.5	8.7	31.1	9.7	64.7	الضفة الغربية
30,463.0	16,640.0	13,823.0	66.2	95.1	31.5	5.9	0.4	12.4	27.9	4.5	56.1	شمال غزة
36,279.0	20,289.0	15,990.0	63.6	92.9	26.6	6.9	1.7	13.5	29.5	5.4	59.9	غزة
18,464.0	12,279.0	6,185.0	73.6	93.3	34.4	6.0	0.9	16.2	20.4	5.8	49.4	دير البلح
20,450.0	12,461.0	7,989.0	68.6	94.3	28.7	8.0	0.9	19.0	23.4	4.8	52.3	خان يونس
21,410.0	11,930.0	9,480.0	66.3	94.7	30.6	9.5	0.9	20.3	24.2	4.4	49.1	رفح
127,066.0	73,599.0	53,467.0	67.0	94.0	29.8	7.1	1.0	15.5	25.9	5.0	54.7	قطاع غزة
302,104.0	180,678.0	121,426.0	65.6	90.9	28.0	5.5	1.3	11.7	28.9	7.8	60.3	الضفة والقطاع
بيانات اجمالي السكان												
2588827	1271390	1317437	76.7	94.9	59.2	4.2	1.1	7.2	19.1	4.0	33.6	الضفة والقطاع

مصدر بيانات اجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان - الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص 112-118).

جدول 8: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر): النشيطون اقتصادياً الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997

نشيطون اقتصادياً									مكان الإقامة المعتادة الحالية (المحافظة)
المجموع (أرقام مطلقة)			متعطّل (البطالة)			مشتغل			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
7,031	1,494	5,537	14.3	15.3	14.0	85.7	84.7	86.0	جنين
2,267	431	1,836	11.7	14.4	11.1	88.3	85.6	88.9	طوباس
5,996	1,572	4,424	16.9	24.1	14.4	83.1	75.9	85.6	طولكرم
2,187	464	1,723	12.2	8.2	13.3	87.8	91.8	86.7	قلقيلية
708	240	468	14.3	14.6	14.1	85.7	85.4	85.9	سلفيت
6,598	1,333	5,265	13.4	16.7	12.6	86.6	83.3	87.4	نابلس
10,443	2,290	8,153	9.1	7.9	9.4	90.9	92.1	90.6	رام الله والبييرة
10,860	1,164	9,696	11.7	14.4	11.3	88.3	85.6	88.7	القدس
2,858	805	2,053	5.7	6.7	5.4	94.3	93.3	94.6	اريجا
5,581	1,170	4,411	12.5	14.1	12.1	87.5	85.9	87.9	بيت لحم
7,434	1,111	6,323	12.4	11.2	12.6	87.6	88.8	87.4	الخليل
61,963	12,074	49,889	12.2	13.7	11.8	87.8	86.3	88.2	الضفة الغربية
10,295	829	9,466	17.4	8.8	18.1	82.6	91.2	81.9	شمال غزة
13,186	1,442	11,744	18.9	23.5	18.3	81.1	76.5	81.7	غزة
4,874	819	4,055	22.7	13.3	24.6	77.3	86.7	75.4	دير البلح
6,407	709	5,698	25.4	15.8	26.6	74.6	84.2	73.4	خانيونس
7,206	629	6,577	28.2	16.7	29.3	71.8	83.3	70.7	رفح
103,931	16,502	87,429	16.0	14.5	16.2	78.4	83.3	77.9	قطاع غزة
103,931	16,502	87,429	16.0	14.5	16.2	84.0	85.5	83.8	الضفة والقطاع
بيانات اجمالي السكان									
602092	65001	537091	17.9	20.8	17.5	82.1	79.2	82.5	الضفة والقطاع

مصدر بيانات اجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان - الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص 158-160).



جدول 9: الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الداخل)  
حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية ومعدل الإعالة - 1997

معدل الإعالة*	غير المشتغلين	مشتغل			المجموع	المحافظة
		الجنسان	ذكور	إناث		
2.6	15,920	6,027	1,266	4,761	21,947	جنين
2.0	3,984	2,001	369	1,632	5,985	طوباس
2.6	12,851	4,980	1,193	3,787	17,831	طولكرم
2.7	5,167	1,920	426	1,494	7,087	قلقيلية
3.2	1,972	607	205	402	2,579	سلفيت
3.0	17,146	5,712	1,111	4,601	22,858	نابلس
2.3	21,928	9,492	2,109	7,383	31,420	رام الله والبييرة
2.6	25,167	9,592	996	8,596	34,759	القدس
1.6	4,347	2,694	751	1,943	7,041	اريجا
2.6	12,643	4,884	1,005	3,879	17,527	بيت لحم
3.2	20,975	6,515	987	5,528	27,490	الخليل
2.6	142,100	54,424	10,418	44,006	196,524	الضفة الغربية
3.3	27,717	8,507	756	7,751	36,224	شمال غزة
2.7	28,923	10,695	1,103	9,592	39,618	غزة
4.6	17,197	3,766	710	3,056	20,963	دير البلح
3.7	17,719	4,778	597	4,181	22,497	خانيونس
3.7	19,133	5,172	524	4,648	24,305	رفح
3.4	110,689	32,918	3,690	29,228	143,607	قطاع غزة
2.9	252,789	87,342	14,108	73,234	340,131	الضفة والقطاع
بيانات إجمالي السكان						
5.2	1986735	494357	51509	442848	2588827	الضفة والقطاع

مصدر بيانات إجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997:  
النتائج النهائية. تقرير السكان - الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص158-160).  
\* نسبة غير المشتغلين إلى العاملين (المشتغلين).





جدول 11: التوزيع النسبي للأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين  
الذين سبق لهم العمل، وكان لهم مكان إقامة سابق (في الداخل)  
حسب مكان الإقامة الحالية ومكان العمل - 1997

مكان العمل								مكان الإقامة الحالي
المجموع		الخارج	المستعمرات	إسرائيل	محافظة أخرى	المحافظة	المسكن	
عدد	(%)							
6,716	100	0.1	0.1	21.4	4.2	73.1	1.1	جنين
2188	100	0.1	6.9	15.5	18.4	58.1	1.0	طوباس
5739	100	0.2	0.3	28.8	5.8	63.2	1.7	طولكرم
2124	100	0.0	3.5	34.0	6.2	54.9	1.4	قلقيلية
679	100	0.0	6.9	18.8	13.1	58.8	2.4	سلفيت
6317	100	0.1	1.5	10.2	9.6	77.3	1.3	نابلس
10083	100	0.3	1.3	5.4	13.0	79.2	0.8	رام الله والبييرة
10304	100	0.3	1.4	24.2	12.5	60.9	0.7	القدس
2777	100	0.3	8.6	1.9	7.3	81.5	0.4	أريحا
5359	100	0.2	2.6	17.4	12.4	66.5	0.9	بيت لحم
7041	100	0.1	0.5	25.7	10.3	62.5	0.9	الخليل
59327	100	0.2	1.8	18.1	10.2	68.7	1.0	الضفة الغربية
38141	100	0.3	1.1	19.4	20.3	57.5	1.4	قطاع غزة
97468	100	0.2	1.5	18.7	14.1	64.4	1.1	الضفة والقطاع
بيانات إجمالي السكان								
550580	100	2.5	2.2	20.7	10.3	63.4	0.9	الضفة والقطاع

مصدر بيانات إجمالي السكان: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان - الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999 (ص 324-335).

جدول 12: الأفراد الفلسطينيين الذين غيروا مكان إقامتهم المعتاد  
حسب المحافظة التي انتقلوا إليها وصافي الهجرة لكل محافظة

المحافظة	الأفراد الذين غيروا أماكن سكنهم			عدد السكان	نسبة الهجرة (كل عشرة آلاف من السكان)**
	داخل المحافظة	إلى خارج المحافظة	قادمون من محافظات أخرى		
جنين	16375	5,651	5,572	191,797	-4.1
طولكرم	11653	6,822	6,178	123,763	-52.0
نابلس	13,354	8,748	9,504	244,724	30.9
قلقيلية	3103	2,963	3,984	67,701	150.8
طوباس	2719	4,397	4,125	34,310	-79.3
سلفيت	1017	2,696	1,562	43,684	-259.6
رام الله والبيرة	15285	8,674	16,135	202,515	368.4
القدس	26561	15,994	8,198	114,317	-682.0
أريحا	1686	4,491	5,355	30,106	287.0
بيت لحم	11422	4,364	6,105	129,214	134.7
الخليل	17577	10,056	9,913	385,105	-3.7
الضفة الغربية	120,752	74856	76631	1,567,236	11.3
شمال غزة	16169	8344	20,055	179,135	653.8
غزة	23150	24614	16,468	354,176	-230.0
خانيونس	14577	7349	7,920	193,927	29.4
دير البلح	9580	13973	11,383	143,016	-181.1
رفح	18576	9050	5,729	118,197	-281.0
قطاع غزة	82052	63330	61555	988,451	-18.0
الضفة والقطاع	202804	138186	138186	2555687	—

\* عدد الأفراد الذين قدموا للمحافظة من محافظات أخرى - عدد الأفراد الذين غادروا المحافظة إلى محافظات أخرى.  
\*\* نسبة صافي الهجرة الداخلية لكل محافظة إلى إجمالي عدد سكان المحافظة.





جدول 15: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابقة عن الحالي (في الداخل) حسب مكان الإقامة الحالي (المحافظة) وسبب تغيير مكان الإقامة السابقة - 1997

سبب تغيير مكان الإقامة السابق								مكان الإقامة الحالي (المحافظة)
المجموع		أخرى	التهجير	المرافقة	الزواج	الدراسة	العمل	
عدد	(%)							
21,826	100	15.7	0.4	35.9	40.2	0.5	7.3	جنين
5,956	100	16.4	0.8	49.0	20.7	2.3	10.8	طوباس
17,717	100	14.4	1.5	41.7	34.4	0.9	7.1	طولكرم
7,025	100	6.1	0.6	40.7	39.6	0.3	12.7	قلقيلية
2,546	100	6.7	0.4	30.2	52.7	0.5	9.5	سلفيت
22,660	100	12.3	1.9	38.3	37.1	3.4	7.1	نابلس
31,099	100	10.2	1.6	46.1	24.0	7.7	10.5	رام الله والبيرة
34,270	100	15.5	1.7	59.5	14.1	3.5	5.7	القدس
2,325	100	7.4	4.4	45.1	27.1	1.2	14.8	اريجا
17,308	100	16.6	2.3	46.5	28.6	1.6	4.4	بيت لحم
27,256	100	11.2	1.9	45.3	33.1	2.2	6.2	الخليل
194,589	100	12.9	1.6	45.9	29.0	3.0	7.7	الضفة الغربية
36,092	100	15.3	1.2	64.3	14.9	0.0	4.4	شمال غزة
39,486	100	19.0	0.8	56.1	20.9	0.2	3.0	غزة
20,869	100	14.1	0.6	48.2	34.7	0.1	2.4	دير البلح
13,806	100	18.4	1.0	54.9	23.4	0.1	2.2	خانيونس
24,248	100	21.1	0.8	58.7	18.5	0.0	0.8	رفح
143,118	100	17.7	0.9	56.6	22.0	0.1	2.7	قطاع غزة
	100	14.9	1.3	50.4	26.0	1.7	5.6	الأراضي الفلسطينية (%)



جدول 16: نسبة الأفراد الفلسطينيين الذين لهم مكان إقامة سابق عن الحالي (في الخارج) من إجمالي عدد أفراد الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، وفي كل منهما على حدة، وفي كل محافظة، وحسب نوع التجمع -1997

المحافظة	نوع التجمع			المجموع	
	حضر	ريف	مخيمات	(%)	عدد
جنين	13.8	12.1	10.4	12.7	24,284
طوباس	12.8	9.1	7.9	10.2	3,488
طولكرم	19.1	14.9	10.0	16.3	20,124
قلقيلية	11.5	10.8	-	11.2	7,603
سافيت	15.6	16.8	-	16.5	7,190
نابلس	13.6	15.7	6.8	13.9	33,947
رام الله والبيرة	17.6	14.0	6.5	14.7	29,826
القدس	6.2	7.4	5.3	6.8	7,758
اريجا	12.8	3.4	8.7	8.7	2,625
بيت لحم	13.9	9.1	7.7	10.2	13,191
الخليل	6.7	5.5	7.7	6.3	24,445
الضفة الغربية	11.4	11.4	7.8	11.1	174,481
شمال غزة	7.0	3.6	7.2	7.0	12,466
غزة	9.4	4.9	10.3	9.5	33,539
دير البلح	11.2	7.7	8.5	9.3	13,347
خانيونس	11.5	10.6	9.3	11.0	21,390
رفح	8.6	4.4	12.8	10.3	12,132
قطاع غزة	9.5	7.6	9.5	9.4	92,874
الضفة والقطاع	10.5	11.1	9.1	10.5	267,355

جدول 17: الأفراد الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي  
(في الخارج) حسب مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة  
الحالية والمنطقة - 1997

الأراضي الفلسطينية	قطاع غزة	الضفة الغربية	مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالية
9.1	7.7	9.8	أقل من سنة
10.1	10.5	9.9	1
13.9	18.5	11.5	2
15.4	24.4	10.6	3
48.5	61.1	41.8	بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية
7.5	10.0	6.2	4
5.1	4.5	5.3	5
5.3	4.1	6.0	6
6.2	3.4	7.7	7
24.1	22.0	25.2	بعد حرب الخليج وقبل قيام السلطة
1.8	1.2	2.1	8
1.3	0.8	1.6	9
3.2	1.7	3.9	10
6.3	3.7	7.6	بعد الانتفاضة وقبل حرب الخليج
12.3	7.9	14.7	20-11
4.9	2.6	6.2	30-21
3.9	2.7	4.5	أكثر من 30 سنة
21.1	13.2	25.4	قبل الانتفاضة العام 1987
100.0	100.0	100.0	(%)
267,355	92,874	174,481	عدد
			المجموع

جدول 18: السكان الفلسطينيون الذين كان لهم مكان إقامة سابق عن الحالي (في الخارج)  
 حسب مكان الإقامة السابق (الدولة) - 1997

العدد	مكان الإقامة السابق (الدولة)	
36.5	الأردن	
1.5	سوريا	
1.8	لبنان	
8.4	مصر	
0.7	تونس	
1.1	اليمن	
31.1	دول الخليج	
8.0	دول عربية أخرى	
4.9	الولايات المتحدة	
6.0	أخرى	
100	(%)	المجموع
267,353	عدد	

جدول 19: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق  
(في الخارج) حسب الفئات العمرية والجنس - 1997

الجنس						فئات العمر بالسنوات
كلا الجنسين		اناث		ذكور		
4.3	11,474	4.5	5,593	4.1	5,881	0 - 4
10.7	28,646	11.3	13,959	10.2	14,687	5 - 9
12.9	34,610	13.8	17,119	12.2	17,491	10 - 14
12.1	32,015	13.2	16,244	11.1	15,771	15 - 19
9.4	25,141	10.5	13,035	8.4	12,106	20 - 24
8.3	22,055	8.5	10,514	8.1	11,541	25 - 29
8.4	22,534	9.3	11,574	7.6	10,960	30 - 34
9.4	25,237	8.9	11,085	9.9	14,152	35 - 39
7.2	19,352	6.2	7,740	8.1	11,612	40 - 44
5.2	13,956	4.2	5,159	6.1	8,797	45 - 49
4.2	11,102	3.2	4,010	4.9	7,092	50 - 54
2.6	6,961	2.1	2,557	3.1	4,404	55 - 59
2.1	5,523	1.6	1,981	2.5	3,542	60 - 64
3.2	8,661	2.7	3,346	3.7	5,315	65 +
100.0	267,267	100.0	123,916	100.0	143,351	المجموع
100		46.4		53.6		النسبة من المجموع

جدول 20: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب الحالة التعليمية والجنس -1997

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	كلا الجنسين
أمي	3.1	8.9	5.8
ملم	12.0	11.5	11.8
ابتدائي	19.5	21.6	20.5
إعدادي	19.7	24.1	21.6
ثانوي	15.4	19.2	17.2
دبلوم متوسط	10.0	8.1	9.2
بكالوريوس	16.7	6.0	11.8
دبلوم عال	0.4	0.1	0.3
ماجستير	2.3	0.4	1.4
دكتوراه	0.9	0.1	0.5
المجموع	(%)	100	100
	عدد	122509	226487

جدول 21: توزيع الأفراد الفلسطينيين (12 سنة فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق (في الخارج) حسب الحالة الزوجية وفئات العمر والجنس والمنطقة -1997

الحالة الزوجية وفئات العمر	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
لم يتزوج أبداً	34.1	28.1	31.4	40.5	34.8	37.8	36.2	30.4	33.6
عقد قران لأول مرة	1.7	1.5	1.6	1.3	1.0	1.2	1.6	1.3	1.4
متزوج	63.2	63.6	63.4	57.4	58.3	57.8	61.3	61.8	61.5
مطلق	0.4	1.2	0.8	0.4	1.2	0.8	0.4	1.2	0.8
أرمل	0.6	5.6	2.8	0.4	4.6	2.4	0.5	5.3	2.7
المجموع	77995	64174	142169	37670	33353	71023	115665	97527	213192

جدول 22: الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان اقامة سابق للحالي  
(في الخارج) حسب العلاقة برب الأسرة والجنس - 1997

الجنس			العلاقة برب الأسرة	
المجموع	أنثى	ذكر		
26.3	4.2	45.5	رب الأسرة	
18.5	39.8	0.1	زوج / زوجة	
43.8	41.7	45.5	ابن / بنت	
1.1	1.9	0.3	أب / أم	
2.0	1.8	2.2	أخ / أخت	
0.0	0.1	0.0	جد / جدة	
2.7	2.6	2.8	حفيد / حفيدة	
2.4	5.0	0.2	زوجة ابن / زوج بنت	
2.7	2.6	2.7	أقرباء آخرون	
0.5	0.3	0.7	آخرون	
100	100	100	(%)	المجموع
267,355	123,937	143,418	عدد	

جدول 23: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج)  
حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997

العلاقة بقوة العمل والجنس												مكان الإقامة المعتادة الحالية (المحافظة)
المجموع (عدد)			غير نشيطين اقتصادياً			نشطون اقتصادياً						
						متعطّل			مشتغل			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
20,919	8,574	12,345	51.9	88.7	26.3	8.9	2.5	13.3	39.2	8.8	60.4	جنين
2,995	1,275	1,720	52.2	88.8	25.1	9.0	4.7	12.2	38.8	6.5	62.7	طوباس
17,574	7,348	10,226	50.2	84.4	25.6	7.9	3.4	11.1	41.9	12.2	63.3	طولكرم
6,474	2,787	3,687	55.8	90.4	29.7	7.3	1.5	11.7	36.9	8.1	58.6	قلقيلية
6,145	2,732	3,413	53.1	85.0	27.6	7.6	3.3	11.0	39.3	11.7	61.4	سلفيت
29,912	12,636	17,276	51.7	87.6	25.3	7.6	3.0	11.0	40.7	9.4	63.7	نابلس
24,847	12,714	12,133	63.8	89.5	36.9	6.4	1.6	11.5	29.8	8.9	51.6	رام الله والبييرة
6,415	3,333	3,082	64.6	91.6	35.4	6.1	1.7	10.8	29.3	6.7	53.8	القدس
2,150	1,044	1,106	51.2	84.1	20.1	4.0	1.9	6.0	44.8	14.0	73.9	اريجا
11,684	5,425	6,259	54.0	86.1	26.1	6.8	2.0	11.0	39.2	11.9	62.9	بيت لحم
21,110	10,158	10,952	59.3	91.9	29.2	5.4	1.2	9.3	35.3	6.9	61.5	الخليل
150,225	68,026	82,199	55.5	88.4	28.4	7.2	2.3	11.2	37.3	9.3	60.4	الضفة الغربية
9,959	4,802	5,157	64.8	93.0	38.6	6.6	1.0	11.8	28.6	6.0	49.6	شمال غزة
27,960	12,840	15,120	58.3	87.0	34.0	7.7	3.3	11.4	34.0	9.7	54.6	غزة
10,700	5,165	5,535	63.6	88.7	40.2	8.0	3.0	12.7	28.4	8.3	47.1	دير البلح
17,741	8,338	9,403	62.5	90.9	37.4	9.3	2.0	15.8	28.2	7.1	46.8	خانيونس
9,861	4,762	5,099	62.9	92.0	35.7	9.2	2.0	16.0	27.9	6.0	48.3	رفح
76,221	35,907	40,314	61.4	89.6	36.4	8.2	2.5	13.2	30.4	7.9	50.4	قطاع غزة
226,446	103,933	122,513	57.6	88.9	31.0	7.5	2.3	11.9	34.9	8.8	57.1	الضفة والقطاع

جدول 24: الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) النشيطون اقتصادياً الذين  
كان لهم مكان إقامة سابق للحالي (في الخارج) حسب محافظة مكان الإقامة  
المعتادة الحالية والعلاقة بقوة العمل والجنس - 1997

المجموع			نشيطون اقتصادياً						مكان الإقامة المعتادة الحالية (المحافظة)
			متعطّل (البطالة)			مشتغل			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
10,060	967	9,093	18.4	21.9	18.1	81.6	78.1	81.9	جنين
1,432	143	1,289	18.8	42.0	16.2	81.2	58.0	83.8	طوباس
8,752	1,144	7,608	15.8	21.8	14.9	84.2	78.2	85.1	طولكرم
2,860	267	2,593	16.5	15.7	16.6	83.5	84.3	83.4	قلقيلية
2,879	409	2,470	16.2	22.0	15.3	83.8	78.0	84.7	سلفيت
14,475	1,575	12,900	15.8	24.2	14.8	84.2	75.8	85.2	نابلس
8,990	1,331	7,659	17.8	15.3	18.2	82.2	84.7	81.8	رام الله والبييرة
2,271	281	1,990	17.2	20.3	16.8	82.8	79.7	83.2	القدس
1,050	166	884	8.2	12.0	7.5	91.8	88.0	92.5	أريحا
5,379	751	4,628	14.8	14.4	14.9	85.2	85.6	85.1	بيت لحم
8,584	825	7,759	13.3	14.8	13.1	86.7	85.2	86.9	الخليل
66,732	7,859	58,873	16.1	19.7	15.6	83.9	80.3	84.4	الضفة الغربية
3,507	340	3,167	18.8	14.7	19.2	81.2	85.3	80.8	شمال غزة
11,653	1,676	9,977	18.4	25.5	17.2	81.6	74.5	82.8	غزة
3,900	588	3,312	22.1	26.7	21.3	77.9	73.3	78.7	دير البلح
6,645	758	5,887	24.8	21.6	25.2	75.2	78.4	74.8	خانيونس
3,660	380	3,280	24.9	25.0	24.9	75.1	75.0	75.1	رفح
29,365	3,742	25,623	21.2	23.9	20.8	78.8	76.1	79.2	قطاع غزة
96,097	11,601	84,496	17.7	21.0	17.2	82.3	79.0	82.8	الضفة والقطاع



جدول 25: معدل الإعاقة لدى الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابق للحالي  
(في الخارج) حسب محافظة مكان الإقامة المعتادة الحالية - 1997

المحافظة	العاملون	مجموع العائدين	غير العاملين	معدل الإعاقة*
جنين	8,205	20,919	12,714	1.5
طوباس	1,163	2,995	1,832	1.6
طولكرم	7,366	17,574	10,208	1.4
قلقيلية	2,388	6,474	4,086	1.7
سلفيت	2,412	6,145	3,733	1.5
نابلس	12,189	29,912	17,723	1.5
رام الله والبيرة	7,392	24,847	17,455	2.4
القدس	1,880	6,415	4,535	2.4
اريجا	964	2,150	1,186	1.2
بيت لحم	4,583	11,684	7,101	1.5
الخليل	7,444	21,110	13,666	1.8
الضفة الغربية	55,986	150,225	94,239	1.7
شمال غزة	2,849	9,959	7,110	2.5
غزة	9,509	27,960	18,451	1.9
دير البلح	3,039	10,700	7,661	2.5
خان يونس	4,996	17,741	12,745	2.6
رفح	2,749	9,861	7,112	2.6
قطاع غزة	23,142	76,221	53,079	2.3
الأراضي الفلسطينية	79,128	226,446	147,318	1.9

\* نسبة غير المشتغلين إلى العاملين (المشتغلين)



جدول 27: توزيع الأفراد الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل وكان لهم مكان إقامة سابق (في الخارج) حسب مكان الإقامة الحالية ( المحافظة ) ومكان العمل -1997

مكان العمل								مكان الإقامة الحالي
المجموع		في الخارج	بالمستعمرات	داخل إسرائيل	في محافظة أخرى	ضمن المحافظة نفسها	في المسكن	
عدد	(%)							
9468	100	4.8	0.2	26.0	6.4	61.4	1.2	جنين
1325	100	4.5	4.2	12.9	29.4	47.8	1.2	طوباس
8268	100	4.8	0.3	20.2	9.5	64.1	1.1	طولكرم
2637	100	5.2	3.2	18.7	10.0	61.7	1.2	قلقيلية
2699	100	5.5	8.9	19.8	17.9	46.6	1.3	سلفيت
13689	100	4.5	1.9	12.8	11.6	68.3	0.9	نابلس
8355	100	10.1	2.1	6.9	6.8	73.3	0.8	رام الله والبييرة
2071	100	10.1	1.9	15.6	22.4	49.4	0.6	القدس
989	100	3.3	3.9	1.6	7.6	83.4	0.2	أريحا
5050	100	3.9	2.0	15.0	11.5	66.6	1.0	بيت لحم
7985	100	3.7	0.5	15.9	10.8	68.6	0.5	الخليل
62536	100	5.4	1.7	16.0	10.7	65.3	0.9	الضفة الغربية
3166	100	7.2	0.2	6.2	44.3	41.5	0.6	شمال غزة
10655	100	7.6	0.1	2.8	6.1	82.9	0.5	غزة
3404	100	9.5	0.1	4.6	49.0	36.4	0.4	دير البلح
5727	100	8.6	0.6	7.6	31.4	51.3	0.5	خانيونس
3201	100	8.2	0.3	7.2	32.8	51.3	0.2	رفح
26153	100	8.1	0.3	5.0	25.1	61.0	0.5	قطاع غزة
88689	100	6.2	1.3	12.8	14.9	64.0	0.8	الضفة والقطاع

جدول 28: توزيع الأفراد الفلسطينيين الذين كان لهم مكان إقامة سابقة عن الحالي (في الخارج) حسب مكان الإقامة الحالي (المحافظة) وسبب تغيير مكان الإقامة السابقة -1997

سبب تغيير مكان الإقامة السابق								مكان الإقامة الحالي (المحافظة)
المجموع		أخرى	التهجير	المرافقة	الزواج	الدراسة	العمل	
عدد	(%)							
24,128	100	28.3	5.7	49.5	5.6	1.0	9.9	جنين
3,469	100	28.3	3.3	51.1	7.6	1.6	8.1	طوباس
20,011	100	28.3	6.4	48.3	4.6	1.5	10.9	طولكرم
7,552	100	20.7	5.8	53.7	6.8	1.2	11.8	قلقيلية
7,126	100	9.6	4.4	53.9	6.2	2.6	23.3	سلفيت
33,733	100	25.6	6.1	47.1	6.5	1.7	13.0	نابلس
29,609	100	20.0	2.8	58.2	8.3	1.7	9.0	رام الله والبيرة
7,647	100	16.5	2.3	56.8	12.4	2.1	9.9	القدس
2,582	100	19.3	1.4	49.7	15.5	0.7	13.4	أريحا
12,987	100	23.1	4.8	49.0	10.7	1.8	10.6	بيت لحم
24,234	100	18.6	2.0	54.3	12.6	1.7	10.8	الخليل
173078	100	23.7	3.8	51.4	7.9	1.7	11.5	الضفة الغربية
12,381	100	11.5	4.0	65.1	6.4	1.8	11.2	شمال غزة
33,393	100	13.6	4.0	58.5	5.9	2.6	15.4	غزة
13,247	100	13.8	6.1	61.6	6.0	2.4	10.1	دبر البلح
21,310	100	17.2	5.7	59.7	5.8	2.5	9.1	خانيونس
12,098	100	19.2	3.2	62.2	6.8	2.1	6.5	رفح
92,429	100	14.9	4.6	60.6	6.1	2.4	11.4	قطاع غزة
265,507	100	20.1	4.5	54.8	7.4	1.9	11.3	الضفة القطاع

## المراجع

- إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص 84-86.
- توفيق الجرجور، الهجرة من الريف إلى المدينة في القطر العربي السوري، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1980، 90-117.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997: النتائج النهائية. تقرير السكان- الأراضي الفلسطينية، (الجزء الأول). رام الله، 1999.
- \_\_\_\_\_، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997: بيانات خاصة بالمهاجرين هجرة داخلية والعائدين.
- رفيق البستاني وفيليب فارح، العالم العربي: أطلس المعلومات، دار المستقبل، القاهرة، 1994، ص 130-138.
- سعد عبد الرازق حسين، ملاحظات حول ظاهرة التحضر في المجتمعات العربية، قضايا فكرية، ع15-16 يونيو-يوليو، القاهرة، 1995، ص 297.
- سمير خلف، بعض المظاهر البارزة في التحضر في العالم العربي، الفكر العربي، ع 43، أيلول 1986، بيروت، ص 148.
- عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، الكويت: وكالة المطبوعات، 1980، ص 150.
- علي عبد الرازق جليبي، علم اجتماع السكان، بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص 234-236.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الهجرة العائدة: ملامحها وأثرها واستيعابها في البلدان الأصلية، الأمم المتحدة، نيويورك، كانون الأول، 1993، ص 22-24.

\_\_\_\_\_، اندماج الأسرة والمرأة من العائدين في مجتمعات المنشأ (دراسة استطلاعية)، الأمم المتحدة، نيويورك، أيلول، 1994، ص14-15.

محمد الجوهري وعلياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، القاهرة: دار المعارف، 1980، ص435.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، المراقب الاجتماعي، عدد 2، ماس، رام الله، كانون الثاني 1999، ص4.

نور محمد أبو بكر باقادر العامودي، الهجرة الريفية الحضرية. دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة، بيروت: دار المنتخب العربي، ص 101-92.

هنري بينن، "التحضر والاستقرار في العالم الثالث"، في "هامشيون في المدن العربية"، مجلة جدل، ع 4، 1993، ص82.

A Brown and E. Neuberger, International Migration: A comparative Perspective, New York: Academic Press, 1977, p. 465-472.

Economic and Social Commission for Western Asia, Return Migration, Profile Impact and Absorption in Home Countries, United Nation, ESCWA/UN/1993, p.62.

Georges Tapinos, Elements De Demographie, Paris: Armand Colin, 1985, p.166-167.













جدول : توزيع الأفراد الفلسطينيين ( سنوات فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل وكان لهم مكان إقامة سابق (في الخارج) حسب المهنة الرئيسية والمنطقة -

											2
			! "	\$ %	) *	)+.	/	&&*+	\$ 1 /0		
			#	& ' (	,"	-	+	&&*+			
) /5											
56,376	19.5	7.0	20.7	5.8	13.8	4.1	10.5	13.4	5.2	.6	
7,101	4.9	0.3	9.0	6.8	6.5	12.6	26.2	28.2	5.5	7 #	
63,477	17.9	6.3	19.4	5.9	13.0	5.1	12.2	15.0	5.2	, .	
\$' 8 49											
23,240	9.7	3.6	8.8	1.9	11.4	6.1	27.7	25.0	5.8	.6	
3,284	0.6	0.0	1.9	0.2	3.3	15.2	33.8	36.3	8.7	7 #	
26,524	8.6	3.2	7.9	1.7	10.4	7.2	28.4	26.4	6.2	, .	
\$' 8 49 ) /5											
59,660	18.5	6.6	19.7	5.5	13.2	4.7	11.8	14.6	5.4	.6	
10,385	3.6	0.2	6.7	4.7	5.5	13.4	28.6	30.8	6.5	7 #	
70,045	16.3	5.7	17.7	5.4	12.1	6.0	14.3	16.9	5.6	, .	